

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولي معتمد

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

- * ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون *
- * الهيئات والمنظمات السياحية المحلية *
- * تحديد المنشآت السياحية والفندقية *
- * السائح ومركز الأجانب في القانون الدولي والقانون المصري *
- * شركات ووكالات السفر والسياحة في القانون المصري *
- * المنشأة الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والنزول *
- * الحجوزات الفندقية *

الطبعة الثانية

فبراير ٢٠٠٠

اهداءات 2002

د/عادل محمد خير

الاصحاحية

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولى معتمد

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحى والفندقى

- * ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون *
- * الهيئات والمنظمات السياحية المحلية *
- * تهيئة المنشآت السياحية والفندقية *
- * السائح ومركز الأجانب فى القانون الدولى والقانون المصرى *
- * شركات ووكالات السفر والسياحة فى القانون المصرى *
- * المنشآت الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والتزويل *
- * العجسوزات الفندقية *

الطبعة الثانية

فبراير ٢٠٠٠

جميع حقوق الطبع والنشر وإعادتها
محفوظة للمؤلف على وجه الإنفراد معلية
ودولية وفقا لأحكام التشريعات المحلية
والإتفاقيات والمعاهدات الدولية النافذة.

Copyright © 1992

رقم الإيداع الملى بدار الكتب القومية

١٩٩٢ / ٩٧٠

رقم الإيداع المولى I.S.B.N.

977 - 04 - 0912 - x

مكتب الدكتور عادل خير المحاماة والاستشارات القانونية
١٥ شارع رشدى - برج سلى - القاهرة
E-MAIL kheirlaw@link.com.eg
Web site www.kheirlaw.com.eg



إهداء

.. أهدى هذا الكتاب إلى من بسط الله سبحانه وتعالى الجنة
تحت قدميها ... وإلى من قال فيها رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - أنها أحق بصحابتى .

.. وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم حينما قال :
« لو خيروني بين أم وجنة تفيض سحر الحور لإخترت لى أما » .
.. أهدى هذا الكتاب إلى العطاء بلا حدود .. إلى **أمى** .

.. كما أهدى الكتاب إلى **إبنى عادل و محمد**
حفظهما ورعاهما الله سبحانه وتعالى وجعلهما من عباده الصالحين
النابعين .

.. كما أهدى الكتاب إلى **زوجتى** شريكة حياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية^(١)

مرافق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة.

كما أن الحركة السياحية، المحلية والوطنية، تنمو بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية.

كما أن النشاط السياحي والفندقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقتصاد القومي في الدول السياحية كاليونان وأسبانيا وإيطاليا وكينيا ومصر.

وتعتبر التشريعات السياحية والفندقية من أحدث فروع القانون جميعاً، إلا أنها، وعلى الرغم من حداثة، أصبحت تتصلل بغالبية فروع القانون الأخرى، وهو مما جعلها تتداخل، في مصر، مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة، وقانون الملاحة، وقانون مكافحة الدعارة، وقانون دخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر، وقانون الملاحة الداخلية، وقانون حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، وقانون حماية الآثار، وقانون الجمارك، وقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، وقانون البيئة، وغيرها من القوانين.

وإنه وإن كان النشاط السياحي حتى عام ١٩٦٦، لم يكن له وزارة تهيم عليه وتنظم وتخطط له وتسير دفته على النحو السائد الآن، إذ كانت مصلحة السياحة تخضع لوزارة الإرشاد القومي، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ بإنشاء مجلس أعلى للسياحة، ثم القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩/١٩١، وبمصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٦/١٤٤١ الذي تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحي في مصر وزارة مستقلة متخصصة لتضطلع بدورها في المشاركة في تنمية الإقتصاد القومي ودعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم وتعميق وعي المواطنين بقراءات بلادهم وارتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمي للتنمية السياحية الشاملة.

(١) صدرت الطبعة الأولى في يناير ١٩٩٢ .

ولما كانت التشريعات السياحية والفندقية من فروع القانون الحديثة الأمر الذي يستلزم معه تحديد علاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص من خلال فصول المؤلف.

هذا والنشاط السياحي، بصفة كونه نشاطاً عالمياً، فأنشئت من أجل تنظيمه منظمة السياحة العالمية، يستلزم لقيامه توافر مجموعة من الأركان خصصنا لكل ركن منها مجتاً مستقلاً من خلال فصول المؤلف.

• خطة البحث :

وقد عالجت موضوع «المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقية» في بابين :

• الباب الأول : ويتناول التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون ومن خلال خصائص وأقسام القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التي يحكمها ومن حيث قوتها الإلزامية ومصادر القاعدة القانونية في القانون المصري الرسمية والتفسيرية، مختتماً إياه بالدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشؤون والمتازعات السياحية والفندقية.

• الباب الثاني : ويتناول النشاط السياحي والفندقية في مصر، ويضم فصلين : الهيكل التنظيمي للنشاط السياحي والفندقية من خلال الهيئات والمنظمات السياحية المحلية مع تحديد المنشآت السياحية والفندقية، وأركان النشاط السياحي الثلاثة بدءاً بالسائح ومروراً بشركات ووكالات السفر والسياحة وصولاً إلى المنشآت الفندقية.

القاهرة في الأول من فبراير عام ٢٠٠٠

المؤلف

الدكتور عادل محمد خير

الحامى بالقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي

رئيس جمعية البحر المتوسط للتكليم والقانون بقبرس

الباب الأول
ملاحح التشريعات السياحية والفندقية
من خلال مبادئ القانون

فصلٌ وحيد

خصائص وأقسام القاعدة القانونية

المبحث الأول

خصائص القاعدة القانونية

١ - تعريف القانون :

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع تنظيمًا عادلاً ومجرداً وعاماً لصون حرياتهم وتحقيق مصالحهم ولكفالة تقدم المجتمع وإزدهاره^(١) .

والقانون إسطلاحاً يفيد معنيين ، أولهما عاماً ، وثانيهما خاص .

فالقانون بالمعنى العام^(٢) ينصرف إلى مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم المجتمع تنظيمًا يتسم بالعدل والتجريد والعمومية صوتاً لحريات أفرادهِ وتحقيقاً لمصالحهم .

أما القانون بالمعنى الخاص^(٣) فيراد به قاعدة معينة أو مجموعة معينة من القواعد تسنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين - فيقال في هذا المعنى قانون تنظيم الشركات السياحية وقانون تنظيم المنشآت الفندقية .

والقانون بالمعنى العام هو الذي يعنينا في هذه الدراسة ، وهو يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، ولذا جرى التعبير عن القانون المطبق في بلد معين بالقانون الوضعي^(٤) لهذا البلد ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، ويختلف عما سيكون عليه القانون المصري في المستقبل ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الإيطالي .

(١) د . عبد المنعم الصدة . أصول القانون . طبعة ١٩٦٥ . بند ٦ . ١١ .

د . سليمان مرقس ، الوالي في شرح القانون المدني . المدخل للعلوم القانونية . الطبعة السادسة . ١٩٨٧ . بند

٧ . ص ٩ . د . حسن كيرة . للدخل إلى القانون . الطبعة الخامسة . بند ٦ . ص ١٩ .

Le Droit

(١)

La Loi

(٢)

Le droit positif

(٣)

٢ - القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك :

القاعدة القانونية قاعدة سلوك ياتر بها الافراد -ولد يقع من جلبيهم ما يخالفها . فالقاعدة التي تلزم النزول بأن يسدد نفقات إقامته في الفندق تفرض عليه السلوك الذي يجب أن يراعيه في علاقته بالفندق ، ولد يدخل النزول بهذا الإلتزام فيمتنع عن سداد تلك النفقات .

والقاعدة القانونية تتضمن إباحة فعل أو أمراً بفعل أو نهياً عن فعل .

والقاعدة القانونية بهذا المعنى تحكم الروابط الإجتماعية أى تلك العلاقات التي تنشأ بين الافراد في المجتمع - فهي إذن من قواعد السلوك الاجتماعي (١) .

٣ - القاعدة القانونية قاعدة عامة (٢) ومجردة (٣) :

والقاعدة القانونية باعتبارها مجموعة من القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي تصنف بالمعمومية والتجريد .

ولما كانت القاعدة القانونية تتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم وتحكم الروابط الاجتماعية ، فهي إذن بمثابة خطاب موجه إلى أفراد المجتمع يتنهاهم عن ارتكاب فعل يرتب القانون عليه أثراً ما ، أو عن تكليفهم الأثر الذي رتبته على حدوث ذلك الفعل .

فالقاعدة القانونية تطبق على كل شخص تثبت له الصفات المقررة ، وتسرى على كل واقعة تتوفر فيها الشروط المطلوبة .

فالتجريد يعنى أن خطاب الشارع (٤) يتوجه إلى الأشخاص بصفاتهم ، وأن يتناول الخطاب الوقائع بشروطها .

فالقاعدة القانونية لا توجه إلى شخص معين بذاته .

social behaviour (١)

générale - general (٢)

abstraite - abstract (٣)

Legislateur - Legislator (٤)

كما أن القاعدة القانونية لا تتناول واقعة بمعزلها .

لذا تكون القاعدة القانونية مجردة عند ظهورها لتصبح عامة عند تطبيقها .

فكسكون القاعدة القانونية عامة ومجردة فإنها بذلك تكون قد أرست المساواة بين أفراد المجتمع الواحد .

ولا يغير من تلك الخاصية للقاعدة القانونية ، كونها موجهة - في بعض الاحوال - الى طائفة معينة من الأفراد ، كالعاملين في المنشآت السياحية والفندقية مثلا ، فالقانون يلزمهم بإستخراج شهادة صحية لمن يحمل منهم في الفنادق ، أو إلزام طائفة المرشدين السياحيين بالحصول على ترخيص قبل مزاولة مهنة الإرشاد السياحي .

٤ - القاعدة القانونية قاعدة ملزمة (١) :

يراد بكون القاعدة القانونية قاعدة ملزمة أن يكون لها جزاء (٢) توقعه السلطة العامة (٣) جبراً على من يخالفها .

والجزاء هو الأثر الذي يترتب وفقاً للقانون على مخالفة القاعدة القانونية . وهو يختلف باختلاف نوع القاعدة القانونية . فالجزاء الجنائي في نطاق القواعد الجنائية يختلف عن الجزاء المدني في نطاق القواعد المدنية . وقد يجتمع الجزاء الجنائي مع الجزاء المدني بالنسبة إلى ذات المخالفة ، كمن يرتكب جريمة تؤدي إلى الإضرار بالمجنى عليه توقع عليه العقوبة الجنائية كالسجن أو الحبس ، ويلتزم في ذات الوقت بأن يعوضه تمويضاً مالياً عما لحقه من أضرار بسبب الجريمة التي إقترفها .

٥ - القاعدة القانونية والقواعد الإجتماعية الأخرى :

سبق القول أن القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك تنقسم بالمصومية والتجريد وتتميز بصفة الإلزام الذي يترتب جزاء يوقع بواسطة السلطة العامة على من يخالفها .

Obligatoire - Compulsory (١)

Sanction - Sanction (٢)

Autorité Publique - Public Authority (٣)

بيد أن القاعدة القانونية وإن كانت تتفق مع قواعد المجاملات والعادات والتقاليد والأخلاق والدين من حيث كونها جميعا قواعد إجتماعية تحكم سلوك الأفراد في المجتمع ، إلا أنها تختلف عن تلك القواعد الإجتماعية ، بل وتتميز عنها بنص الإلزام .

فالقاعدة القانونية تتميز عن غيرها من القواعد الاجتماعية كالمجاملات ، والأخلاق والدين بالجزاء الذي تولعه السلطة العامة ، وهو جزاء مادي يردّ على شخص الفرد كحبسه أو وضعه تحت مراقبة البوليس أو على أمواله بمصادرتها أو التحفظ عليها أو منعه من التصرف فيها .

المبحث الثاني

اسم القاعدة القانونية

المطلب الأول

تقسيم القاعدة القانونية من حيث موضوع الملائاة التي يحكمها

٦ - التفرقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي :

سبق القول أن القانون بالمعنى العام يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، فالقانون المطبق في بلد ما يطلق عليه القانون الوضعي ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الايطالي ، بل أن القانون الوضعي في ظل نظام اشتراكي يختلف عن القانون الوضعي في ظل نظام رأسمالي أو نظام شيوعي ، بمعنى أن القانون الوضعي يتطور في نفس الوقت مع المجتمع الذي أنتجه .

أما القانون الطبيعي ^(١) الذي إعتبره المشرع المصري من المصادر الرسمية للقانون المصري - فقد مرت فكرته في مختلف العصور بمراحل مختلفة من حيث مدلولها ليست مجال دراستنا ، إلا أنه يمكن تعريفه بأن ذلك القانون الكامن في كل القوانين التي تهيمن على الظواهر الطبيعية - بحيث لا يختلف بتغير الزمان والمكان ، ويستطيع الإنسان أن يصل إليه من طريق العقل ، للفرق حق في

أن تحترم حياته ، وله الحق في تأسيس الأسرة ، والحق في العمل والحق في الانتخاب ، وذلك الحقوق تقوم على مبدأ أساسي - يدعمه القانون الطبيعي ، وهو مبدأ إحترام شخص الانسان .

٧ - اقسام القانون الوضعي ، ومعايير التفرقة بينها :

يجرى الفقه ^(١) على تقسيم القانون إلى تقسيمين إثنين ، الأول هو تقسيم القانون إلى قانون عام ^(٢) وقانون خاص ^(٣) ، والثاني هو تقسيم القانون إلى قانون موضوعي وقانون شكلي .

والتقسيم الأول - بإعتباره التقسيم الرئيسي التقليدي - هو مجال دراستنا .

أما عن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص ، فيقوم على طبيعة المسائل التي يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة ^(٤) لذا فهو يَؤوِّد السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحة في إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة السياحية .

فالعلاقات التي ينظمها القانون العام هي التي تكون الدولة طرفاً فيها بإعتبارها صاحبة السلطان والسيادة ، أما إذا دخلت الدولة في علاقة قانونية - لا بإعتبارها صاحبة السلطان والسيادة - وإنما بإعتبارها شخصاً إعتبارياً يتعامل كغيره من الأشخاص العاديين ، فتدخل هذه العلاقة في نطاق القانون الخاص ، فعندما تبيع أو تؤجر الدولة قطعة أرض من الأراضي المملوكة لها ملكية خاصة ، فيخضع عقد البيع أو عقد الإيجار لأحكام القانون الخاص .

أما القانون الخاص فهو ينظم العلاقات القانونية التي تنشأ بين الأفراد سواء أكان مصدرها القانون أم العقود أم الفعل غير المشروع ، كما ينظم القانون الخاص العلاقات القانونية التي تقوم بين الأفراد وبين الدولة حينما لا تستخدم سيادتها على النحو المتقدم .

La Doctrine	(١)
Le Droit Public	(٢)
Le Droit Privé	(٣)
La souveraineté -sovereignty	(٤)

٨ - القانون العام والقانون :

(١) القانون الدولي العام (١) :

القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض الآخر في أحوال السلم والحرب والجهاد ، كما تنظم علاقاتها بالمنظمات الدولية .

كما يعنى القانون الدولي العام ببيان أشخاص المجتمع الدولي ، فيحدد العناصر التي يجب توافرها في الدولة كي تكتسب الشخصية الدولية ، فيقسم الدول في هذا الخصوص إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة .

كما ينظم حقوق الدولة والتزاماتها في علاقاتها بالدول الأخرى ، وطرق التمثيل الدبلوماسي والقتضائى ، وأحكام المعاهدات (٢) والإتفاقات التي تبرم بينها ، والإجراءات الواجب إتباعها لفض المنازعات (٣) بينها بالطرق الودية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم (٤) والقضاء الدولي ، تلك هي العلاقات الدولية وقت السلم .

كما ينظم القانون الدولي العام - في حالة الحرب ، علاقات الدول المتعارية ، فيبين طريقة إعلان الحرب ، والأسلحة التي يجوز ويحظر إستخدامها ، وكيفية معاملة الأسرى والجرحى والمعتقلين من المدنيين ، ووسائل المفاوضات وإنهاء الحرب كالهدة والصلح .

وإثر الحربين العالميتين الأخيرتين تبلورت أهمية القانون الدولي العام فظهرت المنظمات الدولية الحكومية العامة والمتخصصة ، المالية منها والإقليمية (٥) .

(١) Le Droit International Public

Public International Law

Traité - Treaties (٢)

Conflicts - Conflicts (٣)

Arbitration (٤)

(٥) تفصيلاً مؤلفنا الوجيز في المنظمات الدولية والمنظمات الساحية الدولية الحكومية وغير الحكومية والمحلية . الطبعة

الأولى ، ١٩٩٢ ، بند ٢١ وما بعده ، ص ٥٧ .

ويمكن الإشارة إلى أهم المنظمات الدولية الحكومية القائمة الآن على النحو التالي :

فصلى الصعيد العالمى :

توجد المنظمات الدولية الآتية :

١ - منظمة الأمم للتحدة United Nations وتضم حتى كتابة هذه السطور مائة وستين دولة .

٢ - منظمة العمل الدولية .

International Labour Office (ILO)

٣ - منظمة الصحة العالمية .

World Health Organization (WHO) .

٤ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) .

٥ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization
(UNESCO) .

٦ - إتحاد البريد العالمى .

Universal Postal Union (UPU)

٧ - منظمة الطيران المدنى الدولية .

International Civil Aviation Organization (ICAO) .

٨ - الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

International Telecommunication Union (ITU) .

٩ - منظمة الأرصاد الجوية العالمية .

World Meteorological Organization (WMO) .

١٠ - المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية .

International Maritime Organization (IMO)

١١ - البنك الدولي للتنشئة والتعمير .

The International Bank for Reconstruction and Development

(IBRD) .

١٢ - المؤسسة المالية الدولية للتنمية الزراعية .

International Fund For Agricultural Development (IFAD) .

١٣ - صندوق النقد الدولي .

International Monetary Fund (IMF).

١٤ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

International Atomic Energy Agency (IAEA).

١٥ - الإتفاق العام بشأن التعريف الجمركية والتجارة (الجات) .

General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) .

١٦ - منظمة السياحة العالمية .

World Tourism Organization (WTO).

١٧ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

World Intellectual Property Organization (WIPO).

International Finance Corporation (IFC).

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).

أما على الصعيد القارى والاقليمى :

فإنه تجدر التفريق بين المنظمات الدولية القائمة فى القارة الأوروبية والقارة الأمريكية والقارة الأفريقية والقارة الآسيوية ، مع ضرورة الإشارة إلى أن (جامعة الدول العربية) تعتبر منظمة إقليمية دولية لها نظامها وأهدافها وأجهزتها وإختصاصاتها من حيث تنسيق علاقات الدول العربية الأعضاء مع بقية دول العالم . وقد أشارت إلى ذلك المادة الثالثة من ميثاق الجامعة بقولها : أن من مهام الجامعة تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

أما من حيث الوكالات المتخصصة التى أنشأتها جامعة الدول العربية
فهى :

- ١ - إتحاد البريد العربى ، الذى أنشئ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ .
- ٢ - الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد أنشئ فى ٩ إبريل ١٩٥٢ .
- ٣ - إتحاد الإذاعات العربية ، الذى أنشئ فى أكتوبر ١٩٥٥ .
- ٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى أنشئ فى ٣ يونية ١٩٥٢ .
- ٥ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، التى أنشئت فى ١٠ إبريل ١٩٦٠ .
- ٦ - المنظمة العربية للمعلوم الإدارية ، وقد أنشئت فى إبريل ١٩٦١ .
- ٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التى أنشئت فى ٢١ مايو ١٩٦٤ .
- ٨ - منظمة العمل العربية ، وقد أنشئت فى ٢١ مارس ١٩٦٥ .

- ٩ - مجلس الطيران المدني العربي ، الذى تأسس فى ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
- ١٠ - المجلس الطبى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، وقد أنشئ فى ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
- ١١ - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وقد أنشئت فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ .
- ١٢ - الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، وقد أنشئ فى ١٦ مايو ١٩٦٨ .
- ١٣ - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الذى أنشئ فى ٩ يناير ١٩٦٨ .
- ١٤ - المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والاراضى القاحلة ، وقد أنشئ فى سبتمبر ١٩٦٨ .
- ١٥ - الهيئة السيملجية العربية المشتركة ، التى أنشئت فى ١٥ يناير ١٩٦٨
- ١٦ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وقد أنشئت فى ١١ مارس ١٩٧٠ .
- ١٧ - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، الذى أنشئ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ .
- ١٨ - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بين دول الجامعة العربية والموقعة فى الجزائر بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠ وانضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ / ١٩٩١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ٩/٧/١٩٩٢ .
- وهى تمت أحدث منظمة عربية متخصصة فى مجال الاتصالات الفضائية وعلومها وتقنياتها ، ومقرها مدينة الرياض بالسعودية .
- ١٩ - أما عن المنظمة العربية للسياحة ، فقد ألغيت بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٠٥٦ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٨ ، على أن يتم تشكيل (الاتحاد العربى للسياحة) فيما بعد ، إلا أن هذا الاتحاد المقترح لم يظهر إلى النور بعد ^(١) .
-
- (١) يوجد عدد آخر من المنظمات العربية المتخصصة لم تبدأ نشاطها بعد إنتظاراً لتصديق العدد اللازم من الدول العربية وهى :
- أ - منظمة السنة العربية التى وافق مجلس الجامعة على مشروع إنشائها فى ١١/٢/١٩٧٠ .
- ب - مؤسسة الخطوط الجوية العربية المملكية التى وافق المجلس الاقتصادى على مشروع إنشائها فى ١٧/٤/١٩٦١ .
- ج - المعهد العربى لبحوث البترول الذى وافق المجلس الاقتصادى على مشروع إنشائه فى ٣/١٢/١٩٦٦ .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية فهي (١) :

- ١ - مجلس أوروبا .
- ٢ - السوق الأوروبية المشتركة .
- ٣ - جماعة الفحم والصلب الأوروبية .
- ٤ - الجماعة الأوروبية للنشاط الذرى .
- ٥ - البنولكس .
- ٦ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .
- ٧ - الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة .
- ٨ - المجلس الشمالي .
- ٩ - مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) .
- ١٠ - الحلف الأطلسي .
- ١١ - حلف وارسو .
- ١٢ - إتحاد أوروبا الغربية .
- ١٣ - اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين .
- ١٤ - المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل .
- ١٥ - المنظمة الأوروبية لأمن الملاحة الجوية .

(١) نحمد الإشارة إلى أنه في الثاني عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٩١، تم التوقيع الإنشائي التاريخي للمجموعة

الأوروبية على أسس الوحدة الأوروبية السياسية والقانونية في مدينة ماستريخت بهولندا الذي تضمن :

أولاً : إنشاء إتحاد فيدرالي أوروبي من .

ثانياً : توحيد السياسة الخارجية بين دول المجموعة الأوروبية .

ثالثاً : إيجاد عملة نقدية أوروبية موحدة .

وأخيراً : العمل على إنشاء جيش أوروبي مشترك .

وقد كان من المقرر أن يتم التوقيع على الدستور الجديد للمجموعة الأوروبية ، والذي سيحل وثيقة عام

١٩٥٧ ، في شهر فبراير عام ١٩٩٢ ، على أن تصدق عليه برلمانات الدول المنوطة في نهاية هذا العام ، إلا أن

الشعب الدانمركي إحتض على الإنضمام إلى الوحدة الأوروبية ، وسوف يجرى إستفتاء ، خلال شهر سبتمبر

الحالي ، في فرنسا كي يبدى الشعب الفرنسي رأيه رافضاً أو قبولاً للإستمرار في الوحدة الأوروبية .

١٦ - المنظمة الأوروبية للبحوث النووية .

١٧ - المنظمة الأوروبية لبحوث الفضاء .

ولما يتعلق بالمنظمات الإقليمية في القارة الأمريكية فهي :

١ - منظمة الدول الأمريكية .

٢ - منظمة دول وسط أمريكا .

٣ - السوق المشتركة لدول وسط أمريكا .

٤ - جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية فهي :

١ - منظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا .

٣ - المنظمة المشتركة لإفريقيا ومدغشقر .

٤ - منظمة الدول الساحلية لنهر السنغال .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الآسيوية فهي :

١ - الحلف المركزي .

٢ - حلف جنوب شرق آسيا .

٣ - جماعة أم جنوب شرق آسيا^(١).

(١) انظر تصيلاً ،

د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، ط ١٩٧٢ .

د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ١٩٧٤ .

د . محمد طلعت الخنسي ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٤ .

د . عائشة راتب ود . صلاح عامر ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٨ .

د . عبد الواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٩ .

د . محمد السعيد الدقاقي ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٩٠ .

(٢) القانون الدستوري ^(١) :

القانون الدستوري هو مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وإختصاص كل منها وعلاقتها بعضها بالآخر والرقابة بين بعضها البعض ، وتقضى بما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة التي تلتزم بكفالتها وإحترامها . كالحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الدين وحرية الاجتماع .

(٣) القانون الإداري ^(٢) :

القانون الإداري هو مجموعة القواعد التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وكيفية ممارستها لأختصاصاتها والقواعد التي تحكم نشاطها في إدارة المرافق العامة ، كمرافق السياحة والشرطة والكهرباء والمواصلات وغيرها من الخدمات التي تقوم على إدارتها السلطة التنفيذية من خلال وحدات الحكم المحلي كالمحافظات والمجالس البلدية والمحلية والقروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وقد تأخذ السلطة التنفيذية - لتنظيم العلاقة بينها وبين وحدات الحكم المحلي - بطريقة المركزية ^(٣) أو بطريقة اللامركزية ^(٤) .

(٤) القانون المالي ^(٥) :

القانون المالي هو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة من حيث إيراداتها ومصرفاتها ، كما يتضمن القواعد التي تتبع في إعداد الموازنة العامة ^(٦) ^(٧) وسبل تنفيذها ووسائل الرقابة على التنفيذ .

Le Droit Constitutionnel - Constitutional law (١)

Le Droit Administratif - Administrative law (٢)

La Centralisation - Centralization (٣)

La decentralisation - Decentralization (٤)

Le Droit Financier - Financial law (٥)

Public Budget (٦)

(٧) وهي تختلف عن الموازنة ، الأولى يحكمها التنبؤ والتوقع ، أما الثانية ، فيحكمها الواقع .

(٥) القانون الجنائي (١) :

القانون الجنائي هو مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الدولة في عقاب الخارجين على القانون ، ويشمل قانون العقوبات الذي ينقسم إلى قسمين : قسم عام وقسم خاص ، كما يشمل قانون الاجراءات الجنائية .

أما عن القسم العام من قانون العقوبات فهو يتضمن القواعد العامة للمسئولية الجنائية أيا كان نوع الجريمة والظروف المشددة والظروف المخففة والإياحة وموانع العقاب ، ويقسم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات .

أما عن القسم الخاص من قانون العقوبات ، فإنه يعين كل جريمة على حدة ويبيّن أركانها وصورها المختلفة والعقوبات التي توقع على مرتكبيها .

وفيما يتعلق بقانون الإجراءات القانونية فهو يتضمن القواعد الاجرائية الخاصة باجراءات التحقيق والتفتيش والتلبس وإجراءات المحاكمة وتشكيل المحاكم الجنائية ودوائرها المختلفة . كما يتضمن ضمانات المتهم إعمالا لقاعدة لاجرمية ولاعقوبة إلا بنص وقاعدة براءة المتهم حتى تثبت إدانته . كما يتضمن إختصاصات النيابة العامة وطرق الطعن في الأحكام .

٩ - القانون الخاص وروحه :

(١) القانون المدني (٢) :

القانون المدني هو دعامة القانون الخاص (٣) ويشمل مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأشخاص ، الطبيعية والاعتبارية على حد سواء ، في المجتمع عدا ما يتولى تنظيمه فرع آخر من فروع القانون الخاص .

فالقانون المدني - إذن - هو الشريعة العامة في علاقات القانون الخاص .

Le Droit pénal - Criminal law

(١)

Le Droit Civil - Civil Law

(٢)

(٣) على حد تعبير د. حسن كيرة ، للمدخل إلى القانونين ، المراجع السابق ، بند ٢٧ - من ٢٢ .

والقانون المدنى يتناول بالتنظيم مجموعتين من القواعد :

الأولى : مجموعة قواعد الأحوال الشخصية^(١) التى تنظم أهلية الشخص - سواء أهلية الوجوب أو أهلية الأداء - وتلك التى تنظم روابط الفرد بأسرته كالأولية على المال والنسب وما يترتب عليها من آثار .

الثانية : مجموعة قواعد المعاملات أو الأحوال المعينة^(٢) التى تنظم العلاقات المالية بين الشخص وغيره ، فتعرف المال وتبين أنواعه وتحدد سلطة الشخص على الأشياء ، وحق الشخص فى الحصول من غيره على نتيجة ذات قيمة مالية ، ومصادر هذه الحقوق وطرق إنتقالها وإنتضاها .

(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية^(٣) :

قانون المرافعات المدنية والتجارية هو الشريعة العامة لاجراءات التقاضى فى مصر ، فهو يتضمن مجموعة الاجراءات الواجب إتخاذها لرفع الدعاوى المدنية ، والتجارية ، بل وتطبق بعض إجراءاته أمام المحاكم الجنائية عند خلو قانون الاجراءات الجنائية منها .

كما يتضمن قواعد الإختصاص القيمى والنوعى والولائى والمحلى للمحاكم وطرق ومواعيد الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية .

ويجدر الإشارة إلى أن الدوائر المدنية بالمحاكم تختص بنظر الدعاوى المدنية والمصالحة ، والمستعجلة والتجارية والتنفيذ ، بالإضافة إلى دوائر الأحوال الشخصية والدوائر الجنائية .

(٢) القانون التجارى^(٤) :

القانون التجارى هو مجموعة القواعد التى تنظم للمعاملات المالية الناشئة عن الأعمال التجارية . فهو يحدد معنى التاجر^(٥) والأعمال التجارية^(٦) ، وينظم العقود التجارية والشركات

Les règles de statut personnel (١)

Les règles de statut réel (٢)

Le Droit de Procédure Civile et Commercial (٣)

Le Droit commercial (٤)

Le commerçant (٥)

L'acte de commerce (٦)

والأوراق التجارية من كمبيالات وسندات إئذنية أو لحاملها ، كما ينظم إفلاس^(١) التاجر وإجراءاته .

ويطلق عليه بعض الفقه^(٢) قانون التجارة البرية^(٣) تمييزاً عن قانون التجارة البحرية^(٤) .

(٤) القانون البحري :

القانون البحري هو القانون الذي يطبق في البحر ، فهو ينحصر في نطاق ذلك المجتمع المعارض الذي يتخذ من السفينة أرضاً خلال الرحلة البحرية^(٥) .

وأما عن فروع القانون البحري فهي متشعبة كفروع القانون البري ، فهناك القانون الدولي العام البحري ، وهناك القانون الإداري البحري ، والقانون المالي البحري ، والقانون الدولي الخاص البحري ، والقانون الجنائي البحري .

ومن ثم - فإنه يمكن تعريف القانون البحري بأنه مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات الخاصة الناشئة عن إستغلال السفن في الملاحة البحرية .

هذا وقد صدر قانون التجارة البحرية رقم ٨ / ١٩٩٠^(٦) بعد مرور ما يزيد على قرن على صدور القانون السابق في ١٣ / ١١ / ١٨٨٣ .

والسبب الرئيسي لاصدار هذا القانون هو الرغبة الملحة لرجال القانون المشتغلين والمهتمين

(١) La Faillite (١)

(٢) د. سليمان مرفس ، الوالي ، المرجع السابق ، بند ٤٧ ، ص ١٠٤ .

(٣) Le Code de Commerce Terrestre (٢)

(٤) Le Code de Commerce Maritime (١)

(٥) د. علي البارودي ، مبادئ القانون البحري ، طبعة ١٩٧٥ ، بند ١ ، ص ٥ .

(٦) المجريدة الرسمية - العدد ١٨ (تابع) في ٢ / ٥ / ١٩٩٠ - حيث نصت لمادة الأولى من ديباجته على (مراعاة

القواعد والأحكام الواردة في القوانين الخاصة بعمل أحكام قانون التجارة البحرية المرفق ويلقى قانون التجارة

البحري الصادر في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣) ، وقد بدء العمل به اعتباراً من ٣ / ١١ / ١٩٩٠ .

بالتجارة البحرية الدولية خاصة وأن مصر إنضمت الى معاهدة بروكسل منذ ١٩٤٤/١/٣١ ، ثم وافقت على بروتوكول تعديل المعاهدة المذكورة الموقع في بروكسل في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨ بمقتضى القانون رقم ١٩٨٢ / ٤٦٢ (١) .

وقد تضمن القانون الجديد أحكاما جديدة إستهدف منها المشرع توحيد الأحكام المتناثرة في قوانين مختلفة متعددة كالتأمين البحرى حيث تضمن أنواعا ثلاثة هي التأمين على السفينة والتأمين على البضائع والتأمين من المسؤولية . كما تضمن أحكاما خاصة بنقل البضائع ونقل الأشخاص . كما تضمن أحكاما جديدة لعقد العمل البحرى .

(٥) القانون الجوى :

يحتبر القانون الجوى من أحدث فروع القانون جميعا ، وهو يتضمن تحديد المركز القانونى للطائرة من حيث جنسيتها وملكيته وترتيب الحقوق المبنية عليها ومن حيث الروابط القانونية المختلفة التى تنشأ عن إستعمالها كتحديد المركز القانونى لرجال الطاقم من حيث الحقوق والالتزامات وانعقاد عقد النقل الجوى للأشخاص والبضائع ومسئولية الناقل الجوى وتحديد النظام القانونى للمنشآت الأرضية اللازمة للطيران كالمطارات وللتأمين الأرضيين للناقل الجوى (٢) .

(١) وقد إنضمت مصر أيضاً للإتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل فى أعالي البحار فى حالات الحوادث الناجمة عن التلوث بالزيت لسنة ١٩٦٩ الموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦٩ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ / ٤٧٧ المنشور بالجريدة الرسمية ، العدد ١٤ فى ٢ / ٤ / ١٩٩٢ . كما إنضمت مصر إلى البروتوكول المتعلق بالتدخل فى أعالي البحار فى حالات التلوث البحرى الناجم عن مواد غير الزيت لسنة ١٩٧٢ الموقع فى لندن بتاريخ ٢ / ١١ / ١٩٧٢ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ / ٤٦٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ فى ١٦ / ٤ / ١٩٩٢ .

كما إنضمت مصر إلى إتفاقية أئينا لعام ١٩٧٤ الخاصة بنقل الركاب وأمتعتهم بحراً والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٩٠ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ / ١٩٩١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد الأول فى ١ / ١٩٩٢ .

(٢) أنظر تقصيلاً د . أكثم أمين الحولى ، دروس فى القانون البحرى والجوى ، ط ١٩٧١ . د . محمد حسنى عباس ، مختصرات فى القانون الجوى ، ط ١٩٧٢ . د . أبو زيد رضوان ، القانون الجوى ، ط ١٩٨٢ . د . محمد موسى محمد دياب ، فكرة خطأ فى إتفاقية فارسوفى ومسئولية الناقل الجوى فى النقل الجوى الدولى ، ط ١٩٨٦ . د . سميرة القليوبى ، القانون الجوى ، ط ١٩٨٩ .

ونجدد الإشارة إلى أن المصادر التعريفية للقانون الجوي إما تعريعات وطنية أو معاهدات دولية أو إتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية .

فمن حيث التعريفات الوطنية - فإن المشرع المصري تدخل متظماً للملاحقة الجوية المدنية بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٥ إلى أن صدر التشريع الجوي الذى يضم كافة الأحكام المنظمة للملاحقة الجوية وهو القانون رقم ١٩٨١/٢٨ بإصدار قانون الطيران المدني بالإضافة إلى القانون رقم ١١٩ / ١٩٨٢ الخاص برسوم الطيران المدني ^(١) .

ويقع قانون الطيران المدني المصرى رقم ١٩٨١/٢٨ فى خمسة عشر باباً تناولت على التوالى الأحكام العامة المتعلقة بالملاحقة الجوية والطائرات ومنشآت الخدمات الملاحة وصلاحيات الطائرات للطيران وقواعد الجو والإجازات وتعليم الطيران والوثائق والسجلات .

كما أورد هذا القانون أبواباً خاصة بالأحكام العامة للنقل الجوى والأشغال الجوية وعمليات النقل الجوى المتعلقة باستغلال الطائرات والجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدني والعقوبات والأجزاء . وخصص المشرع البابين الرابع عشر والخامس عشر للطائرات العسكرية الأجنبية والمركبات الهوائية الأخرى .

ومن حيث المعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون العام بصفة كون القانون الجوى متميزاً بطابعه الدولى ، فإنها تهدف إلى التنسيق بين مبدأين أساسيين هما « سيادة الدولة وحرية الملاحة » . وبذلك تنظم هذه المعاهدات إستخدام الفضاء الجوى عن طريق تنظيم إستخدام الطائرة فى النشاط التجارى وخاصة النقل الجوى .

ونذكر من هذه المعاهدات ، **معاهدة باريس** التى إنمقدت فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ تم بموجبها إنشاء ما يسمى (باللجنة الدولية للملاحة الجوية) ، ووضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ إبتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٢ .

بمسب أن الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد رفضها الإنضمام إلى معاهدة باريس ، حملت لواء الدعوة لعقد مؤتمر جديد فى **مفيقة شيكاغو** فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ضم ممثلين عن ٥٢ دولة وإنتهى هذا المؤتمر إلى عقد معاهدة دولية للطيران المدني ووافق من خلالها على إنشاء

(١) صدر أيضاً **القرار الوزارى** رقم ١٩٨٩/٨ بإصدار **اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدني** ، الواقع المصرية ، العدد ١٠٩ فى ١٣/٥/١٩٨٩ .

المنظمة الدولية للطيران المدني^(١) التي تقتصر عضويتها على الدول - دون المنظمات أو الهيئات الخاصة - التي بلغت حتى عام ١٩٩٠ مائة وخمسين دولة من بينها جمهورية مصر العربية التي صادقت على المعاهدة في مارس ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ١٥٠/١٩٤٧ وبدأ نشاطها من ١٢ إبريل ١٩٤٧^(٢)

ومن المعاهدات الدولية المتعلقة بالحكام القانون العام ، معاهدة طوكيو التي وقعت في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ بشأن الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات التي صادقت عليها جمهورية مصر العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٧١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦٣ / ١٩٧١^(٣) . وكذا **معاهدة لاهاي** التي وقعت في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية^(٤) وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٤ من قانون الطيران المدني رقم ١٩٨١/٢٨ . وكذا **معاهدة مونتريال** التي وُفِّقَ عليها في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ بشأن قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران المدني التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٢ من قانون الطيران المدني المشار إليه .

أما الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المتعلقة بالحكام القانون الخاص الجوي ، فأهمها إتفاقية وأرسو في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي ، وقد أخذت بمبدأ المسؤولية المحدودة . وقد عدلت هذه الاتفاقية بمقتضى **بروتوكول لاهاي** في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ بمقتضى **إتفاقية جوادالاهار بالمكسيك** في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وقد انضمت جمهورية مصر العربية إلى إتفاقية وأرسو في ٦ سبتمبر ١٩٥٥ وأصبحت سارية

International Civil Aviation Organization (I C A O) (١)

(٢) الوثائق المصرية ، العدد ٢٠ في ٦ / ٢ / ١٩٤٧ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ .

(٤) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢/١٠٧ بشأن الموافقة على الانضمام إلى المعاهدة المذكورة بتاريخ ١٩ يناير ١٩٧٢ بيد أنه نشر في الجريدة الرسمية في العدد ٣٠ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٤ .

المفصول في ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، كما وافقت على بروتوكول لاهاي بمقتضى للقانون رقم ١٩٥٥/٦٤٤ ، صادقت مصر على إتفاقية جوادلاخار في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ وصارت نافذة بها في ٢ سبتمبر ١٩٦٢ .

أما **إتفاقية روما** الموقعة في ٧ أكتوبر ١٩٥٢ الخاصة بمسؤولية الطائرة عن الأضرار الناجمة على سطح الأرض ، فقد صادقت عليها جمهورية مصر العربية بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٣٩٦ وأصبحت سارية المفعول في ٤ فبراير ١٩٥٨ .

وكذلك **إتفاقية روما** الموقعة في ٢٩ مايو ١٩٣٢ الخاصة بالحجز التحفظى التى لم تصادق عليها جمهورية مصر العربية إلا في عام ١٩٦٩ .

أما **إتفاقية جنيف** الموقعة في ١٩ يونيو ١٩٤٨ ودخلت حيز التنفيذ إعتباراً من ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ الخاصة بالاعتراف الدولى بالحقوق على الطائرات كحق الملكية وحق الاستعمال وحق الزمن وحق الاختصاص وإجراءات البيع الجبرى للطائرة ، فقد إنضمت إليها جمهورية مصر العربية لى ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ وصارت نافذة بها إعتباراً من ٩ ديسمبر ١٩٦٩ .

هذا ولم تنضم مصر بعد إلى **إتفاقية بروكسل** الموقعة في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٦ الخاصة بمساعدة وإنقاذ الطائرات في حالة تعرضها للخطر والهلاك .

كما تجدر الإشارة إلى **أقوى المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال النقل الجوي المدني** وهو ، **الاتحاد الدولي للنقل الجوي** ، International

(IATA) Air Transport Association الذى أنشئ بمدينة لاهاي عام ١٩١٩ بواسطة شركات النقل الجوية الأوروبية وكان يضم وقتئذ ٤٤ شركة ومؤسسة كأعضاء عاملين ^(١) و ١٣ شركة متسبة ^(٢) - وقد أعيد تشكيل هذا الاتحاد بمدينة هافانا في ١٩ أبريل عام ١٩٤٥ ^(٣) .

(١) العضو العامل في مفهوم النظام الأساسى للاتحاد يعنى العضو الذى يمارس النقل الجوي من خلال خطوط دولية
Membre Actif - Active Member .

(٢) العضو المنتسب في مفهوم النظام الأساسى يعنى الشركات التى تعمل في الخطوط الداخلية
Membre Associé - Associated Member .

(٣) حيث أحفظت المنظمة الجديدة بذات الحروف الأولى المعروفة بها ، بيد أنه باللغة اللاتينية عُدَّ لفظ (Traffic) إلى (Transport) .

وأنة وإن كان النظام الأساسى للاتحاد قد تضمن الشروط العامة لتنظيم العلاقات بين أطراف **عقد النقل الجوي سواء الأشخاص أو البضائع** - تلك الشروط التى تشتمع بالصحة الالتزامية عند إتمام أطراف عقد النقل الجوى عليها ، إلا أنه (أى الاتحاد) يعتبر - ويحق - أقوى تنظيم دولى غير حكومى فى مجال النقل الجوى للأشخاص والبضائع يعمل على متابعة تنفيذ قرارات الحكومات الخاصة بالنقل الجوى الدولى ^(١) الأمر الذى يؤدى إلى تنظيم المنافسة بين أعضاء الاتحاد بلا شك .

وما يؤكد قوة الاتحاد ، أن قراراته ملزمة لجميع الأعضاء المنتظمين إليه حيث يتعرض العضو المخالف لجزاءات صارمة .

بل أننا يمكننا القول ، أن قرارات الاتحاد الدولى للنقل الجوى محل إحترام الحكومات نظرا لأهمية مرفق النقل الجوى ، خاصة فى المجال السياحى ، الذى يتعلق التنظيم القانونى لمعاملته بأحكام القانون العام .

وخلاصة القول فإن القانون الجوى ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة به والمنفذة له ، أضفى مرتبطا بالحركة السياحية . فحركة الطيران تزحاد بازديادها ، فجاذبية المدينة فى دولة ما للسياحة تجعل منها مركزا هاما للطيران .

(٦) قانون العمل ^(٢) :

قانون العمل يعتبر أيضا حديث نسبيا فى مجال التشريعات المصرية ، وهو يتضمن مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ومدى حقوق وإلتزامات كل منهم - وقانون العمل مرتبط فى كثير من أحكامه بقانون التأمينات الاجتماعية . وهو مما يجعلهما من التشريعات الاجتماعية .

وقد رخص القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية ^(٣) لوزير السياحة

Pierre Py, Droit du Tourisme, Dalloz, 1989 , p 187-189

(١) انظر .

Le Droit du Travail

(٢)

(٣) مادة ٧

بتحديد الشروط الواجب توافرها في العاملين بالمنهآت الفندقية أو السياحية بالإضافة إلى تلك الواردة في قانون العمل أو في قانون نظام العاملين بالتطاع العام وكذا تحديد نظم العمل في تلك المنهآت .

(٧) القانون الدولي الخاص (١) :

يَعْرِفُ الفقه القانون الدولي الخاص بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذي يعنى بتنظيم علاقات الأفراد ذات الطابع الدولي عن طريق تمييز الوطني عن الأجنبي وتحديد قدرة الأجنبي على التصنع بالحقوق داخل إقليم الدولة وبين القانون الواجب التطبيق على هذه العلاقات والمحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وبين أثر الأحكام الصادره من قضاء دولة أجنبية (٢) .

فالقانون الدولي الخاص ، بصفة كونه فرعاً من فروع القانون الداخلي ، يحدد إذن جنسية الأشخاص التابعين للدولة والموطن ومركز الأجانب فيها ، متضمناً الحلول الواجبة الإتياع في تنازع القوانين وتنازع الإختصاص القضائي الدوليين (٣) .

وبين مما تقدم العلاقة الوثيقة بين القانون الدولي الخاص والنشاط السياحي والفندقي . فأحد أركان النشاط السياحي ، دولياً كان أم محلياً ، « السائح » (٤) ، وهو غالباً - إن لم يكن في جميع الأحوال - ما يكون أجنبي ، الأمر الذي يرتب المسؤولية الدولية إذا ما أخلت الدولة ، بصفة كونها عضواً في العائلة الدولية ، بالتزاماتها وواجباتها المقررة في المعاهدات والاتفاقات الدولية التي وافقت على الإنضمام إليها .

والسائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص على حد سواء ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة

(١) Le Droit International Privé (١)

(٢) د . فؤاد عبد المنعم رياض ود . سامية راشد ، الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٧١ ، بند ١١ ، ص ١٧ .

(٣) العمدة د . عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٨٦ ، بند ٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٤) ذهب البعض إلى تعريف السائح بأنه الشخص الذي يتكفل بمققات سفره وإقامته ويستفيد من النشاط السياحي في الإقليم الذي يقصده ، ويترك بعض الفقه بين السائح والمسافر حيث لا يجبر مسافري الترانزيت سياحاً . د .

رضا حيد ، القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٧ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض
أستاذ التشريعات السباحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بغيرص
محكم دولي معتمد

القانون الإجرائي الدولي

من خلال إجراءات

محكمة الاستثمار العربية

والإتفاقية الموحدة لاستثمار

رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

والمرکز الدولي لتسوية المنازعات

الناتجة عن الاستثمار بواسطة

The International Center
for the Settlement of
Investment Disputes
(ICSID)



الطبعة الأولى

سبتمبر ١٩٩٩

الكتاب المقدر على طلبة الدراسات العليا
كلية الحقوق
جامعة
عين شمس

القانون الإجرائي الدولي الكتاب الأول في المحكمة العربية

لم يمتد مؤلف من قبل للتعريف بالقانون الإجرائي الدولي الذي يهدف إلى توحيد القواعد القانونية دولياً وتوجيه الإجراءات القضائية أمام الهيئات القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية، ومحكمة الإستثمار العربية، والمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID).

كما لم يمتد مؤلف من قبل بالبحث والتأصيل (لمحكمة الإستثمار العربية)، المعنوية النواة الإيجابية لقيام (محكمة العدل العربية)، التي يتم إختيار قضاتها، - بصعوبة كونها هيئة قضائية دولية - بواسطة المجلس الإقتصادي والإجتماعي بجامعة الدول العربية، ومدى إرتباط نظامها الأساسي (بالإنفاذية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية) و (اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) التي تعتبرها - بحق - (اتفاقية الجات العربية)، إلا أن الإختلافات السياسية تعرقل تنفيذها على الرغم مما نصت عليه هيأجتها بأنها خطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية ووسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار إقتصاد عربي منفتح ومنطور ومتناهي ومتوازن.

كما لم يمتد مؤلف من قبل (الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ووعاها الدول الأخرى) والتي يطنقون عليها (اتفاقية واشنطن ١٩٦٥) التي تهدف إلى تسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ووعاها الدول الأخرى وإحلال القواعد الدولية محل القانون الوطني - التي إنضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧١/٩٠ وبدأ نفاذها فيها رسمياً باعتبارها من ١٩٧٢/٦/٧ - وذلك من خلال محكمة المحكمين العاهمة للمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID) حيث يلعب الإستثمار الدولي الخاص دوراً هاماً في مجال التنمية الإقتصادية الوطنية والدولية واحتعال قيام منازعات تتعلق بهذا الإستثمار بين الدول ووعاها الدول الأخرى، الأمر الذي يتطلب صحة ضرورة التعاون الدولي لتسوية تلك المنازعات.

الدكتور عادل محمد خير

أستاذ التشريعات السليمة والقانون الدولي

تمتع الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولي العام بالتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية^(١) ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع في تحديد حقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة بمقتضى مالها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تتقيد بالتزامات دولية تمهدت بها في إتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول^(٢) وبعبارة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم

« الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق »^(٣) أو « الحد الأدنى لمعاملة الأجانب »^(٤) الذى يكفله القانون الدولي وإلا تعرضت للمسئولية الدولية^(٥) .

١٠ - التشريعات السياحية والفنية وعلاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص :

سبق القول أن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص يقوم على طبيعة المسائل التى يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة لذا فهو يزود السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحة فى إصدار قرارا إداريا بوقف نشاط الشركة السياحية^(٦) . وما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية من سلطة وزير السياحة^(٧) فى إلغاء الترخيص بإستغلال وإقامة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالا تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

(١) Fauchille ، القانون الدولي العام ، ج ١ ، ١٩٢٢ ، ٢/٤٤٢ .

العميد د. عز الدين عبد الله ، المراجع السابق ، بند ١٧٤ ، ص ٦١٠ .

(٢) دوريات محكمة العدل الدولية B No. 467 , Série 10

(٣) Le minimum de droit des étrangers (٢)

(٤) Le traitement minimum de l'étranger (٤)

(٥) انظر مؤلفنا الوجيز فى المنظمات الدولية ، سبقت الإشارة إليه ، بند ٦ ، ص ٢٢ .

(٦) للمادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ انعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/١١٨ بتنظيم الشركات السياحية .

(٧) بقرار مسيب .

وكذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٣/٢ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية وإستغلالها من حق وزير السياحة في إلغاء أو تعديل أية تراخيص سبق منحها قبل تاريخ العمل بالقانون لتصميم أو إستغلال أية منطقة سياحية أو جزء منها أو الإبتفاع بها أو البناء فيها لأي غرض من الأغراض إذا ما تعارضت هذه التراخيص مع الخطة الشاملة لوزارة السياحة .

وما تضمنته المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦/٢١ من فرض إثابة قدرها ٥٠ ٪ (خمسون في المائة) من إيرادات ألعاب القمار على كازينوهات القمار المرخص لها بمصر .

وكذا ما قضت به المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت السياحية والفندقية من حظر إستغلال منشأة فندقية أو سياحية أو العمل بها مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة .

وكذا ما نصت عليه المادة ٤٤ من ذات القرار المشار إليه من أنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المنشآت السياحية أن يحتلن بروجدهن إلا في الملابس الليلية وبالشروط التي تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

فالتشريعات السياحية والفندقية تتضمن « إجباراً »^(١) ، باعتبارها جزءاً قانونياً ، على طاعة الأحكام التي تتضمنها تلك التشريعات مما نرى معه أنها من فروع القانون العام^(٢) .

المطلب الثاني

تصميم القاعدة القانونية من حيث قوتها الإلزامية

١١ - القواعد الأمرية^(٣) :

القاعدة الأمرية هي القاعدة التي لايجوز مخالفة حكمها .

la contrainte

(١)

(٢) انظر مولانا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، ط٠ ١٩٨٩ ، بند ٢٨ إلى بند ٥٦ .

Les Règles Impératives

(٢)

القاعدة التي تحظر تقديم أو تناول للمشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة غير السياحية^(١) قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على ما يخالفها ، فضرر تلك الجريمة يمتد إلى المجتمع بأسره لما تؤدي إليه الجريمة من إخلال بالأمن و زوال الطمأنينة من النفوس .

وكذلك القاعدة التي تلزم الفنادق ذات الحصة والأريمة والثلاثة نجوم المنشأة ، وفقا للقانون رقم ١٩٧٣/١ بحاسبة كافة الأجانب عن ضقات إقامتهم والخدمات المؤداة لهم بالمعاملات الأجنبية والمحصلة بمعرفة المصارف المعتمدة المتواجدة بهذه الفنادق أو بطريق دفع مقبول^(٢) ، قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على ما يخالفها ، فضرر تلك الجريمة يمتد إلى الإقتصاد القومي .

١٢- القواعد المكملة (٣) :

القاعدة المكملة هي القاعدة التي يجوز الإتفاق على ما يخالف حكمها ، ومن ثم يباح للأشخاص أن ينظموها بالطريقة التي يرضونها .

فمعد الادارة الفندقية الذي تبرمه الشركة المالكة لفندق مع شركة الإدارة قد يتضمن المسائل الجوهرية ويخلو من التفاصيل كأن تتفق الشركتان في العقد على إلزام الشركة المالكة باستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء أو إقامة أو إستغلال أو إدلة الفندق^(٤) وإلزام الشركة المديرة على تعيين مديرا عاما للفندق له خبرة في مجال الادارة الفندقية ، ولكنهما يفتلان ما عدا ذلك من تفاصيل خاصة بذلك المدير العام كتحديد جنسيته أو سنه أو مدة خبرته إلى غير ذلك من الأمور لم تكن محل إعتبارهما عند التعاقد . ففى مثل هذه الحالة تظهر الحاجة إلى وضع قواعد قانونية تسرى فى شأن هذه الأمور ، وهى القواعد المكملة ، التي تمثل إرادة المشرع لا إرادة أطراف التعاقد .

(١) القانون رقم ١٩٧٣/ ١٢ يحظر شرب الخمر ، الجريمة الرسمية العدد ٢٦ فى ١٩٧٣/٦/٢٤ .

(٢) للمادة ١٢٦ من قرار وزير الإقتصاد رقم ١١٧ / ١٩٩١ انفصل بالقرار الوزرى رقم ٤٩١ / ١٩٩١ فى شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى .

Les règles supplémentaires

(٣)

(٤) دون وضع جدول زمنى لفترة إستخراجها .

وعليه فإذا خلا إتفاق من تنظيم مسألة أو أكثر إنطبقت القواعد التي أوردها المشرع في هذا الشأن فهي إذن قواعد تكمل إرادة المتطاعدين .

ويلاحظ أن جواز الإتفاق على ما يخالف حكم القاعدة المكمل لا يقدح فيما لها من صفة الالتزام الواجب توافرها لكل قاعدة قانونية .

١٢ - النظام العام ^(١) والأداب ^(٢) :

المعيار الذى من خلاله يتم التفرقة بين القاعدة الأمرة والقاعدة المكمل هو معيار النظام العام والأداب . فحيث يراد المحافظة على النظام العام للمجتمع أو حماية الأداب فيه تكون القاعدة أمرة . وحيث لا يكون الغرض المقصود هو المحافظة على النظام العام أو حماية الأداب ، وإنما يتعلق الأمر بتنظيم مصالح خاصة للأفراد ، تكون القاعدة مكمل .

وقد نص القانون على هذا المعيار صراحة في المادتين ١٢٥ و ١٢٦ مدنى . حيث تقضيان بأنه إذا كان محل الالتزام أو سببه مخالفا للنظام العام أو الأداب كان العقد باطلا .

وفي حكم حديث لمحكمة النقض المصرية عرفت النظام العام بأنه يشمل القواعد التي ترمى إلى تطبيق المصلحة العامة للبلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتعلق بالوضع الطبقي المادى والمعنوى لمجتمع منظم ، وتعمل فيه على مصالح الأفراد وتقوم فكرته على أساس مذهب علمانى بحث يطبق مذهباً عاماً تدين به الجماعة بأسرها ^(٣) .

فالنظام العام في كل بلد ، إذن ، هو مجموعة المبادئ الرئيسية التي تحجر أساساً لل قانون في ذلك البلد .

L'ordre public (١)

Les bonnes moeurs (٢)

(٣) نقض مدنى ١٧/١٩٧٩ - مجموعة أحكام النقض ٢٠-١-٢٧٦-٦٠- ونقض مدنى ٢٣/٤/١٩٨٠ - مجموعة أحكام النقض ١٢١ - ١١٩٢ - ٢٢٠ .

أما الآداب العامة فهي مجموعة القواعد الخلقية التي تدين بها الجماعة في بيئة معينة وعصر معين .

يقتضى باطلا كل إتفاق يخالف الآداب العامة .

وقضت المحاكم بطلان الاتفاقات الخاصة لمخالفتها للآداب العامة ، في مسائل شتى تشمل في الغالب بالعلاقات الجنسية وبيوت الدعارة والمقامرة أو خيانة الأمانة في التعامل .

ومن أمثلة الاتفاقات التي حُكم ببطلانها لمخالفتها للآداب العامة عقد الهتاف الذي يعقد بين مدير المسرح وجماعة من الهتافة^(١) يستأجرهم المدير للتصفيق وترويج ما يمرض على المسرح لأن الغرض منه خداع الجمهور في قيمة العرض الفني^(٢) .

المبحث الثالث

مصادر القاعدة القانونية (٧) في القانون المصري

١٤ - تصنيف المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية :

نصت المادة الأولى من القانون المدني على أنه :

أولاً : تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في نطقها أو في حيواتها .

ثانياً : فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

Contrat de claqué

(١)

(٢) انظر مؤلفنا ، الجرائم السياحية في التشريع لنصرى ، لفرج السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٠٤ ، التفرقة بين الفعل الفاضح والفعل للمباح .

Les sources du Droit

(٢)

وبين ثم تكون المصادر الرسمية للقانون في مسائل المعاملات المالية ، وفقا للنص

المتقدم ، هي :

La Legislation

١ - التشريع .

La Coutume

٢ - العرف .

Les principes Du Shariaa

٣ - مبادئ الشريعة الاسلامية .

Les principes du Droit Naturel

٤ - مبادئ القانون الطبيعي .

Les règles de l'Equité

٥ - قواعد العدالة .

أما المصادر التفسيرية للقانون المصري فهي الفقه والقضاء ^(١) ، فالفقه هو الجانب العلمي للقانون ، أما القضاء فهو الجانب العملي للقانون .

فالنقطة ، بإعتباره الجانب العلمي للقانون ، هو مجموع الآراء التي يقول بها فقهاء القانون .

أما القضاء ، بإعتباره الجانب العملي للقانون ، فهو مجموع الأحكام التي تصدرها المحاكم . فهو يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التي ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

المطلب الأول

التشريع

١٥ - السلطة التي تملك سن التشريع :

السلطة التي تملك سن التشريع يبينها دستور كل دولة . فالقانون الدستوري في كل دولة يبين تلك الهيئة التي تباشر هذه الوظيفة .

وقد تكون هذه الهيئة فردا حاكما كما في الملكية المطلقة ، أو مجلسا نيابيا أو غير نيابي ، قد

La Jurisprudence

(١)

يعملها أو لايعملها وليس الدولة .

كما أن السلطة التنفيذية قد تختص بوضع التشريع في مسائل معينة توكلها وظيفتها إلى
الإحاطة بها (١) .

وتستعمل عبارة السلطة التشريعية (٢) للدلالة على وظيفة الدولة في سنّ القوانين ، كما
تستعمل للدلالة على الهيئة التي تباشر هذه الوظيفة .

١٦ - أنواع التشريعات ونسجها في القوة :

هناك ثلاثة أنواع من التشريعات تتدرج في القوة حسب الترتيب التالي :

١ - التشريع الأساسي للدولة وهو الدستور (٣) .

٢ - التشريع العادي وهو يشمل القوانين العادية .

٣ - التشريع الفرعي وهو يشمل القرارات الإدارية التنظيمية أو اللوائح التي تصدرها الهيئات
التنفيذية المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن التشريع لا يُلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة
أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها
أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون (٤) .

١٧ - نفاذ التشريع :

إذا تم سنّ التشريع من السلطة المختصة ، سواء أكان دستورا أو قانونا أو لائحة ، فإنه يوجد

(١) د - عبد النعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ٦٢ ، ص ٨٧ .

(٢) Le Pouvoir Legislatif

(٣) La Constitution

(٤) أنظر مؤلفنا المجرى المساحية في التشريع المصري ، المرجع السابق ، بند ٢٢ - ص ٢٢

قانوناً . بيد أن هذا الوجود القانوني لا يكفي لكي يصبح التشريع نافذاً ، وبمباراة أخرى لكي يعمل به ، بل يجب لذلك أن يمر بمرحلة التنفيذ .

ولا مكان تنفيذ القانون فإنه يلزم إصداره كي يضطلع رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه ، كما يلزم نشره كي يتحقق علم الأشخاص به ويعود تنفيذه .

١٨ - إصدار التشريع ^(١) :

إصدار التشريع هو إجراء يقصد به تسجيل سنّ التشريع ووضعه موضع التنفيذ بتكليف رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه بإعتباره تشريعاً من تشريعات الدولة .

ووفقاً لأحكام الدستور المصري فإن رئيس الجمهورية يتولى إصدار التشريع بصفته رئيس السلطة التنفيذية .

ويعتبر الإصدار عملاً تنفيذياً وليس عملاً تشريعياً بالنسبة للتشريع الأساسي (الدستور) والتشريع المادى (القانون) إذ أنهما من إختصاص السلطة التشريعية .

أما حين يكون سنّ التشريع من إختصاص السلطة التنفيذية ، كما هو الحال بالنسبة إلى التشريع الفرعى ، فإنه يختلط بالإصدار ، إذ تقوم بهما سلطة واحدة - فيتمان فى وقت واحد (٢) .

١٩ - نشر التشريع ^(٣) :

نشر التشريع إجراء يهدف إلى إعلان التشريع للأشخاص وتحديد موعد العمل به .

فالمصادلة تقتضى تعليق تطبيق التشريع الجديد على شرط العلم به فالتشريع يصبح فى

La promulgation

(١)

(٢) د عبد المنعم الصلة ، أصول القانون ، المراجع السابق ، بند ٧١ ، ص ٩٦ .

La Publication

(٣)

ذاته نافذا ^(١) وقت إصداره ، ولكنه لا يكون ملزما ^(٢) للأشخاص إلا من وقت العلم به .

وقد نص الدستور المصري على وجوب نشر القوانين الجديدة في الجريدة الرسمية ^(٣) خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، والمقصود بالقوانين جميع أنواع التشريع ، الأساسى والمادى والفرعى ، على أن يعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميّاداً آخر .

ومن الناحية التطبيقية فإن الدولة تنشر تشريعاتها بأنواعها الثلاثة من خلال الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فالتشريعات الأساسى والتشريعات المادى يتسم نشرهما فى الجريدة الرسمية ، أما التشريع الفرعى فيتم نشره فى الوقائع المصرية ^(٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدات التى تبرمها الدولة ويصادق عليها مجلس الشعب فيتم نشرها أيضا فى الجريدة الرسمية باعتبارها قانونا من قوانين الدولة .

٢٠ - إلغاء التشريع (٥) :

إلغاء التشريع أو نسخه هو وقف العمل به نهائيا . وفى هذا يختلف الإلغاء عن الإبطال ^(٦) حيث أن إبطال القوانين يزيل أثرها بالنسبة إلى الماضى أيضا ، أما الإلغاء فيجرد التشريع من قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل .

والتشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مصادر التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

Exécutoire	(١)
obligatoire	(٢)
Official Journal	(٣)
Official Gazette	(٤)
L'abrogation	(٥)
L'annulation	(٦)

والإلغاء إما أن يكون صريحا (١) ... وإما أن يكون ضمنيا (٢) .

والإلغاء الصريح يتم غالبا بصور تشريع جديد يتضمن نسا عاما يقضى بإلغاء تشريع سابق .
ويعتبر إلغاء صريحا توليت التشريع بزمان معين من وقت صدوره ، فتهتى العمل به بمجرد إنقضاء الزمان المعين فيه .

أما الإلغاء الضمني فإنه يكون بصور تشريع جديد يتضمن حكما يتضارب مع حكم تشريع سابق ، فيحيز الحكم الجديد ناسخا للحكم القديم ، لإستحالة إعمال الحكمين المتضارين فى وقت واحد ، وتقليبا لإرادة المشرع الحديثة على إرادته السابقة .

وقد عنى المشرع بالنص على ذلك فى القانون المدنى ، فلقى فى المادة الثانية منه بأنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

٢١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين فى مصر :

الرقابة القضائية على دستورية القوانين فى مصر لها صورتان :

الأولى : رقابة إمتناع عن تطبيق القوانين والمواد المخالفة للدستور بإعتباره القانون الأسمى الأحق بالإتباع .

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحاكم العادية التى لا تملك حق إلغاء التشريع المخالف للدستور إعمالا لقاعدة الفصل بين السلطات ، فالسلطة التشريعية مستقلة عن السلطة القضائية ، فلا يجوز للسلطة القضائية أن تحكم بإلغاء قانون باطل ولا بسطت سيطرتها على السلطة التشريعية ، ولا يجوز للسلطة التشريعية أن تقرض على السلطة القضائية تطبيق قانون يتعارض مع

Abrogation expresse

(١)

Abrogation tacite

(٢)

التصوص والمبادئ الدستورية فترغمها بذلك على مخالفة الدستور ، ومن ثم تفقد السلطة القضائية استقلالها .

الثانية : رقابة إلغاء القوانين واللواء المخالفة للدستور

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون رقم ١٩٧٩/٤٨ الذى أصبحت تلك المحكمة من خلال أحكامه الجهة القضائية المختصة دون غيرها بإلغاء القوانين واللواء المخالفة للدستور .

وأحكام المحكمة الدستورية العليا ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة . ويترب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية .

٢٢ - تطبيقات وزارة السياحة . مدى مشروعيتها . رأينا الخاص :

تصدر وزارة السياحة ، من أن لآخر ، تعليمات ، إنطلاقا من ولايتها الكاملة على الشركات السياحية الخاضعة للقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٢ ، ليست لها - من وجهة نظرها - منزلة التشريع الملزم للأشخاص ولا يمكن أن تعدل من أحكام القانون . خاصة فيما يتعلق بتعديل رأس مال الشركات السياحية الخاضعة للقانون المذكور بالزيادة ، فإنه وإن كانت أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية قد أجازت لوزير السياحة أن يصدر قرارا بوقف قبول طلبات إنشاء شركات سياحية جديدة^(١) أو أن يضع حدا أقصى وأدنى لأسعار الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية^(٢) أو وقف نشاط الشركة^(٣) أو إلغاء الترخيص الصادر للشركة^(٤) ، إلا أن القانون لم يمنح وزير السياحة سلطة تعديل الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية سواء القائمة أو الجديدة لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون .

(١) م ٢٤ من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٢ .

(٢) م ١٢ من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٢ .

(٣) المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٨٢/١١٨ .

(٤) المادة ٢٥ من القانون رقم ١٩٨٢/١١٨ .

فالسطة التنفيذية لا تستطيع أن تتجاوز حدود وظيفتها الأساسية في تنفيذ القوانين ولو عن طريق اللوائح أو التعليمات أو المنشورات أو الدوريات بما يشكل ممارسة لموظيفة التشريعية ، إلا في الحدود التي رسمها الدستور ، ومن ثم فإن ممارسة التشريع عن طريق اللوائح أو التعليمات أو غيرها - أيما كان نوعها أو قوتها القانونية - بواسطة السلطة التنفيذية هو إستثناء مقيّد تماماً بكل ما ورد في الدستور من قيود وحدود له ^(١) فالأصل أن الملائكة ، ولو صدرت في الظروف العادية ، تعتبر أمراً إستثنائياً وذلك لأنها تتضمن المساس مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضى إختصاص السلطة التشريعية كقاعدة عامة ، بالموظيفة التشريعية ، ومن ثم تعتبر السلطة الملائكية في ميدان التشريع أمراً إستثنائياً بخض النظر عن الظروف التي صدرت تلك اللوائح في ظلها .

وتأسيساً على ذلك - فإن اللوائح أو التعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية بالمخالفة لأحكام الدستور أو القوانين تكون باطلة لمخالفتها للمشرعية ^(٢) وبالتالي يحق للقضاء الحكم بعدم دستورتها ^(٣) .

المطلب الثاني المرف (٤)

٧٧ - تعريفه :

المرف ، كمصدر رسمي للقانون ، هو إعتياد الناس على سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية بحيث تنشأ منه قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة ^(٥) (٦) .

(١) د. سامي جمال الدين ، فدرج القواعد الثانوية ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ١٩٨٦ ص ٥٤ .
(٢) مبدأ للمشرعية بالمعنى العام يعني سيادة حكم القانون . بمعنى أن تكون جميع تصرفات الإدارة في حدود القانون بمقتضى العام ، الشامل لجميع القواعد الملزمة في الدولة ، سواء أكلت مكتوبة أم غير مكتوبة . وأياً كان مصدرها ، مع مراعاة التدرج في قوتها ، الصمد د. سليمان الطماوى ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦ .

(٣) الأمر الذي يزيل كل أثر قانوني لها قبل الجساعة
n'ont aucun effet sur la situation juridique de ceux qui les subissent .

La-Coutume (٤)

(٥) د. عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المراجع السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٢٢ . د. سليمان مرقس ، الوالي ، المراجع السابق ، بند ١٤١ ، ص ٢٨٩ .

(٦) بدأ القانون الإنجليزي مجموعة من المادات التي تخضع لها القبائل الأنجلوسكسونية ، ثم إتهرت بمادات القبائل النورماندية التي فتحت الجزيرة الإنجليزية في القرن الحادى عشر الميلادى ، ولما تطورت النُدبة الإنجليزية صار القضاء مصدراً رسمياً للقانون إلى جانب المرف .

٢٤- أركان العرف :

يقوم العرف على ركنين ، أحدهما مادي ، والآخر معنوي .

أولاً : الركن المادي . الإعتياد ^(١) :

الركن المادي للعرف يعنى إعتياد الأشخاص على نوع معين من السلوك فى تنظيم أمر معين
ممن أمور حياتهم الاجتماعية ، حيث تنشأ بينهم عادة نتيجة إتباعهم ذلك السلوك وإطراد
العمل به .

والعادة لا تفرضها سلطة معينة ، ومن ثم ، فهى تختلف عن التشريع .

والعادة التى هى قوام الركن المادي للعرف تستلزم تكرار العمل فى أمر معين على وجه المصوم
والثبات مع عدم مخالفتها للنظام العام والآداب ، وبعبارة أخرى فإن حدوث أمر معين مرة واحدة لا
يكون عادة .

"Une fois n'est pas coutume "

ومن ثم فإنه يشترط فى العادة التى يتأسس عليها الركن المادي
للعرف ، الشروط الآتية :

الشروط الأول : العمومية La généralité

فيجب أن تكون العادة عامة ، ويرجع هذا الشرط إلى خاصية التجريد والمصوم لكل
قاعدة قانونية .

ولا يشترط فى العادة أن تكون شاملة لكل إقليم الدولة ، إذ قد تكون خاصة بمدينة واحدة أو
حتى واحد أو طائفة معينة من الأشخاص أو بأهل حرفة أو مهنة ومع ذلك تتوافر فيها صفة العمومية .

فالعادة إذن قد تكون شاملة ^(١) ، كما قد تكون محلية ^(٢) ، كما قد تكون طائفية أى خاصة
بمن يزاوون حرفة أو مهنة معينة ^(٤) .

L' Usage	(١)
Usages généraux	(٢)
Usages locaux	(٣)
Usages professionnels	(٤)

L'ancienneté

الشرط الثاني : القدم :

المقصود بالقدم أن يرجع نشوء العادة إلى زمن بعيد يكفي للدلالة على رسوخ أثرها في النفوس ، وعلى أنها ليست بدعة جديدة أو نزعة عابرة .

ولست هناك مدة محددة في هذا الشأن ، فهي تختلف باختلاف نوع السلوك ومدى تكراره في حياة الأشخاص ، ولذلك يقدرها قاضي النزاع بحسب الظروف .

La Constance

الشرط الثالث : الثبات :

المقصود بالثبات أن يطرّد إتباعها بطريقة منظمة على نحو يتوافر فيه معنى الاستقرار . فلا يتجمّع الأشخاص في أوقات ويمدّون عنها في أوقات أخرى ، ولا يؤثر في ثباتها خروج بعض الأشخاص عليها في فترات متباعدة .

الشرط الرابع : عدم مخالفة النظام العام والآداب .

وحاصل هذا الشرط ألا تكون المادة مخالفة للنظام العام والآداب في المجمع .

فالعرف الذي ينطوي على هذه المخالفة لا يكون قانونا .

ثانيا : الركن المعنوي . عقيدة الإلزام (١) :

حاصل الركن المعنوي للعرف أن يقول لدى الأشخاص الاعتقاد بأن هذه العادة ملزمة بإعتبارها قاعدة قانونية لها جزاء مادي توقعه السلطة العامة ، بالقوة الجبرية على من يخالفها ، بصفة كونها قاعدة قانونية .

وعقيدة الإلزام ، كركن معنوي للعرف ، تتميز عن غيرها من العادات كالزيارات والاستقبالات وتبادل الهدايا في المناسبات والأعياد .

٢٥ - مزاي العرف :

يتميز العرف بأن قواعده تعبر تمهيدا صادقا عما يرتضيه أشخاص المجتمع في تنظيم معاملاتهم

وعلاقتهم بما يتلاءم مع ظروفهم الاجتماعية ، ويعطرون بتطورها .

٢٦ - معنى العرف :

- ١ - البطل في تكوين القواعد القانونية ، بحيث يقصر عن تزويد الجماعة في المجتمع الحديث بما يحتاجه من قواعد لمواجهة حاجاتها المتجددة بالسرعة الواجبة .
- ٢ - يتنص قواعد الوضوح والتحديد ، الأمر الذي يصعب معه التثبيت من وجود القاعدة ، أو التحقق من مضمونها ، مما ينافي الاستقرار والأمن في المعاملات .
- ٣ - ميل إلى المحلية ، خلافا للتشريع الذي تنفذ قواعده في كل إقليم الدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد النظم في الدولة الواحدة فيعزل تقدمها .
- ٤ - الجمود المتمثل في نزعة المحافظة على القدم ، الأمر الذي لا يتيح الفرصة للأخذ بالأفكار الجديدة .

٢٧ - التفرقة بين العرف والمادة الإتفاقية (١) :

يتميز العرف عن المادة الاتفاقية بركنيه المادى والمعنوى ، أما المادة الاتفاقية فلا يتوفر لها سوى الركن المادى .

ومن أمثلة المادة الإتفاقية فى مجال النشاط السياحى والفندقى ، قبل صيورتها قانوناً ، قيام المصلا بدفع رغبة (بقشيش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة فى المطاعم والفنادق .

ويترتب على التفرقة المتقدمة أن القاضى يطبق العرف ، بإعتباره قانوناً (٢) من تلقاء نفسه على الدعى التى ينظرها . أما المادة الاتفاقية فتعتبر شرطاً من شروط التقيد لا يفترض علم

L' usage conventionnel

(١)

(٢) فلا يجوز التمسك بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعى .

نقش مدنى ، المطن رقم ٣٣٣/٣٠ ، جلسة ١٩٦٦/١/١٩ ، ص ٢٠ ، ص ١٧ .

نقش مدنى ، المطن رقم ٤٨٢ / ٢٩ ق ، جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٣ ، ص ٢٨ ، ص ٥١١ .

القاضي بها ، ولهذا يجب على من يتمسك بها أن يثبت وجودها .

كما يترتب على تلك التفرقة ، أن العرف يجرى تطبيقه سواء علم به الخصوم أو لم يعلموا به ، حيث لا يجوز الاعتذار بجهل القانون ^(١) أما العادة الاتفاقية فإنها لا تطبق إلا على أساس إجماع إرادة المتعاقدين إلى الأخذ بها ، فإذا جهلها أحدهما أو كلاهما فلا تطبق .

ويترتب ، أخيرا ، على التفرقة المتقدمة ، خضوع تطبيق العرف لرقابة محكمة النقض ^(٢) إذ أن وظيفة هذه المحكمة هي مراقبة صحة تطبيق القانون . أما العادة فهي من قبيل الوقائع التي يكون تقديرها لقاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفا ويؤدي إلى النتائج التي إنتهى إليها في خصوصه .

فالعادة الإتفاقية عَرَفَ ناقص يجوزها ، لتصبح عَرَفاً ، أن يشعر الناس بضرورة احترامها .

٢٨ - أثر العرف في النشاط السياحي والفندقي :

لا جدال من أن العرف السياحي في مصر ، أشعَى له كيانا ملموسا .

فالمعادنات الإتفاقية ، في مجال النشاط السياحي والفندقي ، تطورت بتطور وتنوع الانشطة السياحية إلى أن أصبحت عرفا ، بل ولم يتجمد التطور عند هذا الحد ، فأخذ في الاستمرار كي يصير تشريعا قائما بذاته .

فالعادة التي كانت متبعة في بعض المحال العامة والفنادق والمطاعم من قيام العملاء بدفع وهبة

Nul n'est censé ignorer la loi

(١)

(٢) قضت محكمة النقض بأنه وإن كان التثبت من قيام العرف متروكا لقاضي الموضوع إلا أنه لا يفي من بيان دليله على قيامه ، وللصدر الذي إستقضى منه ذلك إذا تنازع أحد الخصوم في وجوده .
نقض مدني ، الطعن رقم ٢٤/٥٢٥ ق ، جلسة ١٢/١٢/١٩٦٩ ، ص ٢٠ .
١٢٥٦ فتقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادام إستخلاصها يقوم على أسس سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

نقض مدني ، الطعن رقم ٢٢/٢٨٢ ق ، جلسة ٤/١٨/١٩٥٧ ، ص ٨ ص ٤٢٦ .

نقض مدني ، الطعن رقم ٢٣٦ / ٢٣٦ ق ، جلسة ٢/٢/١٩٧١ ، ص ٢٢ ص ١٥٤ .

نقض مدني ، الطعن رقم ٤٢١/٤٢١ ق ، جلسة ٤/١٨/١٩٨١ .

(بقشيش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة في هذه المحال والفنادق . تطورت فأصبحت عرفا ثم غدت تشريعا يصدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٩٨٤/٢٢ التي ينظم توزيع مقابل الخدمة في المنشآت الفندقية والسياحية .

وعلى الصعيد الدولي ، فإن الإتفاقية الدولية بين الاتحاد الدولي للفنادق والاتحاد الدولي لمنظمات وكالات السفر والسياحة ^(١) أخذ بالعرف واعتبرته مصدرا رسميا للاتفاقية فنصت في مقدمتها على أنه (تطبيقا للمادة ٥٢ من الاتفاقية لسنة ١٩٧٠ إعتد الطرفان الموقعان هذه الاتفاقية على ضوء تطور العرف المهني . ويقرر الطرفان الموقعان بناء على ما تقدم أن القواعد الواردة بيانها بعد مطابقة للعرف المهني فيما يتعلق بمفهوم الفنادق) .

المطلب الثالث

مبادئ الشريعة الاسلامية

٢٩ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا للقانون المصري في مسائل الوفاق والأحوال الشخصية :

مبادئ الشريعة الاسلامية تعتبر مصدرا رسميا يرجع إليه في مسائل الأحوال الشخصية بعد التشريع فحيث لا يوجد نص تشريعي في خصوص إحدى هذه المسائل يرجع إلى الشريعة الاسلامية بالنسبة إلى المسلمين ، والشرائع الدينية الأخرى بالنسبة إلى غير المسلمين .

مع مراعاة حائضا من أن الشريعة الاسلامية في هذا المجال هي الشريعة العامة بالنسبة إلى جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ، حيث أن إختصاص الشرائع غير الاسلامية إختصاص إستثنائي مقيد .

٣٠ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصري في غير مسائل الوفاق والأحوال الشخصية :

تعتمد مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصري في مسائل المعاملات المالية .

(١) الاتحاد الدولي للفنادق IHA

الاتحاد الدولي لمنظمات وكالات السفر والسياحة UFTAA

أنظر تفاصيل الاتفاقية في مؤلفنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ص ٢٩١ - ٣٠١ .

والمقصود بمبادئ الشريعة الإسلامية ، المبادئ العامة فيها ، وهي عبارة عن الأصول الكلية التي لا تختلف باختلاف المذاهب . فلا يرجع إلى الحلول التفصيلية أو الأحكام الجزئية التي تختلف في المذاهب ، بل ويختلف فيها فقهاء المذهب الواحد .

كما أن الأخذ بهذه المبادئ يجب أن يراعى فيه التنسيق بينها وبين المبادئ العامة التي يقوم عليها القانون الوضعي في جملته ، بحيث لا يجوز الأخذ بحكم في الشريعة الإسلامية يتعارض مع مبدأ من هذه المبادئ حتى لا يفقد القانون الوضعي ما يجب أن يتوفر له من مجلس بين أحكامه للمخاطبة (١) .

المطلب الرابع

مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

٣١ - مبادئ القانون الطبيعي إحالة (٢) :

من القواعد الأصولية عدم جواز إمتناع القاضى عن القضاء فيما يمرض عليه من دعاوى بمقولة عدم وجود قاعدة قانونية يمكن تطبيقها ، فإن إمتنع اعتبر إمتناعه نكولا عن أداء العدالة (٣) ، وهذا التناول جريمة يعاقب عليها القانون في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات .

وقد سبق القول بأن القانون الطبيعي هو ذلك القانون الكامن في طبيعة الروابط الاجتماعية .

٣٢ - قواعد العدالة :

نشأت فكرة العدالة إلى جانب فكرة القانون الطبيعي .

لأنه وإن كان القانون الطبيعي يتكون من المبادئ التي تكون للمثل الأعلى الذي لا يتغير ، فهي مشتركة بين جميع الأمم ، ويجب على المشرع في كل بلد وفي كل عصر أن يترسّمها ويعمل على

(١) د. عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ١١١ ، ص ١٤٦ . د. سليمان مرقس ، الولي ، المرجع السابق ، بند ١٥٨ - ص ٤٤٧/٤٣٩ . نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن رقم ٥١/٢٢٧ ق .

(٢) راجع بند ٦ من الكتاب .

هناها . فإن المدالة هي التي تتكفل بتطبيق هذه المبادئ في حلول تراعى فيها ظروف كل حالة على حدة .

المطلب الخامس

الفقه

٣٣ - الفقه مصدر تفسيري في القانون المصري :

الفقه هو الجانب العلمي للقانون ، فهو مجموع الآراء التي يقول بها فقهاء القانون .
والفقه في القانون المصري ، نهجا بما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيرياً يستأنس به القاضى في إستخلاص القواعد القانونية وتنمى مفهومها دون أن تكون لها قوة الإلزام .

والفقه المصرى يلعب دورا مؤثرا في القضاء المصرى الذى يتأثر ، بدون شك ، برأى ذهب إليه غالبية الفقه أو إنشده عليه إجماعهم ، بل أن القضاء المصرى لا يجد حرجا في الإشارة في أحكامه إلى رأى الفقه .

المطلب السادس

القضاء

٣٤ - القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري (١) :

القضاء هو الجانب العلمى للقانون ، فهو مجموع الأحكام التي تصدرها المحاكم . فهو يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التي ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

(١) القضاء - يعد من أهم المصادر الرسمية في القوانين الأنجلو سكسونية وعلى رأسها القانون الإنجليزى والأمريكى والهندي والسترالى . ففي المملكة المتحدة تلغذ المحاكم بالسوابق القضائية باعتبارها قانونا ملزما ، حيث يوجد على رأس هذه المحاكم مجلس اللوردات وهو الهيئة القضائية العليا ، ثم محاكم الاستئناف ثم محاكم أول درجة ثم المحاكم الدنيا .

والقضاء ، في القانون المصري ، جريا على ما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيريا ، فتأخذ به المحاكم أو تدعه .

وأنه وإن كان القضاء في القانون المصري مصدرا تفسيريا ، إلا أن له أثرا واضحا في إرشاد القاضى والفقيه على حد سواء ، حيث يهتدى كل منهما بالأحكام السابقة سواء للأخذ بها من وجهه النظر القضائية أو للرد عليها وتنقيحها من وجه النظر الفقهي ، فهما وجهان لعمله واحدة ، ألا وهي « المدل » .

٣٥ - وظيفة محكمة النقض :

وظيفة محكمة النقض تنحصر في مراقبة صحة تطبيق القانون ، وتقتصر مهمتها على النظر فيما إذا كان قاضى الموضوع قد طبق القانون على وقائع الدعوى تطبيقا صحيحا أم لا .

والسلطة الممنوحة لمحكمة النقض ، بصفة كونها محكمة المحاكم أو محكمة القانون ، في مراقبة صحة تطبيق القانون تستطيع من خلالها توحيد أحكام القضاء في تفسير القانون وتطبيقه ، وينشأ ما يسمى بأحكام المبادئ^(١) .

وقد أوجد التشريع المصرى طريق الطعن بالنقض فى المسائل المدنية والتجارية بعد حوالى خمسين عاما من قيام النظام القضائى المصرى وأنشئت محكمة النقض كمحكمة قائمة بذاتها ، بوصفها المحكمة العليا التى لها الاجتهاد الاخير فى تأويل القانون وتطبيقه فى المواد المدنية والتجارية والجنائية ، لأول مرة فى النظام القضائى بقانون إنشائها الصادر فى ٢ مايو عام ١٩٣١ بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ باسم (محكمة النقض والابرام) ، وكان إنشائها حدثا جليلا جديرا بأن يحتفى بذكره إذ هو يورخ عهد النهضة القانونية والقضائية فى مصر ، وكان حافظا على العناية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون وتمتع مسائله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته بتوحيد الرأى فيها^(٢) .

Les décisions de principes

(١)

(٢) استشار أحمد جلال الدين هلالى . قضاء النقض فى المواد المدنية التجارية فى التشريع المصرى وانتقارن . طبعة

١٩٧٧ . سنة ٢ . ص ٩ .

٣٦ - الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية :

الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية هي دعوة أُنْأِدَ بها منذ عام ١٩٨٤ في مؤلفاتي كي ننشئ جيلاً جديداً متخصصاً من رجال القضاء والنيابة العامة على دراية بالمبادئ القانونية والقضائية الواجبة التطبيق في المنازعات التي تنشأ في دائرة النشاط السياحي والفندقي والتي تتطلب الإطلاع المستمر على التشريعات السياحية والفندقية المقارنة ، والتي تتسم بالطابع الدولي لوحدة المشاكل السياحية الأمر الذي تترتب عليه ظهور المنظمات السياحية الدولية والتي أصبحت لها اليد الطولى في حل المنازعات التي تنشأ بين أطراف النشاط السياحي (السائح ووكالة السفر والسياحة والمنشأة الفندقية) ، وجعلت من قرارات منظمة (الأياتا) قرارات لها صفة الإلزام على الحكومات على الرغم من كون هذه المنظمة منظمة غير حكومية لا تتبع الأمم المتحدة .

وضمن ذك أن المركز القومي للدراسات القضائية^(١) يمكنه أن يلعب دوراً متميزاً في إعداد رجل القضاء والنيابة العامة المتخصص في الشئون السياحية والفندقية ، مع ضرورة إيجاد لغة أجنبية على الأقل ، كي يواكب أحدث الأحكام القضائية التي تصدر من الدوائر القضائية في الدول السياحية كاليونان وإيطاليا وتركيا والأرجنتين وغيرها ويقارن ويأخذ منها ما يعلّم مع قِبَمِنَا ونظامنا وأدابنا توخياً ووصولاً وتحقيقاً للمدالة لحماية شركات السياحة والفنادق المصرية من عقود الإذعان التي تفرض عليها فرضاً من شركات السياحة الأجنبية نظراً لافتقار النشاط السياحي والفندقي في مصر لتشريع واحد جامع مانع يحميه من تصف الشركات الأجنبية ويوازن بين العلاقات التعاقدية بين الشركات المحلية بعضها البعض .

وما ندعو إليه ليس بدعوة بل أمر قرره المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦^(٢) المعدل بالقانون رقم ١٩٨٤/٣٥^(٣) حيث أجازت تخصص القاضي بعد مضي أربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفته . بل أن الفقرة الرابعة من المادة المذكورة منحت المجلس

(١) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٢٤٧ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ في ١٩٧٢/١٠/٥ .

(٣) الجريدة الرسمية ، العدد ١٢ مكرر في ١٩٨٤/٣/٢١ .

الأعلى للهيئات القضائية إصدار قرار بزيادة القسوع التي يتخصص القاضى فى فرع منها أو أكثر (١).

بل أن المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية أجازت لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنوع معين من القضايا ويبين فى القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

أما عن الدعوة إلى إنشاء النيابة المتخصصة فى الشئون السياحية والفندقية ، فهو أمر ليس بجديد ، فلكل من وزير العدل والنائب العام سلطة إنشاء نيابات متخصصة وتحديد الجرائم التي تتولى كل نيابة منها التحقيق والتصرف فيها وكذا تخصيص أعضاء من مكتب النائب العام بالتحقيق والتصرف فى أنواع معينة من الجرائم على مستوى الجمهورية أو فى نطاق مكاني معين ، فهناك نيابة الأحداث (٢) وهناك نيابة أمن الدولة العليا (٣) ونيابة مخدرات القاهرة (٤) ونيابة الشئون المالية والتجارية (٥) ونيابة الآداب (٦) ونيابة الأموال العامة العليا (٧) ونيابة جرائم الإشباه (٨) ولا نرى ما يمنع من إنشاء نيابة متخصصة فى الشئون السياحية والفندقية تختص بالتصرف فيما يقع من جرائم منصوص عليها فى التشريعات السياحية والفندقية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ والقانون رقم ١٩٧٣/٢ ولوائحهما التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ بتنظيم الشركات السياحية وغيرها من القوانين المنظمة والمرتبطة بالنشاط السياحي والفندقي ، على أن تختص ، كمرحلة أولى ، بتحقيق ما يقع من هذه الجرائم بمحافظات القاهرة والإسكندرية وسوهاج وأسوان (٩) .

بل أنه من الممكن إضافة جرائم الآثار (١٠) فى حالة إنشاء النيابة المتخصصة المقترحة (١١) .

(١) جنائي ، مدني ، تجاري ، أحوال شخصية ، مسائل اجتماعية (عمال) .

(٢) أنشئت فى ١٩٢١/٤/١ .

(٣) أنشئت فى ١٩٥٣/٣/٨ .

(٤) أنشئت فى ١٩٥٤/١٠/١٦ .

(٥) أنشئت فى ١٩٥٨/١٠/٢٢ .

(٦) أنشئت فى ١٩٦٤/١/١٦ .

(٧) أنشئت فى ١٩٦٨/١١/١٦ .

(٨) أنشئت فى ١٩٨٠/٦/٢٩ .

(٩) بصفة كونها من المحافظات السياحية .

(١٠) قانون حماية الآثار رقم ١٩٨٣/١١٧ .

(١١) ونفى عن البيان لأن الجهة الأمنية المختصة بشطب جرائم النشاط السياحي والفندقي والأكثر (واجدة) هى ، شرطة السياحة والآثار .

الباب الثانى

النشاط السياحى والفندقى فى مصر

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي للنشاط السياحي والفندقي

المبحث الأول

الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

٢٧ - المجلس الأعلى للسياحة :

أنشئ المجلس الأعلى للسياحة ^(١) بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨ / ١٩٧٥ الممدد بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨ / ١٩٧٥ الممدد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٠ / ١٩٧٥ ، ثم أعيد تنظيمه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ / ١٩٨٥ .

ويرأس المجلس الأعلى للسياحة رئيس مجلس الوزراء ولحقا لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، وتتشكل عضويته من كل من :

- ١ - وزير السياحة والطيران المدني .
- ٢ - وزير الحكم المحلي .
- ٣ - وزير الثقافة .
- ٤ - وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي .
- ٦ - رئيس هيئة ميناء القاهرة الجوي .
- ٧ - رئيس مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- ٨ - رئيس مصلحة الجمارك .
- ٩ - رئيس هيئة الآثار المصرية .
- ١٠ - رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية .
- ١١ - رئيس غرفة شركات السياحة .
- ١٢ - رئيس غرفة الفنادق .
- ١٣ - رئيس اتحاد الصناعات .
- ١٤ - وزير التعمير والمجتمعات الجديدة وإستصلاح الأراضي ^(٢) .

(١) أول مجلس أعلى للسياحة تم تشكيله بموجب القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ .

(٢) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ١٤ / ٤ / ١٩٨٦ .

١٥ - وزير الإعلام (١) .

وللمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى دعوته من المحافظين عند النظر في موضوعات تخص محافظاتهم .

وأجاز القرار للمجلس دعوة من يرى الإستماع بهم من الخبراء في المجال السياحي من غير أعضائه لحضور إجتماعاته .

وتنقضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بأن يكون للمجلس (أمانة فنية دائمة) تشكل من رئيس وعدد من الأعضاء يجرى إختيارهم من الخبراء والفنيين في مجال السياحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة .

وتختص الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للسياحة بالشئون الآتية :

- ١ - إعداد الدراسات التي تعرض على المجلس .
- ٢ - إنشاء بنك معلومات عن النشاط السياحي في مصر والعالم .
- ٣ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس على الصعيدين الرسمي والشعبي .

أما المجلس الأعلى للسياحة فيختص بما يأتي :

- ١ - إقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بالأنشطة السياحية .
- ٢ - وضع السياسات المطلوب الالتزام بها لتنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٣ - اعتماد المخطط العام للمناطق السياحية الجديدة .
- ٤ - إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تعترض نمو الحركة السياحية بمصر .
- ٥ - التنسيق بين الوزارات المختلفة في تنفيذ خطط التنمية السياحية ، وتحديد دور كل وزارة في تنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٦ - تشجيع مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في تنفيذ خطة التنمية السياحية .
- ٧ - تقييم نشاط قطاع السياحة وإيجازاته .

(١) أنصف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨/ ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٠ في ١٥/٥/ ١٩٨٦ .

- ٨ - تقييم التجارب الناجمة في تنشيط حركة السياحة وتحديد مجالات الاستفادة منها .
- ٩ - نظير المسائل الأخرى التي يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم إتصالها بشئون السياحة .

هذا ويجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل شهريا وتكون إجتماعات المجلس صحيحة إذا حضر الإجتماع أغلبية الأعضاء .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتعرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء لإعتمادها .

والقرارات الصادرة من المجلس الأعلى للسياحة - بعد إعتمادها من مجلس الوزراء - ملزمة للوزارات والم محافظات والجهات الإدارية المختلفة وعليها إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

٢٨ - وزارة السياحة :

لم يكن للنشاط السياحي حتى عام ١٩٦٦ وزارة تهتم عليه وتنظم وتخطط له وتسهر دفته على النحو السائد الآن .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومي تشرف على مصلحة السياحة التي تتضمن الإدارة العامة للسياحة الخارجية والإدارة العامة للسياحة الداخلية والمكاتب السياحية .

وقد كان لفتشى وموظفى مصلحة السياحة الفنيين الذين يمينهم وزير الإرشاد القومي صفه مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولهم فى سبيل ذلك حق التفتيش ودخول المحال والأماكن التي تباشر أعمالا سياحية كمشركات السياحة ووكالات السفر والسياحة ، كماكان لهم حق الإطلاع على الدفاتر والأوراق وطلب البيانات .

ويصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٦^(١) الذي تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار ، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحي فى مصر وزارة مستقلة متخصصة .

وأصبح يتمتع وزير السياحة والآثار^(٢) كل من :

(١) الجريدة الرسمية المصد ٩١ فى ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ .

(٢) مادة ٢ من القرار ١٤٤١ / ١٩٦٦ .

- ١ - المجلس الأعلى للسياحة .
- ٢ - المجلس الأعلى للآثار .
- ٣ - الديوان العام .
- ٤ - مصلحة السياحة .
- ٥ - مصلحة الآثار .
- ٦ - مركز تسجيل الآثار .
- ٧ - صندوق إنقاذ آثار النوبة .
- ٨ - المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .
- ٩ - صندوق تمويل الآثار والمتاحف .

وبمقتضى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه الت لوزير السياحة والآثار الصلاحيات التى كانت لوزير الثقافة والإرشاد القومى فى القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بإختصاصات وزارة السياحة والآثار^(١) .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٧١٢^(٢) فى شأن تنظيم وزارة السياحة حيث تضمنت المادة الأولى منه الهدف من إنشائها الذى يتحصل فى المشاركة فى تنمية الإقتصاد القومى ودعم الملاحظات الإنسانية مع شعوب العالم وتمميق وعى المواطنين بتراث بلادهم وإرتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمى للتنمية السياحية الشاملة .

كما تهدف وزارة السياحة إلى تنمية المشاركة الوطنية فى صناعة السياحة وتعميق الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات المتصلة بالعمل السياحى .

وفى سبيل تحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئت وزارة السياحة حددت المادة الثانية من القرار المشار إليه إختصاصاتها على النحو التالى :

-
- (١) أنظر رأينا الخاص بضرورة ضم هيئة الآثار إلى وزارة السياحة بدلاً من تبنيها الحالية فوزارة الثقافة . موسوعة قوانين السياحة . الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .
 - (٢) المجريدة الرسمية - العدد ٥٣ - ١٢/٣١ - ١٩٨١ .

- ١ - إعداد السياسات العامة للتنمية السياحية بما تقوم عليه من أساليب استثمار الموارد المتاحة وسبل تنمية موارد جديدة وذلك في إطار السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية .
- ٢ - رسم السياسات الرئيسية المنظمة لمختلف مجالات العمل السياحي ترشيدا للاداء وتحقيقا للتناسق والتكامل بين القطاعات والأجهزة ذات العلاقة بالسياحة في مصر .
- ٣ - إعداد الخطط العامة والبرامج القومية للتنمية السياحية وتحديد متطلبات ومقومات تنفيذها والعمل على توفيرها مع تحديد المعايير والمعدلات التي تتخذ أساسا في التخطيط والمتابعة والتقييم .
- ٤ - إجراء البحوث والدراسات للتعرف على كافة جوانب العمل السياحي وما يتصل به من موارد ومستلزمات ومتابعة تطوره عالمياً ومحلياً .
- ٥ - إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى للمشروعات السياحية .
- ٦ - الترويج للمشروعات السياحية الجديدة وجذب المستثمرين للمساهمة فيها .
- ٧ - عقد الإتفاقيات الدولية وفقاً لأحكام القوانين السارية وتحسين الصلات والعلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة .
- ٨ - عقد المؤتمرات والجلسات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة بشئون السياحة والمساهمة في أنشطة المنظمات الدولية بقصد التعريف بمصر وإمكانيات السياحة فيها .
- ٩ - تخطيط الإعلام السياحي وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية .
- ١٠ - تعميق العلاقات مع المؤسسات السياحية الوطنية والأجنبية وتوجيه جهودها لخدمة أهداف التنمية السياحية في البلاد .
- ١١ - الإشراف على الخدمات السياحية والرقابة على التزام المنشآت الفندقية والسياحية بالمواصفات والشروط التي تحددها الوزارة .

- ١٢ - الإشراف على تنمية المناطق وإنشاء الفنادق ومختلف المنشآت السياحية .
- ١٣ - متابعة أنشطة شركات السياحة وغيرها من وكالات السفر والسياحة والمنشآت الفندقية والسياحية والتأكد من إلتزامها بالقوانين والإجراءات المنظمة للعمل السياحي .
- ١٤ - إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقا للقوانين والنظم المقررة .
- ١٥ - إعداد الخطط والبرامج لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والإدارية في مختلف المنشآت والمهنة السياحية .
- ١٦ - إعداد وإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة من النواحي السياحية والمالية والإدارية .

هذا وتشكل وزارة السياحة ، وفقا لما تضمنته المادة الثالثة من القرار المشار اليه ، من :

- ١ - مكتب الوزير والوحدات الإستشارية التابعة للوزير .
 - ٢ - قطاع المطومات والبحوث والتخطيط والتنمية السياحية .
 - ٣ - قطاع الملاقات والخدمات السياحية .
 - ٤ - الامانة العامة .
- وقد فوضت المادة الرابعة من ذات القرار وزير السياحة في إصدار القرارات اللازمة المتعلقة بالتنظيم الداخلي والتقسيمات التنظيمية الأدنى وتحديد إختصاصاتها .
- وغنى عن البيان - فإن مرفق السياحة يحتر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ^(١) في قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ١٧٩/٤٣ .

٣٩ - الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي :

أنشئت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١٤ / ١٩٨٥ الصادر في ١٦/٢/ ١٩٨٥ .

١٣٤ / ١٩٨١ الصادر فى الاول من شهر مارس عام ١٩٨١ .

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويتبع وزير السياحة ويقع مقرها فى مدينة القاهرة .

وتهدف الهيئة إلى رفع معدلات النمو فى حركة السياحة الدولية إلى مصر وإبراز الصورة الحقيقية لماضى مصر الحضارى ونهضتها الحديثة ومقوماتها السياحية المختلفة ، والعمل على إزالة المعوقات التى تعترض نمو الحركة السياحية ، وتشجيع السياحة الداخلية ، وزيادة الوعي السياحى وربط المواطنين بثرائهم .

وتتنوع أنشطة الهيئة لتحقيق الأهداف التى ترمى إليها - فهى تضطلع بـ :

- ١ - وضع تقوم شامل للمقومات السياحية المتوافرة فى مصر .
- ٢ - وضع خطط وبرامج تنشط السياحة .
- ٣ - القيام بجميع وسائل الجذب السياحى إلى مصر فى الداخل والخارج بكافة الطرق .
- ٤ - تقديم المعونة الفنية والتسويقية والتعاون والمساهمة مع الشركات والمنشآت فى مجال تنشيط السياحة .

وتدار الهيئة بواسطة مجلس إدارة الذى يختص بوضع السياسة العامة لها .

وللمجلس إتخاذ ما يراه من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة وله على الأخص :

- ١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .
- ٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ، دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - المواظبة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامى .

٤ - النظر فى كل ما يرى وزير السياحة أو رئيس الهيئة عرضه من مسائل تدخل فى

اختصاص الهيئة أو يقترحه الأعضاء .

هذا ويشكل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي برئاسة

رئيس مجلس الإدارة ومعضوية كل من :

١ - أحد وكلاء وزارة السياحة يختاره وزير السياحة .

٢ - أحد وكلاء وزير النقل يختاره وزير النقل .

٣ - رئيس هيئة الطيران المدني .

٤ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو أحد رؤساء هيئاتها يختاره وزير الثقافة .

٥ - رئيس الاتحاد المصري للفن السياحي .

٦ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

٧ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .

٨ - رئيس غرفة المحال العامة السياحية .

٩ - رئيس غرفة محال العاديات والسلع السياحية .

١٠ - ثلاثة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحي يختارهم وزير السياحة لمدة عامين قابلة للتجديد .

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الإستعانة بخبرته سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت محدود فيما يتخذه المجلس من قرارات .

ويصدر بتممين رئيس مجلس إداره الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي وتحديد مرتبه وبدلاته والمزايا النقدية والعينية قرار من رئيس الجمهورية .

هذا وي عقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما رأى وزير السياحة ضرورة لذلك .

ولا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين . وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

هذا ويختير رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي للهيئة هو يتولى إدارة شئونها وتمثيلها في صلاتها بالاشخاص والهيئات الاخرى ، وتمثيلها أيضا أمام القضاء مدعياً ومدعى عليه .

ويكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للهيئة وقرارات مجلس الإدارة .

وتستلزم المادة الثامنة من قرار إنشاء الهيئة إبلاغ وزير السياحة بقرارات مجلس الإدارة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لإعتمادها ، فصلا عدا القرارات التي تستلزم صدور قرار من سلطة أخرى ؛ وتكون قرارات المجلس نافذة إذا لم يمتنع عليها الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بها .

وأجازت المادة التاسعة من ذات القرار لمجلس الإدارة تفويض بعض اختصاصاته إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه ، وله أن يعهد إلى أى منهما بمهمة محددة ، كما يكون للمجلس أن يشكل لجنا فنية من بين أعضائه أو من غيرهم ممن يعملون في المجالات التي لها علاقة بأهداف الهيئة .

أما عن موارد الهيئة - فهي تتكون من :

- ١ - الإعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة للدولة .
 - ٢ - الموارد الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .
 - ٣ - القروض المحلية التي تعقد لصالح الهيئة .
 - ٤ - الإعانات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها بما لا يتعارض مع أهداف الهيئة .
- وللهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي موازنة مالية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بإنتهائها .

٤٠ - الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة :

سبقت الإشارة إلى أن النشاط السياحي - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٢ - كان يخضع لإشراف وزارة الأشاد القومي .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومي تصرف على مصلحة السياحة التي تم تدعيمها وتنظيم إختصاصاتها في منتصف الخمسينيات ، الأمر الذي أتى ثماره كما أثبتت الإحصائيات الرسمية حينئذ وبدأ السياح يغدون على مصر من مختلف دول العالم وقد أدى إقبال السياح وإزديادهم سنة بعد أخرى إلى التفكير في الأخذ بنظام الهيئات السياحية الإقليمية لأنه ^(١) لا يمكن أن تقوم على عائق الحكومة وحدها هذه المسئولية الكبيرة التي يجب أن يشترك في نجاحها مختلف الطبقات والهيئات النقابية والأهلية .

وتنفيذاً لذلك رأت مصلحة السياحة - وقتئذ - إقتباس نظام الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بإعتباره نظاماً متمماً لرسالتها وقد لاحظت مصلحة السياحة أن هذه الهيئات الإقليمية في الخارج لا تمثل فيها الحكومة أصلاً فهي منتخبة بكاملها من بين الهيئات المعنية بشئون السياحة في الإقليم الأمر الذي لا يتفق مع وجهة نظرها لأنها ترى أن إشترك ممثلي الحكومة في هذه الهيئات في مبدأ الأمر حيوي وذلك للإستعانة بخبرتهم وبالأجهزة الحكومية المختلفة التي يتبعونها وذلك - على الأقل - في الفترة الإنشائية الأولى ، ومع ذلك فلقد روعي أن تكون الأغلبية للهيئات الأهلية ^(٢) حتى يشعر سكان الإقليم أنهم مسئولون عن نجاح هذه الهيئات .

وتأسساً على ذلك - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١ / ١٩٥٩ ^(٣) .

وتتمتع الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بالشخصية الاعتبارية .

وتتحدد الأقاليم السياحية - حالياً - بقرار من وزير السياحة ^(٤) وتشكل الهيئة الإقليمية من

(١) المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة الصادر في ١٩٥٧/٧/١٠ .

(٢) كالغرفة التجارية وشعبة مكاتب السياحة وشعبة الفنادق بغرفة صناعة السياحة التي كانت تتبع إتحاد الصناعات المصرية قبل إنشاء الإتحاد المصري للفرف السياحية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ .

(٣) المجرية الرسمية - المصد ٢٢ - بتاريخ ١٩٥٩/٢/٨ .

(٤) كانت الأقاليم السياحية تتحدد بقرار من وزير الإرشاد القومي في ظل القرار رقم ١٩٥٧/٦٩١ ثم أصبحت تتحدد بقرار من وزير الإقتصاد في ظل القرار رقم ١٩٦١ / ١٩٥٩ .

ثلاثة عشر عضواً ، برئاسة المحافظ ، نصفهم من الهيئات الحكومية ^(١) والنصف الآخر من الهيئات والمنظمات الأهلية كالفرقة التجارية والاتحاد المصرى للغرف السياحية .

ومدة العضوية فى الهيئة ستين بالنسبة إلى الاعضاء الممثلين للهيئات والمنظمات الأهلية ؛ ويصدر بتعيينهم فى الهيئة قرار من وزير السياحة .

وتختص الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بالشئون الآتية :

١ - دراسة الإقليم من الناحيتين الطبيعية والتجارية بقصد إستغلاله سياحيا وتحسينه وإجتذاب السياح إليه وجعل إقامتهم فيه محبة وسهلة .

٢ - وضع تقوم شامل عن الإقليم من الناحيتين التاريخية والجغرافية ليكون أداة لتنشيط السياحة فى الإقليم .

٣ - رفع المستوى الفنى أو الوعى السياحى العام بالإقليم .

٤ - تنشيط السياحة والدعاية للإقليم فى الداخل والخارج بإقامة المعارض والمهرجانات وغيرها من وسائل الدعاية سواء بالنشرات أو الإذاعات المحلية وغير ذلك .

٥ - دراسة محمين أو إنشاء المشاتى والمصايف وعميون المياه المعدنية وغيرها مما يساعد على تنشيط السياحة فى الإقليم .

٦ - إقتراح فرض رسوم لتنشيط السياحة فى الإقليم .

وقد أجاز المشرع للهيئة أن تكون من بين أعضائها لجاناً فرعية دائمة أو مؤقتة ومحدد اختصاصاتها فى لائحته الداخلية التى تصدر بقرار من وزير السياحة .

أما موارد الهيئة فهى تتكون من :

١ - ما يخصص لها من ميزانية وزارة السياحة .

٢ - الإعانات التى تقررها لها الجهات الحكومية والمجالس المحلية .

(٤) المجالس المحلية ، مصلحة الجمارك ، وزارة السياحة ، هيئة الآثار ، مدير الأمن وأومن يتدبه .

٣ - الهبات التى يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - إيرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات التى تنظمها الهيئة أو تشترك فى تنظيمها .

٥ - الرسوم الخاصة التى قد تفرض للأغراض السياحية بالأقليم .

هذا ولا تخضع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة للوائح المالية المعمول بها فى الحكومة .

وللهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة موازنة مالية مستقلة وتبدأ السنة المالية لها فى أول يوليو وتنتهى فى نهاية يونية من السنة التالية . كما يكون للهيئة حساب ختامى ويجب أن تبلغ الميزانية والحساب الختامى إلى وزارة السياحة .

هذا وقد تضمنت اللائحة التنفيذيةلقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ (١) فصلاً خاصاً بالسياحة (٢) .

فحاصل أحكام المادة (١٦) من هذه اللائحة - أن تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التى تقع بدئرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة باستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة .

وأجازت المادة المذكورة للمحافظة منح تراخيص إنشاء وإقامة واستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وتنأشر الهمدات المحلية كسل فى حدود إختصاصها لتنشيط السياحة الداخلية ولها فى سبيل ذلك :

١ - العمل على توفير الإستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية والإشراف على المناطق الأثرية وتنظيم زيارتها ومنع ما قد يقع عليها من تعديات .

٢ - الإشراف على إستقبال السائحين وتقديم الخدمات السياحية لتسهيل زيارتهم وتعرفهم على معالم المحافظة وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات اللازمة فى هذا الشأن . والبت فى

(١) المجريدة الرسمية - العدد ٢٩ فى ١٩٧٩/٧/٢٥ .

(٢) الفصل الثالث عشر - المادة ١٦

الشكاوى المقدمة من السائحين عن عدم قيام شركات السياحة والمنشآت الفندقية والسياحية بتنفيذ التزاماتها داخل نطاق المحافظة .

٣ - تشجيع إنشاء وإدارة الفنادق وما إليها من المنشآت السياحية بما يساعد على تعلم الخدمات السياحية بالاستفادة من مصادر الخبرة والإمكانيات المحلية .

٤ - وضع البرامج التعليمية لتخريج دفعات مدربة على العمل بالمرافق الفندقية .

٥ - عرض وتنمية المنتجات المحلية .

٦ - وضع الأسلوب الأمثل للوحات الإرشادية ومناطق الإستعلام السياحية .

٧ - توعية المواطنين وتدريبهم على معاملة السائحين .

٤١ - الهيئة العامة للتنمية السياحية :

أنشئت الهيئة العامة للتنمية السياحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤/١٩٩١ .

هذا والهيئة العامة للتنمية السياحية هيئة عامة إقتصادية ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقرها الرئيسى بمدينة القاهرة ، وتتبع وزير السياحة ويجوز إنشاء فروع لها بالمحافظات .

وتهدف الهيئة العامة للتنمية السياحية - فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها الاقتصادية - إلى تنمية المناطق السياحية من خلال إجراء جميع التصرفات والتعاقدات والأعمال المحققة لأهدافها .

وتختص الهيئة العامة للتنمية السياحية بالشئون الآتية :

١ - وضع خطط تنمية المناطق السياحية .

٢ - اعداد ومراجعة تقييم البرامج والدراسات والمشروعات اللازمة لتنمية المناطق السياحية واعتمادها وتحديد أولوية تنفيذها .

٣ - تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى المناطق السياحية .

٤ - تحسين مقادير تكاليف المرافق والخدمات للمستفيدين من مشروعات الهيئة للتنمية بالمناطق السياحية .

٥ - عقد القروض الأجنبية والمحلية والإلتزام بسدادها وذلك في إطار القواعد المقررة .

٦ - الإشراف على تنفيذ خطة التنمية السياحية بالمناطق السياحية .

٧ - إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية من الأراضي الصحراوية .

واللهيئة العامة للتنمية السياحية مجلس إدارة برئاسة وزير السياحة
عضوية كل من :

١ - ثلاثة محافظين يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

٢ - المحافظ المختص عند نظر مشروعات المناطق السياحية بالمحافظة .

٣ - رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة .

٤ - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

٥ - وكيل وزارة السياحة .

٦ - ممثلين من وزارات الدفاع والنقل والمواصلات والنقل البحري والمالية والتخطيط والتعاون الدولي والتعمير يختارهم الوزراء المختصون من درجة رئيس قطاع على الأقل .

٧ - ثلاثة من ذوي الخبرة في مجال نشاط الهيئة يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ستين قابلة للتجديد .

ومجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية السياحية هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ورفع السياسة العامة التي تسير عليها .

والمجلس أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التي
أنشئت الهيئة من أجلها - وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ - وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة فى إطار الخطة العامة للدولة .
 - ٢ - بحث وإقتراح التشريعات والأنظمة التى تحقق التنمية السياحية .
 - ٣ - إقتراح قواعد تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات التى تزودها الهيئة إلى المستثمرين فى مشروعات التنمية السياحية فى المناطق السياحية .
 - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .
 - ٤ - إقتراح القواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى والمقارنات التى تخصص للهيئة .
 - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .
 - ٥ - وضع ضوابط تراخيص البناء فى المناطق السياحية .
 - ٦ - وضع نظام إدارة أموال الهيئة وإستثماراتها .
 - ٧ - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن ولائحة شئون العاملين واللوائح المتعلقة بنشاط الهيئة وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .
 - ٨ - إقرار مشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامى للهيئة .
 - ٩ - الموافقة على القروض الداخلية والخارجية .
 - ١٠ - قبول الهبات والتبرعات والمنح التى تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها .
 - ١١ - دراسة وإبداء الرأى فى مشروعات الإتفاقيات المتعلقة بعمل الهيئة .
 - ١٢ - إنشاء فروع للهيئة فى المحافظات .
- وينتقد مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة شهور . ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند

التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراته سواء من داخل الهيئة أو خارجها دون أن يكون له صوت محدود فى المداولات .

هذا وتبلغ قرارات وتوصيات المجلس إلى وزير السياحة خلال أسبوع من تاريخ صدورها وتعتبر نافذة إذا لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها إليه . فإذا إعترض وزير السياحة عليها خلال هذه المدة أعيد العرض على مجلس الإدارة لإعادة النظر فى ضوء ما يبيديه الوزير من أسباب ، فإذا أصر المجلس عليها بأغلبية ثلثى أعضائه صارت نافذة وذلك كله مع عدم الإخلال بحكم البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة (١) .

وقد نصت المادة السادسة من قرار تنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحية على أن يصدر بتعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير السياحة ويتضمن القرار تحديد معاملته المالية (٢) .

ويتولى رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة معاونته مجلس الإدارة فى إدارة الهيئة وتسيير شئونها وينوب عن رئيسها فى تمثيلها أمام القضاء وفى علاقاتها بالغير - ويباشر على الأخص ما يأتى :

١ - تنفيذ السياسة العامة التى يضعها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ القرارات

الصادرة من المجلس .

(١) يقضى البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بأن تكون قرارات مجالس إدارة الهيئات العامة - الهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لشروعات التنمية والزراعة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة) - نافذة وفقا للقواعد المقررة فى القوانين والقرارات الخاصة بإنشائها وتنظيمها عدا القرارات الصادرة بالقواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى والمقارنات المخصصة لكل هيئة من الهيئات المشار إليها . فلا تكون نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء عليها .

(٢) لقضى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٣/١١ بإصدار قانون الهيئات العامة (الجريدة الرسمية - العدد ١٠٢ فى ٩/٥/١٩٦٣) بأن يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة إختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم .

- ٢ - الإشراف على سير العمل بالهيئة والعاملين بها .
- ٣ - الإشراف على إعداد الموازنة والحساب الختامي للهيئة وعرضه على مجلس الإدارة .
- ٤ - الاختصاصات الأخرى التي يعهد بها إليه مجلس الإدارة .

أما عن موارد الهيئة العامة للتنمية السياحية فهي تتكون من :

- ١ - المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة .
- ٢ - حصيلته نشاط الهيئة ومقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .
- ٣ - حصيلته بيع وإستغلال الأراضى المنصوص عليها فى البند الرابع من المادة الرابعة من قرار تنظيم الهيئة .
- ٤ - القروض التي تمقذ لصالح الهيئة .
- ٥ - المنح والهبات والإعانات .
- ٦ - عائد إستثمار أموال الهيئة .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية موازنة مستقلة على نمط الموازنات التجارية . وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها . وتودع موارد الهيئة فى حساب خاص يخصم الصرف منه فى أغراضها .

وأموال الهيئة أموال عامة (١) .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية فى سبيل إقتضاء حقوقها اللجوء إلى أساليب التنفيذ المباشر بما فيها إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى .

(١) تنص المادة ١٤ من قانون الهيئات العامة رقم ١٩٦٢/٦١ بإعتبار أموال الهيئات العامة أموالاً عامة ، ويجرى عليها القواعد والأحكام المنطبقة بالأموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة .
والمقصود بالمال العام على النحو الذى أوردته المادة ١١٩ من قانون العقوبات بأنه المال الذى يكون كله أو بعضه مملوكاً أو خاضعاً لإشراف أو لإدارة الدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والقطاعات والإتحادات والمؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والجمعيات التعاونية والشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها إحدى الجهات السالفة التبيان وأية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الأموال العامة .

٤٢ - أكاديمية الدراسات السياحية :

أنشئت أكاديمية الدراسات السياحية بمقتضى قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٩٢/١ على أن تضم شعبتين ،

*** الشعبة الأولى .** شعبة التعليم والتدريب .

*** الشعبة الثانية .** شعبة المعلومات والبحوث والدراسات .

وتختص أكاديمية الدراسات السياحية - وفقا لما تضمنته المادة الثانية من قرار إنشائها - بالشئون الآتية ،

١ - إجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية والاحصائية في مجال السياحة بكل أنماطها وأشكالها وشتى المجالات والأنشطة التي تضمها صناعة السياحة .

٢ - الاشتراك مع أجهزة الوزارة في وضع الخطط الطويلة للتنمية السياحية سواء بتنمية الطلب أو العرض .

٣ - نشر نتائج البحوث وتداولها والعمل على الاستفادة منها وتقديم الخبرة الاستشارية لقطاع الأعمال السياحي لتطوير المنتج السياحي ورفع مستوى الخدمات بالمنشآت السياحية والفندقية وشركات السياحة وغيرها بما يحقق الارتقاء بصناعة السياحة المصرية والصورة السياحية لمصر في مختلف الأسواق السياحية الدولية .

٤ - تقديم التعليم السياحي الجامعي للطلبة والطالبات المصريين والعرب والأفريقيين وغيرهم سواء في مستوى الدراسة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا بحيث تصبح الأكاديمية مركزا إقليميا للتعليم والتدريب السياحي متمتدة منظمة السياحة العالمية وتمتد في الجامعات المصرية والاجنبية بدرجاتها العلمية وبرامج الدراسة فيها ، بما يسهل انتقال الطلبة منها الى جامعات أخرى ومن الجامعات الأخرى إليها سواء أكانت جامعات مصرية أم أجنبية .

٥ - تدريب العاملين بوزارة السياحة والهيئات والأجهزة والجهات التابعة لها ، وكذا العاملين بالقطاع السياحي فنى جمته وخريجي الجامعات والمعاهد الراغبين في العمل بقطاع السياحة .

٦ - تنظم البرامج التدريبية متعددة الأهداف والمستويات والتخصصات عن طريق مراكز التدريب التابعة للأكاديمية أو غيرها من الجهات القائمة فعلا وذلك لرفع مستوى الأداء وخلق فرص عمالة سياحية سواء في الداخل أو الخارج .

٧ - التعاون مع الجامعات المصرية في إعداد التخصصات المختلفة والكوادر العلمية المطلوبة .

٨ - توثيق الروابط العلمية والبحثية والتعاون مع الجامعات والهيئات السياحية العلمية الداخلية والخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الجامعات ، والهيئات ، وإيفاد المبعوثين للدراسات العلمية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات مع الهيئات العلمية والبحثية بالمنظمات الدولية والأقليمية ومختلف الدول السياحية المتقدمة واستخدام الاساتذة والخبراء والباحثين المصريين والأجانب في مختلف الميادين البحثية والتعليمية والتدريبية التي تتكفل بنشاط الأكاديمية وذلك وفقا للسياسة التي يضعها مجلس إدارة الأكاديمية تمسها مع السياسة العامة لوزارة السياحة .

٩ - جمع وتخزين وتبويب المعلومات والإحصاءات السياحية للمساعدة على الاستفادة منها على أسس علمية صحيحة .

١٠ - العمل على نشر الوعي الشعبي بالسياحة بالتعاون مع الجهات المختصة .

هذا وتدار الأكاديمية إدارة إقتصادية وعلمية متحررة من قيود العمل الحكومي بواسطة مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة وعضوية أعضاء المجلس القومي للتعليم والتدريب الصادر بشأنه القرار الوزاري رقم ٢٣٠ / ١٩٩٠ والذي تحول إختصاصاته إلى الأكاديمية .

ويكون للأكاديمية نائبا متفرغا لرئيس مجلس الإدارة يتولى إدارتها ^(١) ، كما يكون له نائبان متفرغان أحدهما لشئون التعليم والتدريب والثاني لشئون المعلومات والبحوث والدراسات .

أما عن الموارد المالية للأكاديمية - فوفقاً للمادة الرابعة من قرار إنشائها يحول صندوق السياحة

(١) يشترط نائب رئيس مجلس إدارة الأكاديمية - وفقاً للنص المتقدم - الرئيس التنفيذي للأكاديمية لإدارة شئونها العلمية والتخطيطية والإدارية والمالية . أما رسم السياسة العامة لتحقيق أهداف الأكاديمية فهي من إختصاص مجلس الإدارة برئاسة وزير السياحة .

الإحتياجات المالية اللازمة لإقامة الكوادر الإدرية التي يتطلبها سير العمل بالأكاديمية وذلك على سبيل الدعم ، مع إمكانية قيام الصندوق بتقديم تمويل مبررى بدون فوائد للأكاديمية لتحقيق أهدافها يسترد من عائد النشاط (١) .

ونحن نرى - إيماننا بالدور المؤثر الذى يمكن أن تضطلع به الأكاديمية - إلزام المنشآت السياحية والفنية بتخصيص نسبة من أرباحها القابلة للتوزيع لتكون من موارد الأكاديمية أو فرض رسم سنوى على التراخيص السياحية والفنية تؤدبه المنشآت السياحية والفنية .

٤٣ - الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات :

أنشئت الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ (٢) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ / ١٩٩٠ (٣) .

الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات - هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، وتنتج رئيس مجلس الوزراء (٤) ، ويقع مركزها بمدينة القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع لها فى الداخل أو الخارج .

وتم تخصيص مركز المؤتمرات الدولى بمدينة نصر (٥) للهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بالإضافة إلى ما قد يتم تخصيصه من المراكز المماثلة وقاعات المؤتمرات بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

هذا وتعارض الهيئة نشاطها بالتنسيق مع الجهات المعنية فى الدولة ، ولها على الأخص :

(١) حيلة رسوم القيد والدراسة ورسوم الإشتراك فى الندوات والدورات التدريبية التى تقدمها الأكاديمية وغير ذلك من الأنشطة العلمية التى تباعها الأكاديمية .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ فى ١٢ / ٦ / ١٩٨٩ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ٥ / ٤ / ١٩٩٠ .

(٤) كانت تتبع رئاسة الجمهورية فى ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ .

(٥) افتتح رسمياً فى ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ، ويقع المركز على طريق النصر بجوار النصب التذكارى ، وتبلغ مساحته الكلية ٣٦٨ ألف متر مربع ومساحة المباني ٥٨ ألف متر مربع ، كما تبلغ مساحة الحدائق وإنتظار السيارات ٢٥٨ ألف و ٨٠٠ متر مربع .

أنظر مؤلفنا ، التنظيم القانونى للتصاميم بالقرن الأجنبى فى المنشآت السياحية والفندقية ، الطبعة الأولى ، مارس ١٩٩٢ ، بند ٢ ص ٧ .

١ - إنشاء وإدارة وتسويق وإستغلال وصيانة مراكز المؤتمرات في مصر ، سواء بنفسها أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

٢ - تنشيط سياحة المؤتمرات في مصر وعقد الإجتماعات والمجالس الدولية والمحلية وجذبها وتشجيع عقدها في مصر .

ويشكل مجلس إدارة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات برئاسة وزير السياحة والطيران المدني - عضوية كل من :

- ١ - نائب رئيس مجلس الإدارة ، ويكون رئيسا للجهاز التنفيذي للهيئة ، ويصدر بتشعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- ٣ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الإعلام يختاره وزير الإعلام .
- ٤ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الثقافة يختاره وزير الثقافة .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي .
- ٦ - رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران .
- ٧ - مدير إدارة المؤتمرات بوزارة الخارجية .
- ٨ - رئيس الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية .
- ٩ - رئيس إتحاد الغرف السياحية .
- ١٠ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .
- ١١ - عدد لا يزيد على ثلاثة من الخبراء في مجال تنشيط سياحة المؤتمرات و يصدر بإختيارهم لمدة ثلاث سنوات وتحديد مكافاتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة والطيران المدني .

ومجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإقتراح السياسة العامة التي تسير عليها ، والعمل على الإستفادة من إمكانيات المراكز وقاعات المؤتمرات التابعة للهيئة

وتدبير الموارد اللازمة للإلتحاق عليها والمحافظة على منشأتها .

ويباشر المجلس إختصاصاته على الوجه المبين فى القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة سواء بنفسه أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه الهيئة من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

وللمجلس إدارة الهيئة أن يفوض رئيس المجلس أو أحد أعضائه فى بعض إختصاصاته أو فى مهمة محددة .

هذا ويتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة تصريف شئونها وتنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها ، وله أن يفوض رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة أو غيره من المديرين فى بعض إختصاصاته .

ويمثل رئيس المجلس الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون إنعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعانة بخبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

ويبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس الوزراء وتعتبر هذه القرارات نافذة بحسب سبعة أيام من تاريخ إبلاغه بها دون إعتراض عليها .

وللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات موازنة خاصة تُعد على نمط موازنة الهيئات الاقتصادية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

وأوردت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار رقم ١٩٩٠/١٢٦ قيذا حاصله إلزام الهيئة بفتح حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها من العملة المحلية والأجنبية ويرحل فائض هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى . ونحن نرى أن الهدف من هذا القيد هو

زيادة موارد بنوك قطاع الأعمال العام^(١) من العملات الأجنبية .

واللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات فى سبيل إقتضاء حقوقها إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى طبقا لأحكام قانون الحجز الإدارى .

أما عن الموارد المالية للهيئة فهى تتكون من :

١ - الإعتمادات التى تخصصها لها الدولة .

٢ - حصيلة نشاط الهيئة .

٣ - الهبات والإعانات والتبرعات . وكذلك المنح التى تقدمها الجهات الدولية للهيئة التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

٤٤ - الإتحاد المصرى للغرف السياحية^(٢) :

أنشئ الإتحاد المصرى للغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ وعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١٢٤ .

ويتمتع الإتحاد المصرى للغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية . ويقع مقرة بمدينة القاهرة .

يهدف الإتحاد المصرى للغرف السياحية إلى :

١ - رعاية المصالح المشتركة للنشاط السياحى فى مصر .

٢ - تنسيق أعمال الغرف السياحية والشعب والفروع فى المناطق السياحية المختلفة .

٣ - الإشراف على حسن سير أعمال الغرف السياحية .

٤ - معاونة الحكومة فى وضع الخطة السياحية للبلاد وتنفيذها .

٥ - إبداء الرأى فى التشريعات والنظم المتصلة بالسياحة .

(١) إعتبارا من ١٩٩١/٧/١٩ ومقتضى القانون رقم ٢٠٣ / ١٩٩١ - يطلق على القطاع العام قطاع الأعمال العام -

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ مكرر فى ١٩٩١/٦/١٩ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٥٠ مكرر (ب) فى ١٩٦٨/١٢/١٨ .

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩ (تابع) فى ١٩٨١/٧/٢٢ .

وأورد المشروع بموجب القانون رقم ١٢٤/١٩٨١ المعدل لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥/١٩٦٨ إلزاماً على وزارة السياحة بضرورة أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية فى مشروعات القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بالنشاط السياحى وبصفة خاصة السياسة المتعلقة بتحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول وأسعار المأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية فإذا لم يبدى الإتحاد رأيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليه بطلب الرأى جاز لوزارة السياحة البت فى الموضوع دون إنتظار رأى الإتحاد .

وللإتحاد المصرى للغرف السياحية جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتشكل الجمعية العمومية للإتحاد على الوجه الآتى :

- ١ - أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين ^(١) .
 - ٢ - ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة .
 - ٣ - مندوب عن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها ^(٢) .
- ويدعو مجلس إدارة الإتحاد الجمعية العمومية للإلتقاء فى مقره بمدينة القاهرة خلال النصف الأول من نهاية السنة المالية لسماع تقرير مراقبى الحسابات والموافقة على حسابات السنة والتداول فى الموضوعات الواردة فى جدول الأعمال .
- أما الجمعية العمومية غير العادية فتدعى إذا رأى مجلس إدارة الإتحاد ذلك أو بناء على طلب

(١) ألغت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ١/١٩٦٩ بشأن إنشاء الغرف السياحية .

(٢) حلت محل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق هيئة القطاع العام للسياحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ / ١٩٨٣ والتي حلت محلها (الشركة القابضة للسياحة) بموجب القانون رقم ٢٠٣ / ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

مراجعي الحسابات أو بناء على طلب ثلث أعضاء الجمعية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم .

وأجاز المشرع لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للإتحاد للإنقاذ .

وقد بينت المادة ٢٦ من قانون إنشاء الإتحاد إجراءات دعوة الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - حيث نصت على إرسال الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل بالبريد الموصى عليه أو تسلم بالسركى أو يطن عنها بالنشر في صحيفتين يوميتين متتاليتين .

وأجازت المادة المشار إليها أن تتم الدعوة تليفونيا أو برقيا وذلك في حالة الضرورة .

ويتولى رئيس مجلس إدارة الاتحاد رئاسة جلسة الجمعية العمومية وإدارتها وإعلان ما تصدره من قرارات .

أما رئاسة الجمعية العمومية في أول إجتماع لها - في حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة بالاستقالة أو العزل أو الوفاة^(١) - فيتولاها أكبر أعضاء الجمعية سناً .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلاً وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

أما مجلس إدارة الاتحاد - فهو يتكّن على الوجه التالى :

١ - ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للإتحاد انتخاباً مباشراً .

(١) جاء نص الجزء الثانى من الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون إنشاء الاتحاد خلافاً من تحديد المقصود من ... ويتولى رئاسة الجمعية العمومية في أول إجتماع لها أكبر الأعضاء سناً) - لذا فمن درى أن المقصود بتميمير (أول إجتماع للجمعية) أنه الإجتماع الأول المتعقد بعد إستقالة أو عزل أو وفاة رئيس مجلس إدارة الإتحاد إختياراً رئيساً جديداً مع مراعاة ماخولته المادة ٢٨ مكرر لمجلس إدارة الإتحاد نهاية من الجمعية العمومية ولوزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتعيين الأماكن التى تخلو في مجلس الإدارة وخلال دور الإنقاذ على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين في الحالين للمدة المكتملة لدور الإنقاذ .

٢ - خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة على أن يكون من بينهم مندوبا عن وزارة السياحة لا تقل درجته عن وكيل وزارة .

٣ - رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الإتحاد .

ويجوز أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير مصريين . على أن يراعى أن يكون ثلثا أعضائه على الأقل من المصريين .

هذا ومدة عضوية مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة إنعقاد مجلس إدارة الإتحاد حضور ثمانية من أعضائه على الأقل فإذا لم يتكامل هذا العدد يباد توجيه الدعوة إلى إجتماع آخر بعد أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للإجتماع الأول لنظر ذات الموضوعات الواردة في جدول الأعمال ، ويكفى لصحة الإنعقاد في هذه الحالة حضور ستة أعضاء .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويرفع رئيس مجلس إدارة الإتحاد قرارات المجلس إلى وزير السياحة لإعتمادها خلال عشرة أيام من صدورها ولا تنفذ القرارات إلا بعد إعتماد الوزير . ويعتبر فوات ثلاثين يوما على إرسالها اليه بغير إعتراض منه بمثابة إعتماد لها ، فإذا إعترض خلال هذه المهلة لا ينفذ القرار إلا إذا تمسك به ثلثا أعضائه .

ولوزير السياحة - فى جميع الاحوال - دعوة المجلس للإنعقاد .

ولمجلس إدارة الإتحاد - نيابة عن الجمعية العمومية - ولوزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتميين الأماكن التى تخلو فى مجلس الإدارة وخلال دور الإنعقاد على أن يمرض قرار المجلس بالتميين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين فى الحاليتين للمدة المكتملة لدور الإنعقاد .

أما عن مكتب الإتحاد - فهو يتكون من رئيس مجلس الإدارة ومدير الإتحاد وثلاثة أعضاء.

يختارهم مجلس الإدارة من بين أعضائه بالإقتراع السري بالأغلبية لأصوات الحاضرين .

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المنتخبين ينتخب مجلس إدارة الاتحاد في أول إجتماع له عضوا يحل محله . ويعاد تشكيل مكتب الاتحاد كلما أعيد تشكيل مجلس الإدارة .

ويجتمع المكتب بناء على طلب الرئيس ، ويختص بالأمور الآتية :

١ - دراسة المسائل التي تعرض على مجلس الإدارة والإتصال بالجهات المختصة في هذا الصدد .

٢ - الإشراف على سير العمل في الاتحاد .

٣ - البت في المسائل المتعلقة بإشتراكات أعضاء الاتحاد وتنظيم مصالحهم المشتركة مع الاتحاد .

٤ - وضع تقرير الميزانية وإدارة أموال الاتحاد .

وتعرض قرارات المكتب على مجلس إدارة الاتحاد في أول إجتماع له لإعتمادها .

أمسا عن **مدير الاتحاد** - فيجبرى تعيينه بقرار من مجلس إدارة الاتحاد . وتكون له الإختصاصات الآتية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على العاملين في الاتحاد .

٣ - إعداد ميزانية الاتحاد وحسابه الختامي .

٤ - اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالاتحاد وله أن يفوض غيره في ذلك .

وتحظر الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون إنشاء الاتحاد على المدير الجمع بين وظيفته وأي عمل آخر يتقاضى عنه أجراً إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

ونحن نرى وفقاً للصياغة المتقدمة أنه ليس هناك ثمة ما يمنع مدير الاتحاد من القيام بالأعمال التبعية إذ أن الحظر الوارد في الفقرة

الثانية من المادة ٣١ المشار إليها قاصر على العمل بمقابل مادي أو معنى لون غيره .

وألزمت المادة ٣٢ من قانون إنشاء الاتحاد - الغرف السياحية بإخطار مدير الاتحاد بجميع الاجتماعات التي تعقدها وبأن ترسل إليه جداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات التي تتخذها في اجتماعاتها وكذلك محاضرها بعد الاجتماعات مباشرة .

هذا وللمدير الاتحاد الحق في حضور هذه الاجتماعات أو نوب من يثله لحضورها .

ويلتزم مدير الاتحاد بعرض جداول أعمال اجتماعات الغرف السياحية والقرارات الصادرة فيها وكذلك محاضرها على هيئة مكتب الاتحاد .

ولهيئة المكتب أن تطلب إلى الغرف إعادة النظر في قراراتها إذا لم تكن متفقة مع الصالح العام مع رفع تقرير في هذا الشأن إلى وزير السياحة .

ولوزير السياحة (١) - في هذه الحالة - أن يطلب إلى الغرفة المختصة إعادة النظر في قرارها في ضوء ما استجد من ملاحظات الاتحاد ، الأمر الذي يتعين على مجلس إدارة الغرفة منه أن يدرج الموضوع في جدول أعمال الجلسة التالية مباشرة .

وغنى عن البيان - أن أموال الاتحاد المصري للغرف السياحية أموال حامة إعمالاً لحكم الفقرة (د) من المادة ١١٩ من قانون العقوبات (٢) .

(١) أضيفت تلك الصلاحية لوزير السياحة بموجب القانون رقم ١٩٨١/١٢٤ .

(٢) تدخل المشرع الجنائي معدلاً للمادة ١١٩ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٩٧٥/٦٣ وتوسع في تحديد الجهات المعتبرة أموالها من الأموال العامة توسعاً كبيراً . فأصبحت أموال الدولة وأشخاص المنعوية العامة على قدم المساواة مع أموال الأشخاص المنعوية الخاصة بما ورد ذكرها في نص المادة ١١٩ كالتقنيات والاتحادات والمنظمات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

ولا أهمية لما إذا كانت التقنيات والاتحادات أو الشركات أو الجمعيات من الأشخاص المنعوية العامة أو الخاصة . فأموالها جميعاً - مهما كانت طبيعتها تعتبر أموالاً عامة في حكم المادة ١١٩ عقوبات . وهذا يتخلل بميزان التجريم والعقاب الذي يجب أن يتوقف على مدى أهمية المصلحة الاجتماعية الممتدى عليها . وهي مصلحة متفاوتة باختلاف أهمية أموال الجهات المنصوص عليها في المادة المشار إليها بالنسبة للاقتصاد القومي . وعليه - فإن « اعتبار » الشركات « المحاضمة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ أياً كان شكلها القانوني - من مشروعات القطاع الخاص وذلك أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها (ص ٧٠ منه) ؛ هذا الاعتبار لا يمنع من اعتبار أموال هذه الشركات أموالاً عامة وفقاً للمادة ١١٩ عقوبات . من هذا الرأي د . أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات الخاص ، ١٩٧٩ . بند ١٤٥ .

وتتكون أموال الاتحاد من :

١ - الإشتراكات التي تحددها اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية .

٢ - الهبات والوصايا والتبرعات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة .

٣ - إيرادات الأموال المملوكة للإتحاد .

٤ - إعانات الحكومة .

وقد منح المشرع وزير السياحة ، بموجب المادة ٢٥ من قانون إنشاء الإتحاد ، الحق في حل مجلس إدارة الإتحاد بقرار يصدره ، إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين والقوانين ولم يتم بلزاتها رغم إنذاره بذلك بكتاب موحي عليه بعدم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق .

كما يجوز حل المجلس بقرار من الجمعية العمومية بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل على أن يعتمد القرار من وزير السياحة .

ويتولى إدارة الإتحاد عند حل مجلس الإدارة لجنة من المعنيين بشئون السياحة يصدر بها قرار من وزير السياحة لتصريف أعمال المجلس المنحل وذلك حين تشكيل المجلس الجديد .

ونحن نرى ضرورة تعديل نص المادة ٢٥ من قانون الاتحاد المشار إليها ، تفاديا لتضارب الاختصاصات والقرارات ، فإنه وإن كان لوزير السياحة الحق في حل مجلس إدارة الإتحاد ، فإننا لا نرى ضرراً في أن يتضمن قراره بالحل قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد معيّن يستمر بالى مدة دورة المجلس المنحل أو بالى مدة السنة المالية التي صدر خلالها قرار الحل ؛ وعلى أن يكون من اختصاصات المجلس المعين دورة الجمعية العامة للإتحاد لإنتخاب مجلساً جديداً .

هذا وقد خولت المادة ٣٦ من قانون إنشاء الاتحاد مندوب وزارة السياحة لدى الإتحاد مراقبة

قيام الاتحاد المصرى للغرف السياحية بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الإطلاع على دفاتر الاتحاد وحساباته ومحاضر إجتماع جمعياته العمومية ومجلس إدارته .

٤٥ - الغرف السياحية :

أنشئت الغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨١ ، وكذا قرار وزير السياحة رقم ١/ ١٩٦٩^(١) ، وقرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦/ ١٩٩٠ بشأن اللائحة الاساسية المشتركة للغرف السياحية^(٢) .

وتتمتع الغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية .

وللغرف السياحية ، بمقتضى القانون وبعد موافقة وزير السياحة ، أن تنشئ شعباً لأوجه النشاط السياحى التى تضمها فى حالة تعددها ، كما لها أن تنشئ فروعاً فى المناطق السياحية الهامة .

وقد اعتبرت المادة الثانية من قانون إنشاء الغرف السياحية ، **المنشأة السياحية** ، فى تطبيق أحكامه :

١ - شركات ووكالات السفر والسياحة .

٢ - الفنادق والبنسوينات والغرف المفروشة والإستراحات التى تأوى السائحين .

٣ - المحال العامة التى تستقبل السائحين وتشمل المطاعم والكازينوهات والحانات وغيرها من المحال التى تقدم الوجبات أو المشروبات بقصد إستهلاكها فى ذات المحل .

٤ - المحال التى تتعامل مع السائحين فى العاديات والسلع السياحية .

وتعنى الغرف السياحية بالمصالح المشتركة لأعضائها وتثلهم لدى السلطات العامة ، كما تساعد تلك السلنسات فى العمل على تنمية وتنميط السياحة فى مصر ، ورفع كفايتها

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٧ فى ٢٤/٢/ ١٩٦٩ .

(٢) صدرت اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية الأولى بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٨٠/ ١٩٧٣ المنشور

بالوقائع المصرية ، العدد ١٩١ فى ٢٢/ ٨/ ١٩٧٤ .

ومستوى الأداء فيها .

وألزمت المادة الرابعة من قانون إنشاء الغرف السياحية المنشآت السياحية التي لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه الإنضمام إلى الغرفة الخاصة بالنشاط السياحي . ويجوز للشركة المالكة لمنشآت سياحية والشركات التي تديرها أن تنضم لعضوية الغرفة بعد موافقة مجلس إدارتها .

ويبلغ عدد الغرف السياحية المكونة للإتحاد المصري للغرف السياحية - (أربعة) - على التفصيل الآتي :

أولاً : غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة :

وتشمل جميع المنشآت التي تقوم بالأعمال والخدمات السياحية والمرخص لها بذلك من وزارة السياحة .

ثانياً : غرفة المنشآت الفندقية .

وتشمل الفنادق السياحية والبنسيونات والإستراحات السياحية والبيوت المفروشة المرخص لها بإستقبال السياح والمواطنين .

ثالثاً : غرفة المنشآت السياحية (المحال العامة السياحية) :

وتشمل المحال العامة التي تستقبل السياح والمواطنين كالمطاعم والكازينوهات والمتاحف والكباريات والبوفيهات والحانات والمقاهي وغيرها من المحال التي تقدم المأكولات والمشروبات بقصد إستهلاكها في ذات المحل .

رابعاً : غرفة محال الماديات والسلع السياحية^(١) :

وتشمل المنتجات النحاسية والمصنوعات الجلدية والخشبية والأشغال اليدوية وغير ذلك من التحف والمصنوعات التذكارية .

(١) صدر أول قانون لترخيص بإنشاء محال بيع الماديات والسلع السياحية برقم ١ / ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية صدرت بموجب قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٦ / ١٩٩٢ .

هذا ولكل غرفة من الغرف السياحية المتقدم ذكرها جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتتكون **الجمعية العمومية للغرفة** من جميع أعضائها ^(١) ويرأسها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه ، وعند غيابهما يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة يختاره المجلس .
وتعقد الجمعية العمومية العادية للغرفة في النصف الأول من السنة المالية المنتهية ، وتختص بالشئون الآتية :

١ - إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة مندوبى الغرفة في الجمعية العمومية للإتحاد .

٢ - اعتماد اللائحة الداخلية والمالية للغرفة وتمديداتها .

٣ - النظر في التقرير السنوى لمجلس الإدارة .

٤ - اعتماد تعيين وتحديد مكافأة مراجع أو أكثر للحسابات .

٥ - الموافقة على الميزانية والحساب الختامى .

وتعقد الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة من مجلس إدارة الغرفة أو من رئيسه أو بناء على طلب مراجع الحسابات أو إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية دعوتها إلى الإجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم .

وفى جميع الأحوال يجوز لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية لإجتماعات غير عادية .

ومن حيث تكامل نصاب حضور إجتماع الجمعية العمومية ، فقد حددته المادة ٢٨ من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بنصف عدد الاعضاء المكونين قانونا للجمعية العمومية ، فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر ^(٢) .

(١) يختار الممثل القانونى للمنشأة المنضمة إلى عضوية الغرفة من يمثلها لدى الغرفة . ويلتزم الممثل بتقديم خطاب

مستمد بين صفته (م ٤ من قرار وزير السياحة والطيران امدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠) .

(٢) ندوة ضرورة تعديل نص المادة ٢٨ المشار إليها بحيث تصبح كما يلى .

« لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره أعضاء يمثلون نصف عدد الاعضاء المكونين قانوناً لها . فإذا لم يتوفر الحد الأدنى فى الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى إجتماع ثان يقد خلال الثلاثين يوماً التالية للإجتماع الأول . ويجوز الإكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى . » .

ويكون الإجتماع الثانى صحيحا بحضور أى عدد من هؤلاء الاعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين إلا إذا كان القرار متعلقا بطلب فصل عضو مجلس الإدارة ، فيجب - حينئذ - موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين .

وتنص المادة ٢٩ من قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بعدم جواز المشاركة فى حضور إجتماعات الجمعية العمومية أو فى الترشيح لعضوية مجلس إدارة الغرفة أو الإشتراك فى الإنتخابات التى تجرىها الغرفة والإدلاء فيها بالأصوات سوى ممثل المنشأة المعتمد وبشرط أن تكون المنشأة قد أدت جميع الإشتراكات المستحقة للغرفة قبل أربع وعشرين ساعة من الإجتماع ولا يجوز للمعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد ممن لهم حق الحضور والمشاركة وعلى أن تعتمد الإنابة من أمين عام الغرفة قبل الإجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويكون لكل عضو عدد من الأصوات يتناسب مع حجم طاقته ورقم أعماله وقيمة إشتراكه فى الغرفة بعد أدنى صوت واحد وحد أقصى عشرة أصوات ^(١) .

هذا وترسل خطابات الدعوة لإجتماعات الجمعية مرفقا بها جدول الأعمال وقيل التاريخ المحدد لإنتقادها بأسبوع على الأقل بالبريد أو بالتلكس أو الفاكس أو تسلم بواسطة مندوب بالسركى أو يعلن عنها بالنشر فى صحيفتين يوميتين متتاليتين ، ويجوز فى حالة الضرورة أن تتم الدعوة سلكيا أو لاسلكيا .

أما مجلس إدارة الغرفة فيتكون من إثنى عشر عضوا تنتخب الجمعية العمومية للغرفة ثمانية منهم من بين المرشحين من أعضائها بطريق الإقتراع السرى . ويعين وزير السياحة الأربعة الباقين من بين ممثلى المنشآت السياحية المنضمة .

ويراعى عند الإنتخاب أو التعيين تمثيل المنشآت المنتمية إلى الغرفة أو المجموعات منها المتماثلة النشاط ^(٢) أو المستوى ^(٣) بعضو على الأقل ^(٤) .

(١) وذلك وفقا للقواعد المنظمة لذلك والتى يصدر بها قرار من وزير السياحة بناء على عرض مجلس إدارة الغرفة .

(٢) المطاعم الشرقية ... المطاعم الإفريقية ... الكافريات .

(٣) خمسة نجوم ... أربعة نجوم إلخ .

(٤) ويصدر وزير السياحة قراراً يحدد عدد من يمثل المنشآت الأعضاء أو المجموعات انشاز إليها فى مجلس إدارة كل غرفة سياحية ، وذلك بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية (م ٢/٨ من القرار رقم ٢١٦ / ١٩٩٠)

ويشكل أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين^(١) الجمعية العمومية للإتحاد المصرى
لنعرف السياحية ، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل
ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة ومندوب عن الشركة القابضة للسياحة^(٢) من الفئة
الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها .

ومدة العضوية فى مجلس إدارة الغرفة **ثلاث سنوات** .

ولا يجوز الإنتخاب أو التعين لأكثر من دورتين متتاليتين وهو نص مستحدث الهدف منه
تجديد شباب مجالس إدارة الغرف السياحية إذ تبين أن رؤساء مجالس إدارة بعض الغرف السياحية
استمر فى موقعه منذ عام ١٩٦٩ وحتى صدور قرار وزير السياحة المشار إليه عام ١٩٩٠ .

وتجرى إنتخابات مجالس إدارة الغرف قبل إنتخاب مجلس إدارة الإتحاد المصرى للغرف
السياحية بشهرين على الأقل .

هذا ويختار مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السرى من بين أعضائه المنتخبين والمعينين رئيسا
ونائبا للرئيس يحل محله أثناء غيابه وله كافة سلطاته .

كما يختار مجلس الإدارة هيئة مكتب يتولى رئاستها رئيس المجلس أو نائبه عند غيابه ويحدد
المجلس إختصاصات هيئة المكتب ومدتها .

وفى حالة غياب الرئيس ونائبه ، يختار الأعضاء الحاضرون رئيسا للجلسة من بينهم ، ويجوز
لمجلس الإدارة إختيار أحد أعضائه أميناً للصندوق للإشراف على النواحي المالية .

وفى حالة خلو مكان أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين لأى سبب من الأسباب ، حل محله
التالى فى عدد الأصوات لأخر من إنتخب من الأعضاء الثمانية مع مراعاة شرط التماثل فى النشاط
أو المستوى . كما يعين وزير السياحة من يحل محل العضو المعين . وفى الحالتين يستكمل العضو
البديل المدة الباقية من العضوية .

(١) دون المعينين .

(٢) حذت الشركة القابضة للسياحة محل هيئة القطاع العام السياحى بموجب القانون رقم ٢٠٢/١٩٩١ بإصدار قانون
شركات قطاع الأعمال العام .

هذا ولا يجوز لعضو مجلس إدارة الغرفة توكيل غيره في حضور إجتماعات المجلس . بيد أنه يجوز له - وبعد الحصول على الموافقة المسبقة لرئيس المجلس - أن يصطحب معه إلى الإجتماع أحد معاونيه من العاملين بالمنشأة التي يمثلها وذلك للإشتراك في مداوالات المجلس دون أن يكون له حق التصويت بشرط أخذ موافقة رئيس المجلس مسبقاً .

ويجب أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة عشر مرات على الأقل كل سنة بشرط أن لا يجاوز الفترة بين أى إجتماعين ثلاثة أشهر .

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب كتابي من ثلث أعضاء المجلس ويكون الإجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد الأعضاء . فإذا لم يكتمل النصاب القانوني للإجتماع ، يدعى المجلس للإجتماع بعد أسبوع على الأقل من تاريخ الإجتماع الأول لنظر جدول الأعمال المؤجل ويكون إنقضاء المجلس في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتقضى المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بوجوب إرسال خطابات الدعوة لإجتماعات مجلس إدارة الغرفة مرفقا بها جدول الأعمال بالبريد أو بالتلكس أو الفاكس أو تسلمه بواسطة مندوب عن الغرفة ، وذلك قبل تاريخ الإجتماع بسبعة أيام على الأقل ، ويجوز فى حالات الضرورة توجيه الدعوة سلكياً أو لاسلكياً أو تسليمها باليد قبل تاريخ الإجتماع بوقت أقصر .

هذا ويكون لوزير السياحة مندوب أو أكثر لدى الغرفة ، ويجب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة أن يدعى المندوب إلى كسل إجتماع ، وله أن يشترك فى المداوالات دون أن يكون له صوت محدود .

ومن حيث إختصاصات مجلس إدارة الغرفة^(١) - فهو يختص بوضع السياسة العامة

(١) بالإضافة إلى هذه الإختصاصات - فقد تضمنت المادة ٩ مكرر من القانون رقم ١٩٦٨/٨٥ افعول بالقانون رقم ١٩٨١/ ١٢٤ عدداً من الإختصاصات من بينها توقيع جزاء وقف نشاط المنشأة السياحية لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر وكذا سحب الترخيص السياحى لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة وكذا شطب المنشأة من عضوية الغرفة .

للغرفة وتحديد الخطة اللازمة لتنمية النشاط السياحي ومعالجة مشاكله والإتصال بالسلطات المستولة
وله في سبيل ذلك :

١ - إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون الداخلية والإدارية والمالية والفنية وشئون
العاملين بالغرفة ، وذلك في حدود اللائحة الداخلية والمالية للغرفة التي تمتد بها الجمعية
العمومية .

٢ - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي . .

٣ - النظر في كل ما ترى السلطات المستولة عرضه من مسائل تتعلق بأعمال الغرفة .

وللغرفة **أمين عام مقترح** يعينه مجلس إدارتها ويحدد إختصاصاته ومكافأته السنوية ويختار
المجلس من يحل محله في غيابه .

ويحضر الأمين العام إجتماعات هيئة المكتب ومجلس الإدارة دون أن يكون له صوت محدود .

يتولى الأمين العام للغرفة - تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة - تصريف شئونها
وعلى الأخص :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على أعمال العاملين في الغرفة .

٣ - إعداد مشروع ميزانية الغرفة وحسابها الختامي .

٤ - اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالغرفة وذلك في حدود المبالغ التي يقرها مجلس الإدارة .

٥ - التفتيش دورياً على العاملين وموظفي الشَّعب والقروع وتقديم تقارير بوقائع التفتيش
على أعمالهم .

ويلتزم مجلس إدارة الغرفة بإبلاغ قراراته مصحوبة بحضر الجلسة إلى وزير السياحة خلال
عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها .

ولوزير السياحة أن يحترض على قرارات مجلس أدارة الغرفة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه

بها ، فإذا انقضت هذه المدة دون إعتراض أعتبرت نافذة ، ولا ينفذ القرار المعارض عليه إلا إذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

وبحسب المادة ٢١ من اللائحة حالات إسقاط مسؤولية مجلس الإدارة عن العضو على النحو التالي :

١ - إذا تخلف العضو عن حضور إجتماع المجلس ثلاث مرات متتالية أو ست مرات خلال السنة دون عذر يقبله المجلس، ويعد الإنسحاب من إجتماع المجلس غيابا بدون إذن أو عذر مقبول .

٢ - إذا إتصل غياب العضو عن إجتماعات المجلس ست مرات متتالية ولو كان ذلك بعذر مقبول .

٣ - إذا زال عن العضو النشاط الذى أنتخب أو عين من أجله أو على أساسه .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة أن يطلب من الجمعية العمومية للفرقة فصل عضو مجلس الإدارة المنتخب الذى يتكرر منه صدور تصرفات أو أفعال يعتبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل بالفرقة .

٤ - وبالنسبة إلى الأعضاء المعينين ، يعرض على وزير السياحة طلب فصلهم لأحد الأسباب الثلاثة السابقة .

وللفرقة ميزانية مستقلة وتبدأ سنتها المالية فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

ويجب عرض مشروع الموازنة التقديرية على مجلس الإدارة قبل شهر من تاريخ العمل بها لإقرارها .

هذا وتضع الفرقة حسابها الختامى عن السنة المالية المنتهية ، بعد مراجعته من مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة مرفقا به تقريراً منه يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة والجمعية العمومية العادية ، على أن يعرض على وزير السياحة لإعتماده خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

ومن حيث إنشاء شُعب وفروع للفرقة - فقد خوّل المشرع مجلس إدارة الفرقة ، بعد موافقة وزير السياحة ، فى إنشاء شُعب لها وذلك للمنشآت المتماثلة النشاط وفى إنشاء فروع لها فى الجهات أو المناطق السياحية المختلفة .

ويشكل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع ويحدد ميزانيته بقرار من مجلس إدارة الفرقة .

وللمجلس إدارة الشعبة أو الفرع ، بقرار يصدر بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين ، أن يطلب من مجلس إدارة الفرقة فصل عضو مجلس إدارة الشعبة أو الفرع الذى تصدر منه تصرفات أو أفعال يعتبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل فى الفرقة .

كما أجاز المشرع لمجلس إدارة الفرقة إصدار قرار بحل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح أو لتسريرات مجلس إدارة الفرقة ، وذلك إذا لم يتم بإزالة المخالفة رغم إنذاره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

ويعين مجلس إدارة جديد خلال أسبوعين من صدور قرار الحل .

كما أنه لمجلس إدارة الفرقة إلغاء الشعبة أو الفرع إذا قامت أسباب توجب ذلك .

وفيما يتعلق بأعمال الفرقة -هى تتكون من :

١ - الإشتراكات التى تفرضها الفرقة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر من مجلس الإدارة

وذلك بمراجعة رأس مال المنشأة وعدد العاملين فيها .

٢ - إعانات الحكومة .

٣ - الهبات والوصايا بشرط أن يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - الإيرادات التى تحصل عليها الفرقة من أملاكها .

أما عن طريقة توزيع إيرادات الغرفة - فتجربى كما يلى :

١٠ ٪ لتكوين احتياطى .

٣٠ ٪ من الإشتراكات لإشتراك الغرفة فى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٦٠ ٪ لتفقات الغرفة لتحقيق أهدافها .

وقد منح المشرع وزير السياحة الحق فى حل مجلس إدارة الغرفة بقرار يصدره - وبعد أخذ رأى الإتحاد - إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم بإزالتها رغم إنذاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال شهرين على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق .
ونحن لا نرى سببا للتفوق فى مدة تكوين المجلس الجديد بين الغرفة وبين الإتحاد ، لذا نرى توحيد الفترة الممنوحة لتكوين المجلس الجديد فى الغرفة والإتحاد ، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن قرار الوزير بالحل قرارا بتشكيل مجلس إدارة جديد معين يستمر باقى مدة دورة المجلس المنحل أو باقى مدة السنة المالية التى صدر خلالها قرار الحل ، وعلى أن يكون من إختصاصات المجلس المعين دعوة الجمعية العمومية للغرفة لإنتخاب مجلسا جديدا .

وجدير بالذكر - فإن المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٦٨/٨٥ لم تتضمن حكما كالأذى تضمنته المادة ٣٥ منه فىمن يتولى إدارة الغرفة خلال فترة الحل ولحين تشكيل مجلسا جديدا ، الأمر الذى نرى معه ضرورة تعديلها كى تتكلم مع الأصول التشريعية .

وغنى عن البيان - أن المادة ١٧ فإن القانون ١٩٦٨/٨٥ تضمنت حكما بالحل الذاتى للغرفة بقرار يصدر بموافقة أربعة أخماس أعضائها على أن يعقد القرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

وعند حل الغرفة نهائيا فإن أموالها تؤول إلى الغرفة الأقرب غرضاً لها ويتم ذلك بقرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٤٦ - صندوق التنشيط السياحي (١) :

إعتباراً من النصف الثاني من عام ١٩٩٠ تعدلت تسمية الصندوق الخاص بحصول مساهمات قطاع الأعمال السياحي فسي دعم ميزانية التسويق السياحي القومى إلى صندوق التنشيط السياحي .

ويعتبر صندوق التنشيط السياحي أحد الأجهزة التابعة للإتحاد المصرى للغرف السياحية ، وهو ، من ثم ، لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية (٢) المستقلة كالغرف السياحية على الرغم من تفويضه فى التعاقد مع المكاتب الإستشارية المتخصصة فى السياحة للقيام بالدراسات (٣) وفى التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للسائحين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لمصر (٤) .

وصندوق التنشيط السياحي يعمل على تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والداخلية بها وتنميتها بصورة متوازنة معاوناً لوزير السياحة والإتحاد المصرى للغرف السياحية وكذا الغرف السياحية فى العمل نحو تنمية السياحة وتنشيطها فى إطار الخطة السياحية للدولة .

كما يقوم الصندوق بالتمويل الكلى أو الجزئى للأنشطة والأعمال التنشيطية والتسويقية السياحية الداخلية والخارجية وفقاً للسياسات التى يضعها مجلس إدارة الصندوق والخطط وبرامج العمل التى يرسمها لتحقيق أغراضه .

ويباشر الصندوق أعماله وإختصاصاته ويجتمع مجلس إدارته ولجته التنفيذية فى مقر الإتحاد

Egyptian Tourism Marketing Fund (١)

(٢) فالشخص الاعتبارى ، عاماً كان أم خاص ، يتمتع بجميع الحقوق ، إلا ما كان منها ملزماً لصفة الشخص الطبيعي .
وذلك فى الحدود التى يقرها القانون . فيكرن للشخص الاعتبارى :

١ - ذمة مالية مستقلة . ٢ - أهلية فى الحدود التى يعينها سند إنشائه أو التى يقرها القانون . ٣ - حق التفاوض .

٤ - موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته . ٥ - نائب ، ممثل قانونى ، يهر من إرادته ،
فإذا تخلف شرط أو أكثر من هذه الشروط إنتفى عن النشاط بصفت الشخص الاعتبارى .

(٢) مادة ٣ بند ٥ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

(٤) مادة ٣ بند ٦ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

المصرى للغرف السياحية . ويجوز أن يجتمع مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية فى أى مكان آخر خارج هذا المقر كلما إقتضت الضرورة ذلك .

أما من أهداف صندوق التنشيط السياحى - فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ - تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والترويج لها بشتى الوسائل العلمية والعملية والمعمل على زيادة معدل نموها سنويا بصورة تتفق مع المستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٢ - تشجيع السياحة الداخلية والعمل على زيادة معدل نموها سنويا وفق ما هو مستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٣ - رفع مستوى الوعى السياحى بين المواطنين وزيادةته بصورة تجعل السياحة عملا قوميا لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية .

وفيما يتعلق بوسائل تحقيق الصندوق لأهدافه - فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ - الدراسة العلمية والعملية لأسواق السياحة الدولية بهدف وضع إستراتيجية تسويقية عامة فعالة لزيادة نصيب مصر من هذه الأسواق السياحية الدولية المصدرة أو من بعضها بطريق الأولوية .

٢ - الإشتراك فى المؤتمرات والمعارض الدولية للسياحة والفنادق وتكثيف الجهود لإبراز الصورة الحقيقية للمنتج السياحى المصرى فى هذه المناسبات .

٣ - إيفاد وفود متخصصة إلى الأسواق السياحية القائمة أو المستهدفة لدعم وتعزيز جهود تنمية حركة السياحة الدولية لمصر وتشجيعها .

٤ - إلتقاء مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للمسافرين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لصالح مصر والعمل على زيادة حركة السياحة الدولية إليها .

ويتكون مصادر تمويل الصندوق من :

١ - المساهمات والإشتراكات الإضافية التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية على أعضائها لتمويل الصندوق والتي يلتزمون بها وفقاً للأسس التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية .

٢ - الموارد المالية التي تسدها الدولة لدعم ميزانية الصندوق ومشروعاته .

٣ - الهبات والتبرعات وما في حكمها التي يوافق مجلس إدارة الصندوق على قبولها .

٤ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

٥ - أية رسوم تفرض أو تخصص لحساب الصندوق .

هذا وتودع أموال الصندوق في حساب خاص بإسم صندوق التنشيط السياحي في أحد البنوك المعتمدة^(١) ويتم استثمارها والتصرف فيها وفقاً للقواعد المالية السليمة وفي إطار اللائحة المالية للصندوق .

كما يتم الصرف من حسابات الصندوق لدى جميع البنوك بموجب شيكات يوقع عليها المدير التنفيذي كتوقيع أول والمسئول المالي كتوقيع ثان أو من يحل محلهما أثناء غيابهما أو غياب أيهما ، وتبلغ توقيعاتهما إلى البنك المختص من خلال رئيس مجلس إدارة الصندوق .

هذا ويحدد فائض إيرادات الصندوق في نهاية السنة المالية بقيمة الزيادة في مصادر تمويل الصندوق على مصروفاته عن تلك السنة . ويتم ترحيل فائض إيرادات السنة المالية إلى السنة المالية التالية .

والسنة المالية للصندوق إثنا عشر شهراً تتفق مع السنة المالية للإتحاد المصري للغرف السياحية .

(١) دون البنوك المسجلة .

نظر بالتفصيل التفرقة بين البنوك لعمدة والبنوك المسجلة في مؤلفنا (التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية - جرائم النقد السياحي) . الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، البند ٤١ وما بعده ، ص ١١٣ وما بعدها .

ويتولى إعداد الحساب الختامي للصندوق المدير التنفيذي للصندوق وكذا الميزانية ومشروع تقرير مجلس الإدارة عنها لإقراره وذلك في خلال شهرين من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

وتعرض الحسابات الختامية للصندوق والميزانية بعد إقرارها من اللجنة التنفيذية على مجلس إدارة الصندوق لإعتمادها ثم يجرى عرضها على مجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية للمصادقة عليها وإعتمادها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للصندوق على أن تحاط الغرف السياحية بها فوراً لكي يتسنى تضمينها تقريرها السنوى .

ويكون للصندوق مراقبا للحسابات أو أكثر يعينه سنوياً مجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية ويقدر أتعابه . ويقدم مراقب الحسابات تقريره السنوى إلى مجلس إدارة الصندوق .

كما يكون للصندوق جهاز إدارى ومالى مستقل يرأسه المدير التنفيذى للصندوق وتحكمه اللوائح الداخلية والإدارية والمالية للصندوق التى يضعها مجلس إدارته .

أما عن إدارة صندوق التنشيط السياحى فيقولها مجلس ادارة مكون من أحد عشر عضواً على النحو الآتى :

- ١ - رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية رئيسا
- ٢ - رئيس الهيئة العامة للتنشيط السياحى عضوا
- ٣ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية عضوا
- ٤ - رئيس غرفة شركات السياحة عضوا
- ٥ - رئيس غرفة المنشآت السياحية عضوا
- ٦ - رئيس غرفة العاديات والسلع السياحية عضوا
- ٧ - المدير التنفيذي للصندوق عضوا

٨ - أربعة من الخبراء في مجال السياحة يرشحهم الاتحاد المصري للغرف السياحية ويصدر

بتصميمهم الررر من وزير السياحة والطيران المدني . وتكون مدة عضويتهم في المجلس ثلاث سنوات مع جواز ترشيح وتعيين كل أو بعض هؤلاء الخبراء لمدة أخرى .

ويتعقب مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس يحمل محل الرئيس عند غيابيه .

ويجتمع مجلس الإدارة ^(١) مرة على الأقل كل شهرين بناء على دعوة من الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس . أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه على الأقل .

هذا ويرأس إجتماع المجلس رئيس المجلس . وفي حالة غيابيه نائب الرئيس . وفي حالة غيابهما المدير التنفيذي .

وللمجلس الإدارة أن يدعو لإجتماعاته وأن يستعين بمن يراه من أهل الخبرة للاستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة . ولا يكون لمن يستعان به صوت محدود في التصويت .

وفيما يتعلق بالمختصاصات لمجلس إدارة الصندوق ، فللمجلس جميع الصلاحيات والسلطات المتعلقة بإدارة الصندوق والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه ، ويختص بالأمور الآتية :

١ - إقرار السياسة العامة للصندوق والخطة اللازمة لتحقيق أهدافه وبرامج التنفيذ وذلك في ضوء ما يصل الصندوق من مقترحات من الفرفة المعنية ومن الهيئة العامة للتنشيط السياحي .

٢ - إقرار ميزانية الصندوق وحساباته الختامية في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المالية .

٣ - وضع تقرير سنوي عن نشاط الصندوق خلال السنة المالية ، وعن مركزه المالي في نهاية تلك السنة .

(١) يرى أن واضي لائحة الصندوق قد خلفهم التحريف في حيثما نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة على أن نصاب مدة الإجتماع هو حضور نصف عدد الأعضاء زائداً رئيس الإجتماع على الأقل - وكان من الأفضل صياغة النص على أن (لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره ستة أعضاء على الأقل - ...)

٤ - الموافقة على المشروع الذى يعمده المدير التنفيذى للصندوق وتمتصده اللجنة التنفيذية

للموازنة التخطيطية السنوية للصندوق قبل بدء السنة المالية الجديدة بشهرين على الأقل .

٥ - متابعة تنفيذ خطة الصندوق وبرامج التنفيذ .

٦ - إقرار اللوائح الداخلية والمالية للصندوق .

٧ - إقتراح أية تعديلات قد يرى إدخالها على اللائحة الأساسية للصندوق .

٨ - الموافقة على الصرف وإعتماده بغير حدود - وللمجلس بالإضافة إلى ذلك ،

أ - اعتماد قرارات اللجنة التنفيذية للصندوق بالمصروفات التى لا تجاوز فى مجملتها مائة

ألف جنيه .

ب - اعتماد الصرف بالنسبة لما يقرره المدير التنفيذى للصندوق من مدفوعات لا تجاوز

جملتها عشرين ألف جنيه .

ورئيس مجلس الإدارة يشرف إشرافاً كاملاً على أنشطة الصندوق وفقاً للخطة التى يضعها

مجلس الإدارة . كما يرأس اجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية .

كما يمثل رئيس المجلس الصندوق أمام القضاء والغير .

هذا ويجرى تسجيل محاضر جلسات مجلس الإدارة فى سجل مرقم الصفحات مفتوح بهذا

الاتحاد المصرى للغرف السياحية . ويوقع على كل صفحة من صفحاته رئيس الاتحاد المصرى للغرف

السياحية والمدير التنفيذى للصندوق .

وتعرض قرارات مجلس إدارة الصندوق على وزير السياحة ومجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف

السياحية للإحاطة ^(١) .

(١) نص المادة ١٤ من اللائحة محل نظر . فوزير السياحة يملك حق الاعتراض على قرارات الاتحاد والغرف

السياحية فكيف يسلب منه هذا الحق؟ الأمر الذى يؤكد وجهة نظرتنا من فقدان الصندوق للشخصية

الاجبارية المستقلة ويهدم كونه أحد الأجهزة الداخلية للصندوق .

للمضو المختار في هذه الحالة كافة سلطات المدير التنفيذي وإخصاصاته .

ويختص المدير التنفيذي بالشؤون الآتية :

١ - إعداد مشروع الخطة السنوية للصندوق ، والموازنة التقديرية لتنفيذ الخطة . وذلك

بالتنسيق مع خطة الهيئة العامة للتنشيط السياحي لعرضها على اللجنة التنفيذية للصندوق
لاقرارها ..

٢ - تنفيذ الخطة العامة والموازنة الخاصة بالصندوق والسابق اعتمادها من مجلس الإدارة في
اطار البرامج الهادفة الى تحقيق أهداف الصندوق والفوائض المخصصة للعمل .

٣ - اعداد ودراسة التقارير والموضوعات الخاصة بتفصاٹ الصندوق والتي يطلب مجلس الإدارة
منه بحثها . وكذا التقارير التي يتلقاها من مختلف الجهات المعنية ولهداء الرأي في مدى
مساهمة الصندوق في تمويل أى مشروع ترويجي أو تسويقي قبل القرار المساهمة
في تمويله .

٤ - اقتراح شكل وحجم المشاركة المصرية في المناسبات السياحية الدولية والمحلية وكذلك
البرامج والحملات التثقيفية والترويجية والتي يساهم فيها قطاع السياحة المصري . وما
يشطلبه من أعباء مالية مع تقديم موازنة تقديرية لكل حالة موضحا بها توزيع التكاليف على
الاطراف المشاركة .

٥ - دراسة الموضوعات التي تعرض على مجلس الادارة والاتصال بالجهات المختصة في هذا
الصدد واعداد البيانات الخاصة بها واعداد جداول أعمال الاجتماعات .

٦ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٧ - تنفيذ ما يكلفه به مجلس ادارة الصندوق أو اللجنة التنفيذية أو رئيس المجلس في اطار
تحقيق أهداف الصندوق .

٨ - القيام بتمام مقرر اللجنة التنفيذية للصندوق .

٩ - تنهية أوامر وأذونات الصرف الخاصة بالصندوق المصادرة بقرار من مجلس الادارة أو اللجنة التنفيذية كما يكون له سلطة الرار التصرفات المالية المطلوبة بما لا يتجاوز جملتها ٢٠.٠٠٠ جنيه في اطار خطة للعمل يضعها المجلس والموازنة التقديرية السابق اقرارها وذلك طين العرض على مجلس الادارة .. وذلك كله يتوقع مشترك مع المدير المالي للصندوق .

١٠ - الاشراف على جميع الاعمال الادارية بالصندوق .

١١ - اعداد الحساب الختامي والميزانية السنوية والموازنة التقديرية وتقارير المتابعة الدورية .

٤٧ - نقابة المرشدين السياحيين^(١) :

لم تكن مهنة الإرشاد السياحي يحكمها قانون حتى عام ١٩٥٥ . وإنما كانت تنظمها لائحة وقرارات يصدرها المحافظون في شكل رخص تراجمة تصرف من قلم الرخص بالمحافظة شأنها في ذلك شأن رخص لمباة الجائلين^(٢) والمصوطة وغيرهم ؛ إلا أنه تمسحا مع مقتضيات السياحة رأت مصلحة السياحة^(٣) أن تتدخل في أمر هذه الطائفة باعتبار أن لها أهميتها الكبيرة فهم الذين يصحبون السائح في تنقلاته ويقومون باستعراضه لمتاحف المعالم الجغرافية والأثار التاريخية والظواهر الاجتماعية والتقدم العمراني .. إلى غير ذلك ؛ الأمر الذي دعا مصلحة السياحة إلى إعداد مشروع قانون وافق عليه مجلس الأمة وصدر برقم ١٩٦٥/٢٧ مظلما لمهنة الأدلاء والمرشدين ولاعياً القانون رقم ١٩٥٥/٦١٨ بشأن المرشدين والأدلاء .

وكان من أهم القواعد التي استشهد بها القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ ضرورة أن يكون المرشد السياحي مطلقاً واسع الإدراك . ملماً بتاريخ البلاد وأحوالها عارفاً بمصالحها وأثارها حتى يستطيع إعطاء الصورة الحقيقية للبلاد لزارعها الأجانب لذلك إشتراط توافر المؤهل العلمي فضلاً عن إجادته للغات .

(١) انظر موقفاً . . التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر . الطبعة الأولى . ١٩٩١ . ص ٥٢ وما بعده . ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) لئذكرة الانضمام للقانون رقم ١٩٦٥/٢٧ - المبرمة الرسمية في ١٩٦٥/٦/٩ - العدد ١٦٦ .

(٣) الهيئة افسعركا عن السياحة في مصر آنذاك عند صدور القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ بشأن لمرشدين السياحيين .

وكانت تتبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

وفيما يتعلق بالطلقة التي كانت تعمل في هذه المهنة قبل صدور القانون رقم ٢٧/١٩٦٥ ورتبت حياتها وصحتها على هذا العمل ولا تتوافر فيها الشروط الواجبة بالنسبة للإرشاد السياحي فقد رأى الإنقاء عليهم على أن يقتصر عمل أفرادها في مرافقة السائح في تنقلاته دون أن يكون لهم حق تولي شرح المعالم التاريخية والعلمية والأماكن الأثرية وهم فئة الإدلاء السياحيين - أسوة بما أتبع بالنسبة للتشريعات المنظمة لباقي المهن لما لهم من حق مكتسب وأوقف صرف تراخيص أدلاء حتى تتم تصنيفهم بالإلقاء ويضمحل الإلقاء التنزل أو العودة والسحب أو عدم التجديد في المعاد القانوني .

ومنذ عام ١٩٦٥ أوقف صرف تراخيص مرشدين سياحيين لغير المؤهلين .

ويجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٢٧/١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين أبقى بالقانون رقم ٢١/١٩٨٢ في شأن المرشدين السياحيين ونقابته .

ولنقابة المرشدين السياحيين الشخصية الاعتبارية مقرر جديدة بلغ للمقر الرئيسي للنقابة بمدينة القاهرة .

وأجاز القانون لمجلس إدارة النقابة العامة إنشاء نقابات فرعية بالمحافظات .

وقد تضمنت المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١/١٩٨٢ مجهزة من الأعداد حاصلها الدفاع عن مصالح المرشدين السياحيين ورفع مستواهم العملي وتطويع مهنة الإرشاد السياحي بما يكفل الصالح العام والعمل على تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التي تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الجهات التي يعملون بها وتوفير العمل للمرشدين السياحيين وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وإقتراح تعديل الحد الأدنى للآجور المناسبة للمرشد السياحي .

وقد حددت المادة ١٨ من القانون هيئاً للهيكل العضوية بالنقابة وهو أن يكون صاحب الشأن حاصلاً على ترخيص بمزاولة مهنة الإرشاد السياحي من وزارة السياحة .

وبينت المادة ٢٩ من القانون لجنة قيد الرهنيين المسلحين التي يجري تشكيلها من :

رئيساً

١- وكيل النقابة

أعضاء

٢ - عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس

وفي حالة رفض طلب القيد بقرار مسبب من اللجنة المشكلة بموجب المادة ٢٩ من القانون فإنه يجب إخطار صاحب الشأن بذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار بخطاب موسى عليه بعلم الوصول .

ويقوم مقام الإخطار تسلم صاحب الشأن ، الصادر ضده القرار ، بإيصال يوقع عليه ^(١) منه .

هذا وقد اعتبرت المادة ٢٩ المشار إليها فوات ستين يوماً ^(٢) دون رد النقابة على طلب القيد بمثابة قراراً بقبوله .

أما من حيث إجراءات التظلم من قرار رفض طلب القيد فقد أجازته المادة ٣١ من القانون وبُينت إجراءاته على النحو التالي :

١ - أن يقدم التظلم إلى مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المتظلم به .

٢ - أن يفصل مجلس النقابة في التظلم بعد تكليف المتظلم بالحضور إلى النقابة بخطاب موسى عليه لسماع أقواله .

٣ - يحظر على لجنة القيد التي أصدرت قرار الرفض حضور جلسة سماع أقوال المتظلم .

٤ - وجوب صدور القرار في التظلم بأغلبية ثلاثة أعضاء من مجلس النقابة على الأقل ^(٣) .

وقد أجاز المشرع بمقتضى المادة ٣٢ من القانون إعداد جداول لقيد الأعضاء العاملين

(١) هو أنه أن يكون التوقيع من صاحب الشأن الصادر ضده القرار شخصياً .

(٢) من تاريخ تقديم الطلب إلى النقابة .

(٣) يشكل مجلس النقابة العامة من القيد وثمانية أعضاء تتصميم الجمعية العمومية من بين أعضائها ، ويتم الانتخاب بالإقتراع السري (م/٥١) ، أما مجلس النقابة الفرعية فيؤلف من رئيس واربعة أعضاء ، تتصميم الجمعية العمومية للفرعية الفرعية بالإقتراع السري (م/٦٢) .

وجداول أخرى لنقد الأعضاء غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة للمضو العامل أن يطلب . في حالة تركه العمل بالإرشاد السياحي . نقل اسمه إلى جداول غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة لوزارة السياحة . وهي إجازة محل نقد ولا تؤخذ مصلحاً لها واعتبارها مصلحاً في صميم العمل التنظيمي النقابي أن تطلب نقل اسم المضو العامل إلى جداول الأعضاء غير العاملين في حالة عدم تجديد الترخيص بمزاولة المهنة أو عند إنفاذه لسبب من الأسباب المنصوص عليها قانوناً

وإعصا للقواعد العامة في طرق الطعن في القرارات الإدارية . أثناء المخرج الإخصاص للقضاء الإداري بالطعن أمامه في صحة إنفاذ جلسات الجمعية العمومية^(١) وفي القرارات الصادرة منها خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها^(٢) .

أما الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون^(٣) فيكون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان المضو الصادر ضده بالقرار التأديبي أمام محكمة القضاء الإداري^(٤) .

٤٨ - مكاتب السياحة الداخلية :

إنشئت مكاتب السياحة الداخلية بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٠/٢١٢^(٥)

والمكتب السياحي الداخلي هو الجهاز الذي يمثل وزارة السياحة في المحافظات المختلفة .

(١) لم تضمن المادة ٤٦ من القانون أجلاً يكون من حق المضو الطعن (أو الأعضاء الطاعين) خلاله فيه الطعن .

(٢) م ٤٧ من القانون .

(٣) انتهى أو الإنذار أو الطلب من جدول النقابة دون المساس بالحق النقابي المستحق .

(٤) أجاز القانون - أيضاً - للنقيب أن يطعن في قرار مجلس النقيب أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وهو التفسير الأصح الذي يرى الأخذ به لأن النقيب لا يطعن بالقرار النقابي بمصلحة كونه الرئيس الإداري للنقابة .

(٥) الواقع انصريه . العدد ٩٩ في ١٩٧٦/٥/٢ .

وينشأ مكتب السياحة الداخلي بقرار من وزير السياحة يختص بالعمل أساساً في نطاق الإقليم الذي أنشئ فيه .

ويجوز بقرار من وزير السياحة مد نشاط المكتب إلى مناطق أخرى بالإضافة إلى منطقة العمل الأصلية .

هذا ويختص مكتب السياحة الداخلي بتنفيذ السياسة العامة لوزارة السياحة في منطقة عمله بالتعاون المباشر مع جميع الأجهزة الموجودة بالمحافظات والإشتراك فيما تقوم به من خدمات ومعارف النهرس بالأقاليم من كافة النواحي السياحية .

وبموجب المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢١٢ / ١٩٧٠ وأجابه مكتب السياحة الداخلي على النحو التالي :

١ - تقدم كافة المساعدات للساح الأجانب والمواطنين وتذليل ما قد يعترض زيارتهم للأقاليم من صعاب ومشكلات فور حدوثها مع الاتصال عند الحاجة بالجهات المعنية وبصفة عامة اتخاذ كافة ما يلزم لرفع كفاءة الخدمة السياحية في الأقاليم وتنشيط حركة السياحة به سواء بالنسبة للأجانب أو المواطنين .

٢ - خلق وتنمية الوعي السياحي بين المواطنين وتنشيط السياحة الداخلية بين مختلف الأقاليم لكافة قطاعات الشعب وتنظيماته المختلفة وحثها على تنظيم الرحلات بتقديم التسهيلات والتخفيضات المناسبة . وكل ذلك بالتعاون مع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة .

٣ - تمثيل الوزارة في مجلس الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بما يحقق رقابة الوزارة ومقارنتها لأعمال تلك المجالس وقراراتها بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته .

٤ - تحقيق الاشراف والرقابة على المحال المصانة السياحية والفنادق وشركات السياحة والمرشدين السياحين بهدف رفع مستوى الخدمة السياحية ، على أن يتم ذلك بإشراف وكالة الوزارة للمشؤون الفنية في إطار السياسة العامة التي تضعها وكالة الوزارة لشؤون الرقابة السياحية .

٥ - تحقيق التناسق بين كافة الأجهزة العامة في الحقل السياحي بالاتفاق بما يكفل تضامير الجهود ويبلغ الأهداف المرسومة .

٦ - الحفولة بضيوف الوزارة الأجانب وكبار الشخصيات والإشراف على تنفيذ البرامج المدة لزيارتهم ومرافقتهم اذ دعت لذلك الحاجة .

٧ - تقديم كافة البهانات عما يطلبه السائحون وتزويدهم بالعرائض والنتبرات والمطبوعات والعناية بمواطن شكاوهم والعمل على رفع أسبلها وأحالتها إلى الجهات المختصة اذا لزم الأمر مع ملاحظة ما يتخذ حيالها من تصرفات .

أما عن رئاسة مكتب السياحة الداخلي فيتولاها مدير يختاره وزير السياحة من بين من ترشحهم لجنة مكونة من وكيل وزارة السياحة المختص وكل من مدير عام السياحة الداخلية وصراف عام المكاتب الداخلية . ويعاونه عدد من العاملين يختارهم وكيل وزارة السياحة المختص من بين من يرشحهم مدير إدارة المختص .

وبمقتضى المادة الرابعة من القرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية الصلوة
الواجب توافرها فهم من مقرر مكتب السياحة الداخلي كما يلي :

- ١ - أن يكون ممن لهم خبرة في الشؤون السياحية .
- ٢ - أن يكون على قدر كاف من المعرفة بالمعلومات العامة
- ٣ - أن يجيد إحدى اللتين الإنجليزية أو الفرنسية .
- ٤ - أن يتمتع بشخصية قوية ومظهر لائق وسلوك يجمع بين اللياقة وقوة الإقناع مع الحلق الإجتماعي وحسن التصرف حيال الأوساط المختلفة .
- ٥ - أن تتوافر لديه الدراية الكافية بالنواحي المالية والإدارية .

أما باقي العاملين بالمكتب فيخترط فهم توافر الخبرة في شؤون السياحة كل في مجال تخصصه في العمل المنوط به فضلا عن التمتع بحسن المظهر والتصرف وحسن السلوك . هذا فضلاً عن إجادة

إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بالنسبة للعاملين في مجالات الملاحظات العامة والإستعلامات .

وحده المادة الخامسة من قرار إنهاء مكاتب السليمة الداخلية وأجهز مدير المكتب على النحو التالي :

- ١ - تنفيذ الخطة العامة لوزارة السياحة في نطاق الإقليم الذى أنشئ فيه .
 - ٢ - الإشراف الكامل على جميع العاملين معه وفى المكاتب الفرعية التابعة لوزارة السياحة فى دائرة الإقليم السياحى ويتولى توزيع العمل فيما بين العاملين كل حسب تخصصه مع توجيههم إلى ما يحقق صالح العمل .
 - ٣ - مراجعة أعمال المكتب من النواحي الفنية والمالية والإدارية ومتابعتها ويقوم المدير بدور ضابط الإتصال بين الإدارات العامة بالوزارة وبين من يتبعها من العاملين معه بالمكتب .
 - ٤ - تمثيل الوزارة فى مجالس المحافظة والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة واللجان المتعلقة بالسياحة المؤقتة منها والدائمة .
 - ٥ - البت فى الأمور والمشاكل العاجلة التى تعترض المكتب ولا تحتمل التأجيل مع إخطار وزارة السياحة بما أتخذ فى شأنها من إجراءات .
- أما عن مدة العمل فى المكتب فتكون حسب ظروف كل إقليم .



المبحث الثاني

تحديد المنشآت السياحية والفندقية (١)

٤٩ - تمهيد :

قد يسود الاعتقاد أنه بصور التشريعات المنظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر ، فإنه لا يوجد ما يطلق عليه بالفندق السياحي والفندق غير السياحي أو المطعم السياحي والمطعم غير السياحي ، بيد أن هذا التصور يجهل الحقيقة . فإنه وإن كان قسّمون المحال العامة والمحال العامة غير السياحية ، كما لم يفرقوا بين الملاهي السياحية والملاهي غير السياحية إلا أنه بصور القانون رقم ١٩٧٣/١ - المعتر الشريعة العامة للمنشآت السياحية والفندقية والفولالين والقرارات اللاحقة له تأكدت تلك التفرقة وتباورت في قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ الذي فوض المحافظين كل في اختصاصه بالإختصاصات الآتية :

(الإختصاص الأول)

تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والبوليفيات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً المعدة لبيع المأكولات والمشروبات .

(الإختصاص الثاني)

تحديد أجور المبيت في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يساثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً .

(الإختصاص الثالث)

الإلتزام بالإعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات وأجور المبيت المشار إليها في الإختصاص الأول والإختصاص الثاني .

(١) انظر موقلتنا (التنظيم القانوني للعامل بالنقل الجوي في المنشآت السياحية والفندقية) . سبقت الإشارة إليه .

(الإختصاص الرابع)

إستصدار أو تجديد تراخيص الفنادق والبنسونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المخصصة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً وكذا المطاعم والمقاهي وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

ويترتب على التفرقة المتقدمة أن (**شرطة السياحة والأثر**) أصبحت مختصة (**لجميعها** **بمكانها**) - دون غيرها من إدارات الشرطة النوعية الأخرى كشرطة الآداب وشرطة المصنفات الفنية وشرطة البلدية - بالبحث عن الجرائم التي تقع في المنشآت السياحية والفندقية ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى .

ومن ثم فإن (**شرطة السياحة والأثر**) تباشر الضبطية القضائية ذو الإختصاص الخاص . وبعبارة أخرى فإن ضباط شرطة السياحة والأثر ، يلتصق بحكم المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ ، أصبحوا يقومون بوظيفة الضبطية في الجرائم السياحية دون غيرهم .

ونحن نرى أنه وإن كان من حق الشرطة دخول المنشآت السياحية والفندقية لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها ^(١) ، فإن هذا الحق قاصر ، لطبيعة المنشآت السياحية ، على ضباط شرطة السياحة باعتبارهم أكثر تمرساً وإحكاكاً بالنشاط السياحي .

ونجد الإشارة إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تأخذ حكم المساكن في الأوقات التي لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها . والمبرة بالواقع بصرف النظر عن فتح الباب أو غلقه .

(١) حكم بأنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . إلا أن ذلك لا يقتضي منهم التعرض للاشتباه المنفصلة غير الطاهرة ما لم يدرج الشاهد بحسه وقبل التعرض لهاكتة ما فيها من مواد مخطورة مما يجعل جريمة إحراقها في حالة تلبس اليكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على ما للشخص من حق في إزدياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح فيها (نقص ١٩٥٢ / ٧ و ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٨) .

كما أن دخولها قاصر على المكان الذي يسمح للجسمور بالدخول فيه ، فلا يجوز تجاوزه إلى محل السكن أو المكتب ^(١) .

كما أن دخولها مقيد بالفرض الذي قصد تحقيقه ، وهو مراعاة تنفيذ القوانين والقرارات المعمول بها ، فلا يتجاوزها إلى التفتيش عن مخدر مثلاً ، ولا كان الضبط باطلاً ، وسيان أجرى التفتيش في الفندق أو على شخص وجد به ^(٢) .

وليس المادة ٤٢ من القرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٢ بجري سريته كما يلي :

يحظر في المنشآت الفندقية والسياحية ارتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة باحياء أو الآداب أو التواضع عنها . كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يصلون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقعنين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

٥٠ - المحال العامة غير السياحية . إجمالاً :

سبقت الإشارة إلى أنه بصدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ فوض المحافظين كل في دائرة اختصاصه بالإشراف على الفنادق والبنسومات والمطاعم والمقاهي والبوليفوهات وغيرها من المحال العامة غير المقفلة سياحياً .

فالمحال العامة غير السياحية تخضع للقانون رقم ١٩٥٦/٢٧١ ^(٣) باعتباره الشريعة العامة لها .

(١) العميد د. محمود مصطفى . شرح قانون الإجراءات الجزائية . المجلد ١٨٨ ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) لقرار نفس جنائي ١٩٢٥/٣/٤ مجموعة القضايا الفلسطينية ج ٢ رقم ٢٤٢ ص ٢٤٤ ونفس جنائي ١٩٣٧/١٢/٢٢ ج ٤ رقم ١٢٦ ص ١١٨ .

(٣) القرار رقم ٨٨ مكرر (ج) في ١٩٥٦/١١/٣ .

ونصت المادة الأولى من القانون المشار إليه على أن تسرى أحكامه على نوعين من المحال العامة .

فالنوع الأول يشمل المطاعم والمقاهى وما يماثلها من المحال المدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها فى ذات محل .

أما النوع الثانى فيشمل الفنادق والوكال والبنسونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من المحال المدة لإيواء الجمهور على إختلاف أنواعها .

٥١ - المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية :

صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ محدداً المنشآت الفندقية والسياحية التى تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحى .

فاعتبرت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ المنشآت الفندقية :

الفنادق والبنسونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والباخر السياحية وما إليها من الأماكن المدة لإقامة السياح ، وكذا الإستراحات والبيوت والعقق المفروشة التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة (١) .

وقد أصدر وزير السياحة مجموعة من القرارات الوزارية خاصة بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية (٢) وقواعد تصنيف الفنادق السياحية (٣) وقواعد توصيف قرى

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران اندنى رقم ١٩٧٦/٩٥ بشأن تحديد العقق المفروشة التى تجبر منشآت فندقية وإجراءات الترخيص بها .

الوقائع المصرية - العدد ١٥٥ فى ١٩٧٦/٧/٥ .

أنظر مؤلفنا (موسوعة قوانين السياحة) ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٨٢ . وقدخل أيضاً تحت المصداق المنظم ، بإحدياره كد جاء مثلاً لا حصراً ، الفنادق لفنتظة والطارات اليوم .

(٢) القرار رقم ١٨١ / ١٩٧٣ .

(٣) القرار رقم ٢٦ / ١٩٨٢ .

الاجازات السياحية^(١) ومواصفات لتقديم الفنادق العائمة^(٢) ومواصفات تقديم الخدمات السياحية^(٣).

وأعتبرت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذات القانون **الفصل السياحي** :

الاماكن المدة أساساً لتقديم المأكولات والمشروبات لإستهلاكها في ذات المكان كالمطعم الهواة والكازينوهات والحانات والمطاعم والتي يصدر بتعديدها قرار من وزير السياحة .

وتحسب أن تعبير (المطاعم) يتسع مدلوله بحيث يشمل المطاعم الثقافية والمطاعم العائمة والمطاعم المشغلة ، وتندرج أيضاً تحت العائمة المطاعم الثقافية والمطاعم العائمة المتقلة كذلك التي تقدم وجباتها في رحلات نيلية أو بحرية .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٤٣ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفات كافتريات المطارات ونوادي الغوص^(٤) .

والمرشح أضاف الفئة الثالثة من الشركات السياحية (شركات النقل السياحي) إلى المنشآت

(١) القرار رقم ٨٠ / ١٩٨٩ .

(٢) القرار رقم ٨٠ / ١٩٩٠ .

(٣) القرار رقم ٨٢ / ١٩٩٠ .

(٤) تخضع أنظمة السياحة في فرنسا للقرار الصادر في ٨ / ١٠ / ١٩٩٥ الذي حدد فئاتها من (وحدة واحدة) إلى (أربع نجوم ممتازة) .

أما الفنادق في فرنسا فينظمها القرار الصادر في ١٦ / ٩ / ١٩٧١ .

كما يوجد في فرنسا (Les Restoroutes) التي تقدم لملاكها جميع أنواع الخدمات . وتتضمن مطاعم وحلات وفنادق كخدمات متكاملة .

الطرق .

Cristini (Elisabeth) . Code des Hôtels , Restaurants et D bits de Boissons , Paris , 1986 :

(Les autoroutes actuelles offrent   leurs usagers toutes sortes de services au fil des  tapes , et notamment des restaurants bars et h tels sont install s sur les autoroutes)

السياحية ينص في نهاية الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها على أن **تعتبر متشابهة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نهلية أو بحرية والتي يصدر بتصميمها الرالي من وزير السياحة .**

أما **الشركات السياحية** فقد نظمها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨^(١) وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

فالبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تتضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى** التي تقوم بتنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر السياحية** ، فأعتبرها البند الثاني من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** ، وهي التي تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الائمة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحي** وهي من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** وهي تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

وفوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تصل بسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها في البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاءً مماثلاً بإستثناء وسائل النقل السياحي التي اعتبرها **(متشابهة سياحية لفئة ذاتها)** ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حجب عنها الإعفاء الضريبي ولم يحجب عن وسائل نقل السائحين التي تمتلكها - الأمر الذي نراه **إخفاً** - بهذا **المسألة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً لا هي النشاط السياحي .**

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (تلغ) في ١٩٨٣/٨/١١ .

٥٧ - المنشآت السياحية والتنشآت الإستثمارية :

أدخل المشرع في قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨٩/١٥٢١ (**النشاط السياحي**) واعتبره من الأنشطة الإستثمارية التي تخضع لنظام الإستثمار الداخلي ^(١) .

وقد نصت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٩٨٩/١٥٢١ بشأن اللائحة التنفيذية على اعتبار الأنشطة السياحية المختلفة وجميع الأنشطة المكتملة والمتصلة والمترتبة بها من الأنشطة الإستثمارية الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ .

ويعتبر النشاط السياحي نشاطاً استثمارياً . بداهة . إذا خضع المشروع القائم بالنشاط لقانون الإستثمار وفقاً لموافقة الهيئة العامة للإستثمار الصادرة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وتأسساً على ذلك . فالمنشآت الفندقية والمنشآت السياحية والشركات السياحية الواردة في القانون رقم ١٩٧٢/١ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ١٩٨٢/١١٨ بشأن الشركات السياحية . تعتبر من المجالات التي يجوز الإستثمار فيها والتجمع . من ثم . بالمزايا والإعفاءات الواردة في قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ ولائحته التنفيذية التي نذكر منها ما يلي :

١ - لا يجوز تأميم المشروعات الإستثمارية أو مصادرتها . كما لا يجوز حجزها على أموالها أو الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التفتت أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم من القضاء .

٢ - تعفى أرباح المشروعات الإستثمارية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال .

(١) وإن كنا نرى إمكانية إقامة المشروعات السياحية الإستثمارية في المناطق الحرة وفقاً لنظام الإستثمار في المناطق الحرة الذي تنظمه أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٩٨٩/٢٢٠ وأحكام الباب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون الإستثمار الصادر بالقرار الوزاري رقم ١٩٨٩/١٥٢١ .

٣ - تعفى الأرباح التي توزعها المشروعات الخاصة لقلوبن الإستثمار من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقلوبة ، ومن الضريبة العامة على الدخل (١) .

٤ - تعفى رؤوس أموال المشروعات الإستثمارية أياً كان شكلها القانوني من ضريبة الدمغة النسبية .

٥ - تعفى من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث أو المستحق في رأس المال المستثمر في شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم في المشروعات الإستثمارية .

٦ - تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس المشروعات الإستثمارية . وكذلك جميع المقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .

وفيما يتعلق بدة الإعفاء فهي - كقاعدة عامة - خمس سنوات (٢) تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

يهد أنه يجوز أن تمتد مدة الإعفاء المشار إليها لمدة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناءً على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لمجال عمل المشروع الإستثماري وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وفي تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وفي جميع الأحوال (٣) يزداد الإعفاء المقرر للمشروعات الإستثمارية مدة ستين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪ (ستين في المائة) . ولا يدخل في حساب هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني . وتكون هيئة الإستثمار هي الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة .

(١) ويخضع لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة مائتة في دول المستثمر الأجنبي أو الدول التي يحول إليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

Reciprocity Principle

ويعر تطبيق دقيق مبدأ المتبادلة بالمقابل

(٢) شلتها شأن المشروعات السياحية غير الإستثمارية . مع مراعاة عدم فتح الشركات السياحية غير الإستثمارية بالإعفاء الضريبي إلا ما أجاز منها (وسائل نقل) للخدمة متفلاً سياحية لخدمة بناتها .

(٣) ولحقن قديم أنه من سياق الفقرة السابقة من إتاحة الحافدة عشر من قانون الإستثمار أن إستعداد الإعفاء مدة ستين إسماعين وجوبى سواء بعد مرور الخمس سنوات الأولى للإعفاء ، أو بعد مرور العشر سنوات الأولى للإعفاء في حالة من الإعفاء خمس سنوات جديدة من خلال الرخصة للمعوضة لجيش الوزراء في الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشر من القانون .

ويجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار أضعف الترسّط في المشروعات الإستثمارية للإعفاءات الضريبية السابق الإشارة إليها وبذات المدد والقروط .

والمقصود بالتوسع الزيادة في رأس المال التي تستعمل في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة لتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع كما كان يستعمله أو يقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة (١) .

وقد تضمنت المادة السادسة عشر من قانون الاستثمار إعفاءً إضافياً بنسبها على أن تتلّى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التي يوزعها المشروع الإستثماري وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية (٢) حصة الممول في رأس مال المشروع الإستثماري وذلك بعد إقتضاء مدد الإعفاء السابق الإشارة إليها .

أما إذا كان المشروع الإستثماري إتخذ شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام ويتم الإكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها ، فإن حصة الـ ١٠٪ المشار إليها في المادة السابقة تزداد إلى ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الإستثماري .

وأخيراً فإن للخبراء والماملين من غير المصريين القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات الإستثمارية أن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجر والمرتبات والمكافآت التي يحصلون

(١) ويسري حكم الفقرة ثالثاً لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون الاستثمار (١٩٨٩/٧/٢١) وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستعمل في تصويب الهيكل التمويلي للمشروعات القائمة - عند هذا القانون - وفقاً للتوفيق التي يحددها مجلس إدارة هيئة الإستثمار .

(٢) انشروخ خاتمة التوفيق في الصيغة في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون إذ عبر بلفظ (القيمة الأصلية لحصة الممول) - فالصحيح تغييراً هو (القيمة الاسمية لحصة الممول) وهو ما عبر عنه في الفقرة الثانية من ذات المادة بقوله (القيمة الاسمية لحصة المساهم) - فإن كنا نرى أن المساهم في شركة المساهمة لا يملك حصة Quota وإنما سهماً Share .

عليها من مصر في حدود ٥٠٪ من مجموع ما يتقاضونه . ويجوز لمجلس إدارة هيئة الإستثمار - لإعتبارات يقدرها - أن يأذن في تجاوز هذه النسبة في حالات معينة .

وتعفى من الضريبة العامة على الدخل - المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤدبها المشروعات الإستثمارية للعاملين بها من غير المصريين . إذا لم يتجاوز مدة عملهم في مصر ستة متصلة .

هذا وقد إستثنت المادة ١٨ من قانون الإستثمار المشروعات الخاضعة له ، ومنها المشروعات السياحية بدالة ، من الخضوع لبعض أحكام القانون رقم ٩٧/١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي حيث نصت على أنه إستثناءً من أحكام القانون رقم ٩٧/١٩٧٦ يكون للمشروع الحق في فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي وفي البنوك المسجلة ^(١) لدى البنك المركزي وتحديد الالاقة التنفيذية للقانون موارد وإستخدامات هذه الحسابات .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى هيئة الإستثمار في نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الإستخدام قد إلتزم بالأغراض المقررة في قانون الإستثمار .

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار المصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٥٣١/١٩٨٩ الأحكام العامة لحساب المشروع الأجنبي في الفصل الأول من الباب السادس من اللائحة .

(١) تجدر الإشارة إلى أن انشعر في القانون رقم ٩٧/١٩٧٦ ولائحته التنفيذية الجديدة المصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٧/١٩٩١ للعدالة بالقرار الوزاري رقم ١٩٩١/١٩٩١ استخدم تمثيل المصارف المعتمدة التي يكون من حقها وحدها إصدار الإستثمارات لنصرية . لما (البنوك انسجلة) لمحتظير عليها إصدار تلك الإستثمارات وهو أمر أدى إلى إذلة بعض مديري الشركات السياحية وأنشأت القندية والإستثمارية بأحكام قضائية نظراً لإستخدامهم البنوك انسجلة في إيجاع حيلة النقد الأجنبي لفصل من الخدمات القندية والسياحية التي يقدمونها . **فانك** ضرورة رافع هذا التناقض وتوحيد التشريعات واللائحة المستعملة لحماية المستثمرين سواء كانوا مصريين أم عرب أم أجانب .

٥٣ - الشركات السياحية غير الإستثمارية :

سبقت الإشارة^(١) إلى أن القانون رقم ١٦٧٤/١ حدد المنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

كما سبقت الإشارة إلى أن الشركات السياحية نظمتها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حيث حددت فلتها وما تقوم به من نشاط .

والشركات السياحية غير الإستثمارية لا تتمتع بإعفاء ضريبي ، وإنما يمنح المشروع إعفاء ضريبياً لوسائل النقل التي تمتلكها هذه الشركات لمدة خمس سنوات ، من تاريخ بدء مزاولة نشاطها .

والمقصود بوسائل النقل - تلك المخصصة لنقل السائحين كسيارات المهيوزين والميكروبسات والأتوبيسات^(٢) وفقاً للشروط والمواصفات التي تحددها وزارة السياحة .

هذا وقد رخصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي للمنشآت السياحية بقبول النقد الاجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات^(٣)

وتلتزم الشركات السياحية غير الإستثمارية ، شأنها شأن جميع المنشآت السياحية غير الإستثمارية ، بإسترداد كافة ما يزول إليها من نقد أجنبي يمثل قيمة خدمات سياحية أديت في مصر وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأدية الخدمة السياحية^(٤) . وذلك وفقاً لشروط وأوضاع التجنب المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي^(٥) .

٥٤ - الشركات السياحية الإستثمارية :

سبقت الإشارة إلى المزايا والضمانات والإعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الإستثمارية ، والتي من بينها الشركات السياحية ، حيث نص المشرع على اعتبار قطاع السياحة من مجالات الإستثمار وفقاً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية .

(١) انظر البند (٥١) من الكتاب .

(٢) ويندرج تحت وسائل النقل أيضاً الأتوبيسات الصغيرة والفاطرات .

(٣) انظر ملحق (١) من البند (٥١) من الكتاب .

(٤) ٨٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .

(٥) المواد من ١٢٤ إلى ١٢٦ من اللائحة .

ولذلك وإن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٧/١٩٩١ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٩٩١/٤٩١ قد أعفت شركات السياحة والنقل السياحي الخاصة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ من تجنيب محصلاتها بالنقد الأجنبي في (حساب تجنيب / سياحة) ومنحتها الحق في الإحتفاظ بكامل حصيلتها من النقد الأجنبي في حساباتها المفتوحة طبقاً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية . إلا أنها تلتزم بحاسبة كافة الأجانب عن الخدمات المؤداة لهم بوسيلة دفع مقبولة بالمعاملات الأجنبية . كما أنها تلتزم بتجنيب إسترداد محصلاتها بالنقد الأجنبي ومحرير إستمارة مصرفية (س) حيلة الخدمات السياحية بقيمة ما يستحق لها مباشرة بالنقد الأجنبي عن كافة الخدمات السياحية المؤداة للأجانب في مصر خلال الأسبوع الأول من كل شهر عن الخدمات المؤداة خلال الشهر السابق (١) .



(١) م ١٢٢ وم ١٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

الفصل الثاني
أركان النشاط السياحي

المنشأة الفندقية

وكالة السفر والسياحة

السائح

٥٥ - قصود :

تتمثل الحركة السياحية ، المحلية والدولية ، بإفراد مستخدمة عتق الرسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لها من فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وحضارية ، فأنشأت منظمة السياحة العالمية واتصفت المنظمات السياحية المحلية .

وقد سبقت الإشارة إلى الهيئات والمنظمات السياحية المحلية في المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني من هذا المؤلف .

وقد سبق لنا إصدار مؤلفنا (**الهيئات في المنظمات الدولية ومنظمات السياحة الدولية الحكومية وغير الحكومية**) إيماناً منا بأهمية صناعة السياحة وأهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتأسيساً على ذلك - فقد أصبح من الأهمية بمكان تحديد أركان النشاط السياحي . فالنشاط السياحي ، محلياً كان أم دولي ، يستلزم قيامه بتوفر ثلاثة أركان هي : السياح ، والوكيل السياحي ، والمنشأة الفندقية .

ونستخلص لكل ركن مبحثاً مستقبلاً .

ولما كانت العلاقة بين الأركان المتقدمة « علاقة محورية » ، لذلك رأينا تخصيص مبحثاً مستقلاً « للهيئات الفندقية » .

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالتخصص
استاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون البحري
محكم دولي معتمد



إصدار المبدأ التشاركي للتحكيم
شركات سروق رأس المال رقم ٢/٩٥
شركات المشاركة التشاركية الأوراق المالية

الدكتور عادل محمد خير

المحامي بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي

محكم دولي معتمد

مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

التابع للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي UNCITRAL

رئيس جمعية البحرا المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص

عضو مجلس إدارة جمعية المحكمين العرب والأقاليم

مظاهر الاتفاق

والاختلاف

بين التشريعات العربية

للتحكيم التجاري

المحلي والدولي



دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم في

مصر - سلطنة عمان - تونس

الطبعة الاولى - أكتوبر ١٩٩٧

توزيع

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

القاهرة

ت : ٣٩٢٦٦٣١

المبحث الأول

المسائل

٥٦ - تعريف السائح :

السائح تعريفاً هو الشخص الطبيعي ^(١) الذي يتنقل براً أو بحراً أو جواً من الدولة التي يحمل جنسيتها أو الدولة التي يقيم فيها عادة إلى دولة أو دول أخرى بمقابل مادي ، لمدة مؤقتة مطلق عليها مسبقاً بهدف زيارة معالم هذه الدولة أو الدول أو المشاركة في المؤتمرات المنعقدة بها أو للعلاج أو الاستشفاء في مراكزها الطبية والصحية أو ممارسة الرياضة أو مشاهدة المهرجانات أو الدورات أو المسابقات المقامة فيها ^(٢) .

ويستفاد من التعريف المتقدم أن السائح لا يتمتع بجنسية البلد المضيف أي أنه أجنبي الأمر الذي يستلزم معه تحديد مركزه القانوني دولياً ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ، وصحلياً ، وفقاً لأحكام القانون المصري في شأن دخول وإقامة الأجانب بها .

وقد سبقت الإشارة إلى أن السائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة حق الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولي العام بالتزامات يشرعها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع في تمهدها لحقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسمة بمقتضى مآلها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تتقيد بالتزامات دولية تعهدت بها في اتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول ، ومعبارة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم ((العهد الأدنى لتمتع الأجانب بالمعاقلة)) ^(٣) أو ((العهد الأدنى لمعاملة الأجانب)) ^(٤) الذي يكفله القانون الدولي والإتعرض للمسئولية الدولية .

(١) فالشخص الاعتباري لا يصلح أن يكون سائحاً .

(٢) قرن تعريفاً للسائح بالتعريف الذي ينتهي إليه أنظار العالي للسياسة الذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة والمنعقد في روما من ١٩٦٢/٨/١٩ إلى ١٩٦٢/٨/٢٩ حيث عرف السائح بأنه (أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيها على وجه الإعتياد ، لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها ، ولعدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على إثني عشر شهراً) سلسلة دراسات الجائز القومية المتخصصة ، السياحة في مصر دراسات وتوصيات ، طبع ١٩٨٢ ، ص ٣٩ و ٤٤ .

Le minimum de droit des étrangers .

(٣)

Le traitement minimum de l'étranger .

(٤)

كما يستفاد من التعريف للتقدم ، أن السائح يتنقل من دولة إلى أخرى للزيارة أو للملاحة أو لمساعدة للهرجانات يكون بمقابل مادي ، فهو يتحمل نفقات سفره بحراً أو جواً أو براً ، وكذلك نفقات إقامته في فنادق البلد المضيف ، وكذلك نفقات إنتقاله داخل البلد ، وغير ذلك من الإلتزامات المالية المرتبطة برحلته وتندرج معها وجوداً وعدمها بصرف النظر عن الصلة التي يتعامل بها خلال رحلته .

كما يستفاد ، أخيراً ، من ذات التعريف ، أن رحلة السائح دائماً متفق عليها ومخطط لها مسبقاً من ناحية ، وأن إقامته في البلد المضيف مؤقتة من ناحية أخرى .

ولما كان القانون الدولي يوجب على كل عضو في المجتمع المالي أن يساهم في ترويج التعامل الدولي ، وتكثيف الأفراد من مختلف الجنسيات من تبادل المنافع والمصالح ، مع التوفيق بين الصالح القومي واعتبارات الأمن لكل عضو وبين مراعاة حد أدنى من الحقوق للأجانب المقيمين ، إقامة دائمة أو مؤقتة ، بإقليمه ، فقد رأينا من المناسب أن نقرر مطلباً خاصاً لكل من (١) مركز الأجانب في القانون الدولي ، و(٢) مركز الأجانب في القانون المصري .

المطلب الأول

مركز الأجانب في القانون الدولي (١)

٥٧ - المقصود بالأجنبي :

الأجنبي هو كل شخص لا تتوفر فيه الشروط اللازمة للتمتع بجنسية الدولة .

فالجنسية ، إذن ، رابطة سياسية ^(١) وقانونية ^(٢) بين الشخص والدولة تترتب عليها آثار

(١) د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم . الطبعة الثالثة . ١٩٦٨ .

د . شمس الدين الوكيل . الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب . الطبعة الثالثة . ١٩٦٨ .

د . فؤاد رياض ود . سامية راشد . الوجيز في القانون الدولي الخاص . الجزء الأول . ١٩٧١ .

د . علي صادق أبو هيف . القانون الدولي العام . الطبعة الحادية عشرة . ١٩٧٥ .

م . محرز عبد التواب . الوسيط في شرح قوانين الجنسية والأجانب . الطبعة الأولى . ١٩٨٣ .

د . عز الدين عبد الله . القانون الدولي الخاص . الجزء الأول . الطبعة الحادية عشرة . ١٩٨٦ .

د . محمد السعيد الدقاقي . التنظيم الدولي . ١٩٩٠ .

د . نديم طلبة . المنع من السفر . موضوع حقوق الإنسان . المخرجات العامة . ١٩٩١ .

(٢) لأنها تربط الفرد بوحدة سياسية هي الدولة . ولأن أساسها سيطرة الدولة وسيادتها في محدد ركن من أركانها وهو شعبها .

طبعة ١٩١٧ ، الجزء ٨ ، Niboye Cours , (lien de puissance et de souverainete) .

(٣) لأنها تحكمها قاعدة قانونية وتترتب عليها آثار قانونية .

قانونية - ويسمى من يتمتع بهذه الرابطة وطنياً ويقابله من لا يتمتع بها وهو الأجنبي .

والدولة هي الشخص الوحيد بين أشخاص القانون الدولي الذي يتمتع الجنسية .

والرأى السائد في النقة القرنى وثلقه المصرى هو إعتبار الجنسية من أنظمة القانون العام .

ولقد جرى القضاء فى مصر على أن قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة بالقانون العام (١) .

وإعتبار الجنسية من المسائل التى ينظمها القانون العام . يجعل الدولة حرة فى مسائل جنسيتها . بيد أن تلك الحرية مقيدة بقواعد القانون الدولي وبالمعاهدات الدولية . وهو ما قررتة محكمة العدل الدولية فى ٦ إبريل عام ١٩٥٥ فى قضية (نوتنبوم NOTTEBOHM) . حيث خلصت فيه إلى :

أولاً : أن الجنسية تدخل فى الإختصاص الوطنى للدولة . أى فى المجال الخاص بها . ولأنه محل للدولة أن تنظم جنسيتها بتشريعها الداخلى . ولا محل فى المجال الداخلى للبحث من اليهود بفرضها القانون الدولي .

ثانياً : أن الأثر الدولي لممارسة الدولة حريتها فى سادة الجنسية وتكسها بجمع شخص بجنسيتها إزاء الدول الأخرى . هو أمرهم النظام الدولي . ويكون من المقبول إذن وجوب أن تقسم الجنسية التى يحتج بها فى المجال الدولي بطابع معترف به فى هذا النظام . ويبين من تقصى ما أخذت به محاكم التحكيم الدولية ومحاكم الدولة الضير (٢) . وما يؤيده الفقه . أن الجنسية التى يحتج بها فى المجال الدولي على تلك التى تبصر عن واقع الحال . مما يسمى ((بالجنسية الظاهية)) (٣) . بمعنى أنه ينبغى أن تكون الجنسية القانونية (٤) متفقة مع الصلات الواقعية التى

(١) مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإدارى ص ٥ . ص ٨٤ . حكم ٤ نوفمبر ١٩٥٠ .

نفس للمعنى بذات المجموعة . ص ٢١٠ و ٢١٨ . حكم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

نفس للمعنى بذات المجموعة . ص ٦ . ص ٤١٤ . حكم ٥ فبراير ١٩٥٢ .

(٢) لاية دولة غير المواطنين للتأخرين .

la nationalité effective ou active

(٣)

(٤) وهى الجنسية التى تسنها الدولة بتشريعها .

ترتبط الفرد بجماعة الدولة، أي بجمعيها . ذلك لأنه وإن كانت الجنسية رابطة قانونية بين الفرد والدولة ، إلا أنها تقوم في أساسها على رابطة إجتماعية وعلى تضامن فعلي في المعيشة والمصالح والمغاير . وتعميد الجنسية التي يعتد بها في المجال الدولي على وجه لا يتعارض مع مايقتره القانون الدولي من حرية كل دولة في تنظيم جنسيتها . لأنه ما دام من شأن هذه الحرية واختلاف الظروف السكانية والمصالح في دولة عنها في الأخرى ، إختلاف قواعد الجنسية من دولة إلى أخرى ، وما دامت الجنسية تهم العلاقات الدولية ، فإنه يتعين وجود طابع دولي للجنسية يعتد به في مجال هذه العلاقات . والقول بغير ذلك يجعل المحكمة الدولية أو محكمة دولة الغير تقف أمام جنسيتين تستند كل منهما إلى سيادة دولة وحرمتها في مادة جنسيتها ، مما لا تستطيع إزاءه حلاً ، وبما يعوق العلاقات الدولية) .

٨٨ - الحرية المقيدة للدولة في تنظيم مركز الأجانب :

لئن كان القانون الدولي لا يقيد أصلاً سلطان الدولة على رعاياها ، إلا أنه يقيد سلطانها على الأجانب المقيمين على إقليمها ، فعلى الدولة أن تحترم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - الحد الأدنى لامتتع الأجانب بالحقوق ^(١) الذي يكفله القانون الدولي وإلا تعرضت للمسئولية الدولية .

كما أنه وإن كان المجموع الدولي ككل حراً أدنى لامتتع الأجانب بالحقوق ، إلا أن مضمون هذا " الحد " ما زال غير منضبط المعالم ، واختلافات التي تتور حولته تنصدي المفاوضات الدبلوماسية ومعاكم التعكيم الدولية ومحكمة العدل الدولية للفصل فيها ^(٢) .

Le minimum de droit des étrangers

(١)

(٢) يجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية في تطور معاملة الأجانب والإحتراف لهم مركز قانوني منظم . ما أوردته الصيغة الإسلامية الثراء من أحكام تفصيلية في هذا الشأن . وللتصريح لتصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة يرى حقائق واضحة تسود معاملة المسلمين لغيرهم من النعمين والمستلبين . وذلك الحقائق خمس هي :- العدالة . والمعاملة بائناً ، والوفاء بالعهود ، والأخلاق . ونصرة الضعيف من غير نظر إلى جنسه أو لونه أو دينه . ويهتد في هذه الحقائق حماية الحريات الإنسانية خاصة حرية الإحتداد Liberté de confession وفتح الفتنة في الدين .

بيد أن الفقه دأب على العناية ببيان ما يكفله القانون الدولي للجانب من حقوق . انطلاقاً من وجوب إحترام الشخصية الإنسانية والإعتراف للشخص بالشخصية القانونية أينما كان . وقد رأى الفقه تفسير أحكام القانون الدولي العام وبيان تلك الحقوق على مدى المبادئ القانونية المعترف بها في الشعوب المتعدنية . بمعنى ^(١) أنه يتمحور في بيان كل مسألة من مسائل مركز الجانب البحث عن مستوى الإجماع العام الدول المتعدنية في معاملة الاجنبي . وذلك تطبيقاً للمبدأ السائد في القضاء الدولي وهو مبدأ " **المستوى العام للشعوب المتعدنية** " ^(٢) .

وبخلاصة القول ، لمئة من المجمع عليه أن الحقوق التي يتضمنها " المبدأ الأدنى " ترجع إلى الأصول الخمسة التالية -

- ١ - الإعتراف للاجنبي بالشخصية القانونية
- ٢ - الإعتراف للاجنبي بحقوقه المكتسبة .
- ٣ - الإعتراف للاجنبي بالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية .
- ٤ - الإعتراف للاجنبي بحق التناضى .
- ٥ - الإعتراف للاجنبي بحقه في الحماية الإدارية للدولة .

وقد تضمن أحدث ميثاق لحقوق الإنسان ، وهو **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** ، الذي وقعت عليه مصر بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ والصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية

(١) د. عز الدين عبد الله . القانون الدولي الخاص . النسخ السابق . سنة ١٩٧٧ . ص ٦١٦

(٢) Standard ordinaire des états civilisés
Verdross Règles international concernant le Traitement des étrangers. Recueil des
cours 1931

وقد قسم (VERDROSS) الحقوق التي لا غنى عنها للشخصية الإنسانية إلى خمس مجموعات هي -

- ١ - الشخصية القانونية والاعلية القانونية العادية كالحق في التملك والحق في الزواج .
- ٢ - الإعتراف للاجنبي بالحقوق الخاصة التي اكتسبها في دولته أو في دولة أجنبية أخرى وفقاً لخصرها .
- ٣ - الإعتراف للاجنبي بالحرية الشخصية كحرية العبادة والديانة وحرية التنقل .
- ٤ - الإعتراف للاجنبي بحق التناضى .
- ٥ - حماية الاجنبي حماية إدارية ضد عدوان الغير .

رقم ١٩٨٤/٧٧^(١) بالمواصفة عليه ، الأصول الخمسة المشار إليها ، حيث نصت المادة الثالثة من الميثاق على أن الناس سواسية أمام القانون وأن لكل فرد الحق في حماية متساوية أمام القانون .

كما نصت المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز إنتهاك حرمة الإنسان ومن حقه إحترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تمسفاً .

كما إعترفت المادة الخامسة منه صراحة بالشخصية القانونية لكل فرد حيث نصت على أنه لكل فرد الحق في إحترام كرامته والإعتراف بشخصيته القانونية ومحظر كافة أشكال إستغلاله وإستغلاله واستعباده خاصة الإسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والمقبوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المذلة .

كما تضمنت المادة السابعة على كفالة حق التقاضي الذي يشمل الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يشكل خرقاً للحقوق الأساسية المعترف له بها والتي تضمنتها الإتفاقيات والقوانين واللوائح والمعرف السائد .

ولقد تضمنت المادة الثامنة من الميثاق النص صراحة على الحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية حيث قررت حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام^(٢) .

وتضمنت المادة الثانية عشرة من الميثاق مجموعة من الحريات كحرية التنقل ، وحرية إختيار محل إقامته داخل دولة ما بشرط الإلتزام بأحكام القانون ، وحرية مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده .

كما تضمنت ذات المادة حظر طرد الأجنبي الذي دخل البلاد بصفة قانونية إلى أراضى دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون .

(١) الجريدة الرسمية ، المصدد ١٧ في ١٩٩٢/٤/٢٣ .

(٢) تجدد الإشارة إلى أن مصر وافقت على الميثاق بقرار رئيس الجمهورية لنشر إله في الميثاق بشرط التصديق مع تحفظين أحدهما خاص بالمادة الثامنة حيث قررت بأن يكون تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وعدم التنازع معها .

كما حرمت المادة المذكورة الطرد الجماعي للأجانب الذي يستهدف مجموعات عرقية أو عرقية أو دينية .

ومن جماع ما تقدم - فإن الإعراف بالشخصية الإنسانية للشخص يستتبع الإعراف له بحق التمتع بالحقوق ^(١) ، فالدولة تلتزم بمقتضى أحكام القانون الدولى العام بأن تحترم فى الأجانب كرامة الشخصية الإنسانية وبالإعراف لهم بالحقوق التى تكفل تحقيق هذه الغاية . والحقوق التى تعتبر مقومات الشخصية الإنسانية هى ما أسطلى على تسميته بالحقوق العامة ^(٢) أو الحريات العامة ^(٣) أو الحريات العامة للشخص الإنسان ^(٤) أو حقوق الإنسان ^(٥) أو حقوق الشخصية ^(٦) .

ومأذم المجتمع الدولى قد إعراف للأجنى بحد أدنى من الحقوق ، الأمر الذى يتعين معه تناول مسائل ثلاث بالدراسة هى -

أولاً : حق الاجنى فى دخول إقليم الدولة .

ثانياً : القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الاجنى فى إقليمها .

ثالثاً : الخروج الإختيارى والإجبارى للأجنى من إقليم الدولة .

٥٩ - حق الاجنى فى دخول إقليم الدولة :

إنه وإن كان للدولة أن تمنع دخول الأجانب ، بيد أنه ليس لها أن تمنع دخول الأجانب من جميع

Anzilotti,D.- Cours de Droit International, trad.G.Gidel . Paris . 1929 : (١)

(tout état est tenu envers les autres états de reconnaître à leurs nationaux respectifs la qualité de personnes, De sujet de droit , avec les conséquences de droit public et de droit privé que en découlent et de leur octroyer la protection juridique voulue par la reconnaissance de cette qualité).

droits publics (٢)

libertés publiques (٣)

libertés générales de personne humaine (٤)

droits de l'homme (٥)

droits de la personnalité (٦)

الدول متصاً عاماً^(١) باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي ، كما أنه ليس لها أن تمنح الأجانب من الدخول في إقليمها على أساس الجنسية فترفض رعايا دولة أجنبية معينة إذ أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين الدول ، مع مراعاة حقها في منع دخول الأجنبي إذا كان في دخوله خطر عليها من الناحية السياسية أو الأمنية أو الأدبية أو الصحية .

وللدولة أن تقيد دخول من تقبلهم سنوياً من الأجانب المتمتعين بجنسية واحدة^(٢) .

وللدولة أيضاً أن تضع قيوداً في قانونها الداخلي أو تتفق عليها في معاهدات دولية^(٣) .

وعند نشوب الحرب الحامية الأولى بدأت الدول في الأخذ بنظام جوازات السفر^(٤) وتأشيرات الدخول^(٥)

وتتعدد أنواع جوازات السفر ، فهناك الجوازات الدبلوماسية ، وتغطي لرجال السلك السياسي والدبلوماسي كالسفراء والوزراء المفوضون وأفراد البعثة الدبلوماسية^(٦) ، والجوازات الخاصة ، تغطي لمن يوفدون في مهمات رسمية كمندوبي الدولة في مؤتمر دولي ، وجوازات عادية ، ثم تذاكر المرور^(٧) التي تمنح عادة للأشخاص الذين ليست لهم جنسية ثابتة .

أما تأشيرة الدخول فهي تتضمن إذناً للأجنبي بدخول إقليم الدولة ، وبشرط أن يكون جواز

prohibition générale (١)

(٢) مثال ذلك : القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩/٥/١٩٢١ الذي يقضي بالآتي يتجاوز عدد الأجانب الذين يدخلون الولايات المتحدة سنوياً على ٢٪ من عدد الأجانب من ذات الجنسية المتمتعين بها .

Traité de commerce (٣) قد تكون اتفاقية تجارية

Traité d'établissement أو معاهدة إقامة

Traité d'émigration ou d'immigration أو معاهدة هجرة من الدولة أو هجرة إليها

Passeports (٤)

Visa d'entrée (٥)

(٦) أنظر الاتفاقية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والبروتوكول الخاص باكتساب الجنسية الملحق بها الموقعة في فيينا في ١٨/٤/١٩٦١ وانضمت إليها مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٦٩/١٩٦٤ المنشور بالعدد رقم ٢٢١ في ٢٥/١١/١٩٦٤ من الجريدة الرسمية .

Laisser passer (٧)

سفر سارياً وصحياً صادراً من الدولة التي يتبعها ، التي يرغب في القدوم إليها من إحدى قنصلياتها في الخارج ، وفقاً للأحكام المختلفة التي تضعها كل دولة في هذا الصدد .

وتتباين تأشيرات الدخول من حيث الفرض منها ، فمنها للعمل ، ومنها للسياحة .

ويجوز للدولة الدخول في معاهدة دولية الفرض منها إعفاء الأجنبي من الحصول على جواز سفر إكتفاءً بالبطاقة العادية لإثبات الشخصية أو من الحصول على تأشيرة دخول أو منهما جميعاً .

واللدولة أن تقرر مقابلاً مالياً للحصول على تأشيرة دخول في إقليمها بشرط ألا تفالئ في قدره بحيث يمكن إعتباره قهراً على دخول الأجنبي في إقليمها .

٦٠ - اللبيد المفروضة على الدولة في معاملة الأجنبي في إقليمها :

بعد حصول الأجنبي على تأشيرة الدخول في إقليم الدولة ، فإن المجتمع الدولي يكفل له حداً أدنى للتمتع بالحقوق خلال فترة إقامته في إقليم الدولة التي تلزم في مواجهة المجتمع الدولي بالاعتراف بالشخصية القانونية للأجانب ، وفي ذلك تأكيد لما قرره المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن " لكل إنسان حق الإعتراف بشخصيته القانونية في كل مكان " .

وقد سبقت الإشارة^(١) إلى أن الحقوق التي يتضمنها الحد الأدنى ترجع إلى أصول خمسة حاصلها الإعترف للأجنبي بالشخصية القانونية وبحقوقه المكتسبة وبالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية وبحقه في التقاضي وبحقه في الحماية الإدارية للدولة .

فمن حيث الإعتراف بحق الأجنبي المقيم في إقليم الدولة بالشخصية القانونية ، فإن ذلك يعنى الإعتراف له بإجراء جميع الأعمال القانونية اللازمة للحياة الفردية ، حيث يكون من حقه إبرام العقود التي تندرج في دائرة القانون الخاص ، ويكون من حقه الزواج وفي التصرف في أمواله عن طريق الهبة أو الوصية ، وينشأ له الحق في الميراث والتوارث .

ومن حيث الإعتراف للأجنبي بحقوقه المكتسبة ، فإن ذلك يعنى الإعتراف له بتملك

(١) انظر بند (٥٨) من الكتاب .

للمنقولات والعقارات إلا أنه للدولة ، محافظة منها على كيانها الإقتصادي والإجتماعي ، أن تحد من حقه في تلك بعض أنواع المنقولات والمقارنات ^(١) ، ما لم تكن قد أقرت بهذا الحق في معاهدة دولية .

والدولة ، وهي تمنح الاجنبي حق التملك ، تملك سلطة الإستيلاء ^(٢) على ما تملكه أو نزاع الملكية ^(٣) للمنفعة العامة أو تأمين ملكيته . بيد أن الدولة ، وهي تقارن هذه الإجراءات ، تلتزم بتعويض الاجنبي عن الإستيلاء ، أو نزاع الملكية أو التأميم تعويضاً عادلاً ولو كانت لا تقوم بدفع أى تعويض مقابل إتخاذ هذا الإجراءات قبل رعاياها .

ومن حيث الإعتراف للاجنبي بالحرية التي تتطلبها **الشخصية الإنسانية** ، فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة بالحرريات الأساسية لجميع الأفراد ، إلا أنه لم يحددها ، ولم يبين وسيلة حمايتها عند الإعتداء عليها ، فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ * **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** ^(٤) الذي تضمن ثلاثين مادة تقرر حقوق الإنسان تأسيساً على فكرة مثالية مشتركة تهدف إليها جميع الشعوب وتستقر في الضمير العالمي . وتضمن الإعلان فيما تضمنه من حقوق ، حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والمودة إلى دولته ^(٥) ، وحقه في الحرية بما تقتضيه من حصانة شخصية ^(٦) ، وحرية العقيدة والفكر ^(٧) ، وحرية الرأي ^(٨)

(١) الرأي الغالب في الفقه الدولي أن للدولة حظر منح الأجانب حق تلك المقارنات . وقد جاء في رسالة أرسلها وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير خارجية المكسيك مشفوعة في جريدة القانون الدولي ، جزء ٥٥ ، سنة ١٩٢٨ ، من ٥٦٩ جاء فيها

"Chaque état a le droit absolu dans sa propre Jurisdiction de promulguer les lois sur l'acquisition des propriétés, si le Mexique désire empêcher l'acquisition par des étrangers de droits de propriétés, de quelque nature que ce soit dans sa juridiction, ce gouvernement n'a aucune opinion à émettre à cet égard "

Réquisition (٢)

Expropriation (٣)

La déclaration universelle des droits de l'homme (٤)

(٥) المادة ١٣

(٦) المادة ٤

(٧) المادة ١٨

(٨) المادة ١٩

وحقه في المصالح الادبية والمادية المتولدة من كل إنتاج علمي أو أدبي أو فني له .

وقد قرر الإعلان هذه الحقوق للفرد من حيث هو " إنسان " ، دون التفرقة بين الوطني والأجنبي .

وتبّع هذا الإعلان ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ (١) الصادر في ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦ ، **بالإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية** التي تضمنت ثلاث وخمسون مادة تعترف جميعها بحقوق الإنسان ، التي من أهمها حق الإنسان في الحياة (٢) ، وحقه في الحرية والأمن على شخصه (٣) ، وحرية كل إنسان موجود داخل إقليم أية دولة بصورة قانونية في التنقل فيه وحرية إختيار مكان إقامته به ، وحرية في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده (٤) .

ومن حيث الإعراف للأجنبي بحقوق **التفاضي** ، فقد أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت المادة الثامنة منه على حقه في الإلتجاء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإستمداد حماية القضاء إذا ما اعتدى على أي حق من الحقوق المقررة له في هذا الإعلان . كما أقرت بذلك الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت المادة الرابعة عشر بحقه في المساواة أمام القضاء (٥) ، وحقه في المساواة أمام القانون (٦) .

ولا تعتبر الدولة قد أوفت بإلتزامها الدولي بالنسبة للأجانب بمجرد السماح لهم بالإلتجاء إلى قضائها ، إذ يتعين على الدولة بالإضافة إلى ذلك ، توفير كافة الضمانات لحصول الأجنبي على حقه .

(١) الدورة ٢١

(٢) المواد ٦ و ٧ و ٨

(٣) المواد ٩ و ١٠ و ١١

(٤) المادة ١٢

(٥) أنظر بالتفصيل مؤلفنا (حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية) - الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

(٦) المادة ٢٦ .

ويتضمن على الدولة القيام بتفصيل الحكم الصادر لصالح الأجنبي ، فإذا تراخت سلطات الدولة في تنفيذ الحكم قامت مسؤوليتها الدولية .

وبالإضافة إلى ما تقدم من حقوق للأجنبي ، فللأجنبي حق الإنتفاع بالمرافق العامة ^(١) التي تحقق منفعة عامة ^(٢) كوسائل المواصلات والإضاءة ومياه الشرب ، ويكون حرمانه من الإنتفاع بها إعتداءً وإنكاراً لمخصصته القانونية ، إلا أنه ليس للأجنبي حق التملك في مدارس الدولة فهو حق قاصر على الوطنيين ما لم توجد معاهدة دولية تقضى بنير ذلك .

ومن المجمع عليه - عدم تمتع الأجنبي بالحقوق السياسية كحق الفرد في الإنتخاب وحق الترشيح للهيئات النيابية المحلية كمجلس الشعب والمجالس المحلية . كذلك ليس للأجنبي حق تولي الوظائف العامة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة .

بيد أن الأجنبي - وفقاً للرأى الراجح - يخضع لمبدأ التكاليف العامة ^(٣) التي تفرضها الدولة فيخضع ، من ثم ، للضرائب التي تفرض بالنظر إلى إقامة الفرد في الدولة ، بصرف النظر عن جنسيته ، وما يملكه من أموال أو قيامه بعمل قانوني بها مقابل .

٦١ - الخروج الاختياري والإجباري من إقليم الدولة :

سبقت الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته .

كما سبقت الإشارة إلى ما تضمنته الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية من حرية كل إنسان في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده .

فمجازٍ للأجنبي المقسم على إقليم دولة أخرى أن يضاد ذلك الإقليم في أي وقت يشاء ، وبمغادرة أخرى - يجوز له الخروج من إقليم الدولة بإختياره ، وهو ما يطلق عليه

bénéfice des services publics

(١)

Intérêt collectif

(٢)

charges publiques

(٣)

" الخروج الإجباري " ، بيد أن بعض الدول تستعير على الأجنبي ، الذي يرغب في مغادرة إقليمها ، أن يحصل من سلطات الدولة المضيفة على **" إذن خروج "** ^(١) ، ولا يمنح هذا الإذن عادة إلا بعد أن تتحقق السلطات من أنه غير مطلوب لتنفيذ حكم قضائي مدني أو جنائي ، ومن أنه قام بدفع الضرائب والديون المستحقة عليه .

وغنى عن البيان - أن إذن الخروج يعتبر من المعوقات التي تعترض الرحلات السياحية ، وتؤدي بالتالي إلى إستبعاد الدولة أو الدول التي تأخذ به من السوق السياحي الدولي ^(٢) ، بصرف النظر عن المزايا أو التسهيلات التي تمنحها للسائحين .

وإنه وإن كان يجوز للأجنبي الخروج بإختياره من إقليم الدولة ، إلا أنه من الممكن إكراهه على الخروج منها ، سواء أكان موجوداً على إقليمها في زيارة مؤقتة ، أم كان قد استقر عليه وإتخذ منه محل إقامته ، وهو ما يطلق عليه **" الخروج الإجباري "** الذي قد يتخذ صورة **(الإبعاد)** ^(٣) ، كما قد يتخذ صورة (تسليم الدولة للأجنبي المقيم على إقليمها إلى دولة أخرى) من أجل جريمة يكون قد ارتكبها في إقليم تلك الدولة التي تطلب تسليمه ، أو تنفيذ عقوبة صادرة عليه من محاكمها ^(٤) .

وفيما يتعلق بالإبعاد ^(٥) ، فإن المبدأ العام في القانون الدولي يخول الدولة الحق في إبعاد من

Exit Visa (١)

(١) في حقبة الستينيات - صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٦٠/٢٩ في شأن حصول الأجانب على إذن لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة حيث نصت مادته الأولى على أنه ، لا يجوز لأحد من الأجانب أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا إذا كان حاصلاً على إذن خاص بذلك (فاشيرة) .

وقد أعتت المادة الثالثة من ذات القرار الأجانب القادمون بتأشيرات دخول إذا لم تزد مدة إقامتهم في الجمهورية على ستة أشهر من تاريخ وصولهم إليها ، من الحصول على إذن الخروج .

الجريدة الرسمية - العدد ١٤٦ في ١٩٦٠/٧/٢ - ص ١١٥٢ .

Expulsion (٢)

(٢) يحتر نظام تسليم المجرمين **Livraison des criminels** من أبرز صور التعاون التي تكفلت للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الجريمة ، وتنظم شروطه وأحكامه الإتفاقيات الدولية الكبيرة في هذا الشأن . وتلعب منظمة الإنتربول دوراً هاماً في مجال ضبط المجرمين وتسليمهم التي تضم في عضويتها عدد مائة وستة وعشرون دولة ، ولتتخذ من مدينة باريس بفرنسا مقراً لها إحتیاراً من ١٩٤٦/٦/١٢ ولقاً لما تنص به المادة ٥٠ من دستور منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) .

أنظر مؤلفنا (التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفنادق) ، سابق الإشارة إليه ، ص ٣٠ ، ص ٧٤ .

(٥) يعرف الفقه الإبعاد بأنه (عمل بمقتضاها تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المكسبين على أرضها بالخروج منها وإكرامهم على ذلك عند الإكتفاء) .

تري إيساده من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبي المبعد من المقيمين إقامة عابدة أو دائمة . فالدولة التي يقم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيفة ، وللمضيف أن يبعد الضيف الذي لم يعد يرغب في ضيافته .

وقرار الإبعاد قد يكون قراراً فردياً موقفاً على أجنبي أو عدة أجانب معينين ، كما قد يكون صادراً ضد طائفة من الأجانب وهو ما يطلق عليه (**الإبعاد الجماعي**)^(١) وذلك عند نشوب حرب أو حدوث اضطرابات داخل الدولة^(٢) ، وعلّة ذلك أنه قد يكون في وجود الأجنبي ، أو في وجود طائفة معينة من الأجانب على إقليم الدولة ، خطر يمس أمن الدولة في الداخل أو في الخارج أو يهدد نظامها الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي .

وإنه وإن كان للدولة السلطة التقديرية^(٣) في إبعاد الأجانب ، إلا أن ذلك مشروطاً بالالتصفي في إستخدام هذه السلطة ، فإن تمسفت كان للأجنبي أو للأجانب اللجوء إلى القضاء الوطني للطعن في قرار الإبعاد . كما يكون للدولة التابع لها الأجنبي أو الأجانب الحق في التدخل لحمايتهم سواء بالإحتجاج بالطريق الدبلوماسي ، ولها أن تطالب بالتصويص عن هذا الإجراء التصفي بواسطة القضاء الدولي^(٤) .

أما عن تسليم المجرمين الأجانب ، فعاصل أحكام القانون الدولي أن لكل دولة الحق في تسليم أو عدم تسليم المجرمين الأجانب مهما يكن نوع الجرائم المرتكبة ، ما لم تكن ملتزمة بالتسليم وفقاً لأحكام معاهدة دولية .

وتجدر الإشارة إلى أن العرف الدولي تواتر على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية^(٥) .

Expulsion en masse

(١)

(٢) ومن أمثلة ذلك إبعاد تركيا لجميع الإيطاليين سنة ١٩١٢ عند نشوب حرب بينها وبين إيطاليا .

Pouvoir discrétionnaire

(٢)

(٣) يرى فقهاء القانون الدولي - أن حق الدولة في إبعاد الأجنبي في حالة الحرب يجب إطلاعه من كل قيد ويجب أن تترك لها الحرية الكاملة في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين أمنها ، فلا تتعد مسؤوليتها الدولية ولا تكون مطالبة بتصويص .

(٤) أنظر (إتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية بين مصر وفرنسا) في مؤلفات (حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية) ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٨٠ وما بعدها .
والدساتير المصرية لانتخابية تحظر تسليم اللاجئين السياسيين .

المطلب الثاني

مركز الأجانب في التشريع المصري

٦٢ - الإمتيازات الأجنبية في مصر . إجماليات :

أصبحت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٥١٧ ميلادية ، فامتد تطبيق معاهدات الإمتيازات التي عقدها الباب العالي إلى مصر ، شأنها في ذلك شأن البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية أو تلك المتمتعة جزء منها ، ثم إتسع نطاق الإمتيازات المقررة للأجانب في مصر نتيجة لإزدیاد عدد الجاليات الأجنبية فيها ، بسبب موقعها الجغرافي المتميز .

وأدى ضعف الحكومات المصرية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، بدءاً من ولاية (عباس) مروراً بـ (سعيد) و (إسماعيل) حتى بداية حكم (توفيق) ، إلى التهاون مع الأجانب فتمنعوا إمتيازات وإعفاءات جديدة بالإضافة إلى معاهدات الإمتيازات المبرمة مع الباب العالي .

وقد تميز نظام الإمتيازات الأجنبية في مصر بإعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصري الوطني فأنشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ التي فقدت بها مصر كيائها وسلطانها ووجودها إلى أن تقرر إلغاء الإمتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة بمقتضى (إقرار مؤتمر) المعمول به في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ .

ولم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على إعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصري الوطني ، بل إمتد لمنح الأجانب في مصر سلطة مراقبة التشريع ، وبيان الحدود التي ينطبق فيها . فالتانون الذي تصدره السلطة التشريعية المصرية يكون واجب النفاذ على المصريين ، ولكنه لا يسرى على الأجانب إلا بموافقتهم وموافقة دولهم ^(١) ، الأمر الذي أصبح معه السيادة التشريعية المصرية معقدة حتى بعد ثبوت الشخصية الدولية لمصر إلى أن تم توقيع إتفاق مونترو بسويسرا في ١٩٣٧/٤/٢٠ ^(٢) .

(١) المادة الثانية عشرة من القانون المثلث .

(٢) د- لطيفة محمد سالم ، النظام التقاضي المصري الحديث ، الجزء الأول ، طبعة ١٩٨٤ .

كما لم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على فقدان مصر لسيادتها التشريعية قبل الجانب ، بل تجاوز إلى الحد الذى أصبحت معه لوائح البوليس والأمن لا تسرى عليهم إلا إذا وافقت عليها الجمعية العمومية العادية لمحكمة الإستئناف المختلة . وكانت حمايتهم هذه غير مقصورة على أشخاصهم بل كانت تلحق مساكنهم^(١) . بل وفقدت مصر حقها فى إبعاد الأجانب الذى يعتبر وجوده خطراً على الأمن والنظام^(٢) .

خلاصة القول - فإن مركز الأجانب فى مصر قبل إلغاء الإمتيازات الأجنبية - بمقتضى إتفاق مونتريو - كان يفوق مركز المصريين^(٣) ، إلى أن نصت المادة الأولى من الإتفاق على إعلان الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الإمتيازات فى القطر المصرى إلغاء تاماً من جميع الوجوه .

وهكذا إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه ، لا يرد على حريته هذه سوى قيد (الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق) الذى يكفله القانون الدولى ، أو القيود الإتفاقية^(٤) المنصوص عليها فى المعاهدات الدولية التى تعقدها مصر مع غيرها من الدول .

٦٢ - حقوق الأجانب فى التشريع المصرى المعاصر :

بعد أن إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه أصدر

(١) كان لا يجوز لرجال السلطة المحلية دخول مسكن أحد الأجانب إلا بحضور مندوب التصلية إلا فى أحوال إستثنائية .

هذا والدول الأوروبية التى كانت تتمتع بنظام الإمتيازات هى -

١ - ألمانيا ، ٢ - النمسا ، ٣ - المجر ، ٤ - بولندا ، ٥ - رومانيا ، ٦ - سويسرا ، ٧ - تشيكوسلافيا ، ٨ - يوغوسلافيا .

(٢) كانت مصر لا تملك سوى طلب إبعاد الأجانب الخطرين من التماسل الذين كانوا يملكون الحق فى رفض طلب الحكومة المصرية التى كانت لا تملك سوى إحالة الأمر إلى لجنة تحكم مكونة من تسعة قضاة للبت فى الإبعاد .

(٣) وقد عبر عن ذلك الأستاذ الدكتور حامد سلطان ، عميد فقهاء القانون الدولى العام فى مصر ، بقوله ،

(وقد كان لهذا المركز الشاذ نتائج وخيمة إذ اعتقد الأجانب أن مصر قد سخرت لنفعهم ، وأن المصريين قوم أدنى منهم حضارة ووطنية وكرامة) ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، المرجع السابق ، بند ٥٠٤ ، ص ٤٢٢ .

Restrictions conventionnelles

(٤)

العديد من التشريعات المنظمة لمركز الأجانب مراعيًا الحد الأدنى لتمتعهم بالحقوق الذي يكفله القانون الدولي أو القيود الإتفاقية المنصوص عليها في الماهدات الدولية التي تعدها مصر مع غيرها من الدول ^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن المرجع التشريعي في شأن دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها هو القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ ^(٢) ، المعدل بالقانون رقم ٤٩ / ١٩٦٨ ^(٣) والقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨٠ ^(٤) ، الذي تضمن ثمانية أبواب ، أولها في (قواعد عامة) ، وثانيها في (تسجيل الأجانب) ، وثالثها في (تراخيص الإقامة) ، ورابعها في (الإبعاد) ، وخامسها في (أنواع التأشيرات) وسادسها في (وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب واللّاجئين) ، وسابعها في (إعفاءات) ، وثامنها في (العقوبات) التي تكفل تنفيذ أحكام القانون .

هذا وصدرت لتنفيذ أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل مجموعة من القرارات الوزارية ^(٥) .

وفي نطاق الحد الأدنى للتمتع بالحقوق - يتمتع الأجانب في مصر بالحقوق الخاصة والحقوق

(١) من المقرر أن قواعد القانون الدولي - ومصر عضو من المجتمع الدولي - تحترق بقيامه - تعد مدمجة في القانون الداخلي دون حاجة إلى إجراء تشريعي فيلزم القاضي لتصرّيه بإعمالها فيما يمرض عليه من مسائل تتناولها تلك القواعد ولم يتعرض لها القانون الداخلي طامًا أنه لا يتركب على هذا التطبيق إخلال بنصومه . نقض ، العثمان وقما ٢٩٥ / ٥١ ق ٣١١ و ٥١ / ٥١ ، جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢ ، ص ٣٢ ، ص ٣٣٠ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٧١ في ٢٤ / ٢ / ١٩٦٠ .

(٣) الجريدة الرسمية في ١٠ / ٢ / ١٩٦٨ .

(٤) الجريدة الرسمية في ١٨ / ٢ / ١٩٨٠ .

(٥) جميع هذه القرارات منشورة في الجريدة الرسمية العدد ١٤٦ الصادر في ٧ / ٢ / ١٩٦٠ وهي -

١ - القرار رقم ٢١ / ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

٢ - القرار رقم ٢٢ / ١٩٦٠ في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

٣ - القرار رقم ٢٣ / ١٩٦٠ في شأن إلغاء التأشيرات بالنسبة لآبناء جامعة الدول العربية .

٤ - القرار رقم ٢٧ / ١٩٦٠ في شأن وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب (نذاكر مرور) .

٥ - القرار رقم ٢٩ / ١٩٦٠ في شأن الحصول على إذن خفاضة أراضي الجمهورية العربية المتحدة الذي أثنى بقرره وزير الداخلية رقم ١٩٧٤ / ٨٦٤ .

٦ - القرار رقم ٣٠ / ١٩٦٠ في شأن لجان المصوعين .

٧ - القرار رقم ٣١ / ١٩٦٠ في شأن التأشيرات المعدل بالقرار رقم ٢٢ / ١٩٦٧ المنصور في ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ .

العامّة دون الحقوق السياسيّة .

فالأجنبيّ في مصر يتمتع بحريّة العقيدة وحرية ممارسة الديانة علناً في حدود النظام العام والآداب العامّة ، والحرية الفرديّة ، وحرية المسكن ، وحرية التنقل في حدود الصالح العام والنظام العام والآداب العامّة والصحة العامّة والضرورات الأمنيّة .

وللأجنبيّ حقّ التقاضي أمام القضاء في مصر كمدعى ومدعى عليه ، وهو حق لا يردّ عليه قيد أو شرط ، كما يتمتع بحقه في حماية الدولة لأمواله .

وقد اعترف المشرع المصري للأجنبيّ بالشخصيّة القانونيّة ، فله الحقّ في إبرام العقود المختلفة المدنيّة والتجاريّة ، وله الحقّ في تأسيس الشركات التجاريّة سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال ، وسواء أكانت الشركات إستثماريّة أو غير إستثماريّة .

كما له حقّ العمل في مصر وفقاً للإطار المحدّد في قانون العمل المصري ، وله حقّ تملك الأموال المنقولة والمعارات وفقاً للشروط والأحكام المقرّرة في قانون تملك الأجانب للمعارات أو في قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبيّ أو في قانون الإستثمار .

٦٤ - تعريف الأجنبيّ في القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل :

عرّفت المادة الأولى من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل الأجنبيّ بأنه (كل من لا يتمتع بجنسيّة جمهوريّة مصر العربيّة) وهو تعريف يتفق مع القواعد العامّة ، ويجمل إصطلاح الأجنبيّ ينصرف إلى كل من لا يتمتع بهذه الجنسيّة سواء أكانت له جنسيّة معينة أم كان عديم الجنسيّة أو مجهول الجنسيّة .

٦٥ - القواعد العامّة لدخول الأجانب أراضي مصر :

حظرت المادة الثانيّة من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل على الأجنبيّ دخول الأراضي المصريّة أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلاً على جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخليّة أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر وتكون صادرة من إحدى السلطات المذكورة ، ويشترط فيها أن تحوّل حاملها المودة إلى البلد الصادرة من

سلطاته .

كما أوجب المشرع المصرى أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشراً عليه من وزارة الداخلية المصرية أو من إحدى السلطات السياسية أو القنصلية المصرية أو أية هيئة تندبها الحكومة المصرية لهذا الغرض .

فالأجنىي القادم إلى مصر يلزم - كقاعدة عامة - أن يكون حاصلاً على تأشيرة دخول مسبقة تمنح من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية فى الخارج أو من ديوان مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (قسم التأشيرات المخول) ويقدم الطلب فى هذه الحالة من خلال صديق أو قريب أو أى مواطن أو أجنىي مقيم فى مصر ^(١) .

بيد أنه تيسيراً على السائحين والزائرين والقادمين لآى غرض آخر ، فإنه يمكن للأجنىي الحضور إلى مصر مباشرة دون تأشيرة دخول مسبقة ويمنح تأشيرة دخول إضطرابية ^(٢) فور وصوله إلى الموانئ والمطارات المصرية ، وإقامة لمدة شهر .

أما رعايا الدول العربية وغينيا ومالطة ، فإنهم لا يكتفون بالحصول على تأشيرات دخول مسبقة أو تأشيرات دخول إضطرابية ، ويسمح لهم بالدخول لمصر مباشرة دون تأشيرات .

يحظر منح تأشيرات المخول الإضطرابية للفئات الآتية :

١ - الأجانب القادمون من عبر منافذ سيناء ، فإنه يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ولا يمتحنون تأشيرات إضطرابية عند الوصول .

٢ - القادمون عبر منافذ جنوب سيناء لزيارة منطقة ساحل خليج العقبة فقط وسانت كاترين ، فإنه يحظر دخولهم بدون تأشيرات مسبقة لزيارة هذه المنطقة - دون سواها - لمدة أقصاها أسبوع واحد فقط . وهذه المتأخذ هي -

(١) منفذ طابا البرى .

(١) دليل التعامل مع مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، طبعة ١٩٨٩ ، ص ٢٢ .

Emergency visa

(٢)

(ب) مطار سانت كاترين .

(ج) مطار رأس نصراني (شرم الشيخ) الجوي .

(د) ميناء شرم الشيخ البحري .

(هـ) مرسى قابوس (نويج) المؤقت .

وتختتم جوازات سفر هذه الفئة بالخاتم الدال على السماح بإرتياد هذه المنطقة فقط ، الأمر الذي يحظر معه على هذه الفئة إرتياد باقي مناطق الجمهورية ، إلا أنها معفاة من التسجيل خلال سبعة أيام من تاريخ الوصول .

٣ - رعايا بعض الدول الذين يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ويحظر منحهم تأشيرات دخول إضطرابية بموانئ الوصول مثل إسرائيل والهند وسيريلانكا وتايلاند وماليزيا وبنغلاديش والفلبين وباكستان وغيرها .

٤ - الأجانب الحاصلون على إقامة في مصر لغير السياحة ، فإنهم لا يطالبون بالحصول على تأشيرات دخول إذا سافروا وعادوا خلال مدة الإقامة أو خلال ستة شهور أيهما أقل .
هذا ويشترط أن يكون جواز سفر الأجنبي سارياً لمدة شهرين على الأقل لمنح تأشيرة الدخول .

٦٦ - تأشيرات الدخول الدبلوماسية :

ولفأ لقرار وزير الداخلية رقم ٢١/١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ٢٢/١٩٦٧ في شأن التأشيرات ، تختص وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية في الخارج بمنح **التأشيرات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة والمجاملة** .

وتمنح إدارة المراسم بوزارة الخارجية تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة ، وتمنح البعثات الدبلوماسية في الخارج تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة .

وفيما يتعلق **بالتأشيرات الدبلوماسية** فإنها تمنح للفئات الآتية -

١ - حاملو جوازات السفر الدبلوماسية الأجنبية .

٢ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من الشخصيات ذوى المكاتب الذين يمنح نظراؤهم في مصر جوازات سفر دبلوماسية .

أما **التفويضات الخاصة** فتمنح للفئات الآتية -

- ١ - حاملو جوازات السفر الخاصة الأجنبية وما في حكمها .
- ٢ - حاملو تذاكر المرور التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة .
- ٣ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من ذوى المكاتب الذين يمنح نظراؤهم في مصر جوازات سفر خاصة .

أما **التفويضات المهمة** فتمنح لحاملي جوازات السفر الأجنبية المهمة .

أما **التفويضات المجاملة** ^(١) فتمنح للفئات الآتية -

- ١ - موظفو الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة ومندوبو الدول في المؤتمرات الذين يحملون جوازات سفر عادية ومن إليهم ، ومن يرى معاملتهم كذلك نظراً لمراكزهم .
- ٢ - الموظفون الإداريون والكتابيون التابعون للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية الذين يعملون جوازات سفر عادية .
- ٣ - أتباع أعضاء السلك السياسي والقنصلي الوطني والأجنبي .

وقد فرق القرار الوزاري بين تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة وبين تأشيرات الدخول والمرور المهمة أو للمجاملة .

ففيما يتعلق ب**التفويضات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة** ^(٢) حدد صلاحيتها المشرع بستة أشهر على الأكثر وبشروط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز مع عدم تجديد مدة الإقامة .

وفيما يتعلق ب**التفويضات الدخول والمرور المهمة و للمجاملة** ^(٣) فإن المشرع حدد

Courtoisie

(١)

(٢) المؤشر بها على جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة .

(٣) المؤشر بها على جوازات سفر عادية

صلاحيتها بستة أشهر مع تجديد مدة الإقامة في مصر بحيث لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر في حالة الدخول وسبعة أيام في حالة المرور ، ويشترط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز .

وقد أجاز المشرع أن تكون جميع التأشيرات السابقة صالحة لعدة سفرات .

أما التأشيرات العودية الدبلوماسية والخاصة ولهمة والمعاملة ، فإن المشرع حدد صلاحيتها بستة أشهر من تاريخ منحها مع جواز صلاحيتها لعدة سفرات خلال هذه المدة .

بيد أنه بالنسبة إلى الحاصلين على تأشيرات لهمة وللمعاملة وكذلك الحاصلون على تأشيرات خاصة على جوازات سفر عادية ، فإنه يتمين ألا تتجاوز صلاحية تأشيرة العودية مدة الإقامة المرخص بها .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم^(١) أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح أى تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

٦٧ - تأشيرات الدخول العادية :

وفقاً لقرار وزير الداخلية المشار إليه ، فإن التأشيرات العادية نوعان ، (١) للدخول ، (٢) للمرور .

وهذه التأشيرات صالحة لدخول مصر أو المرور منها لسفرة واحدة مالم ينص فيها على جعل صلاحيتها لأكثر من سفرة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها ويجوز لظروف إستثنائية جعل صلاحيتها لمدة سنة .

هذا ويجوز بإذن من وزارة الداخلية - في غير الحالات المنصوص عليها في القرار الوزاري - أن تجعل تأشيرة الدخول أو المرور صالحة لعدة سفرات أو لمدة تزيد على سنة .

(١) لوائح المتوعين من السفر والدخول والمرور .

ويعتمد الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تمتد بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

٦٨ - التأشيرات السياحية الفردية :

فوض القرار الوزاري المشار إليه للتصليات المصرية فى منح تأشيرات دخول يفرض السياحة والزيرة بصرف النظر عن جنسية الطالب أو ديانته دون الرجوع إلى وزارة الداخلية .

بيد أنه أشترط ألا يكون إسم الطالب مدرج على القوائم وألا يكون من الفئات التى تضمنتها منشورات وزارة الخارجية .

هذا وتكون التأشيرة صالحة للإستعمال خلال سنة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها وصالحة للإقامة فى مصر مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أشهر .

وللتنصية رفض منح التأشيرة وإحالة الطلب إلى وزارة الداخلية مرفقاً به الأسباب التى دعته إلى عدم منح التأشيرة .

٦٩ - التأشيرات السياحية الجماعية :

أجاز القرار الوزاري المشار إليه للتصليات المصرية أن تمنح تأشيرات جماعية لكل مجموعة من السائحين يتقدمون إليها عن طريق :

١ - مندوب عن المجموعة الطالبة . (و)

٢ - شركة السياحة المنظمة للرحلة . (و)

٣ - شركات الطيران أو الملاحة .

كما أجاز القرار منح التأشيرة للمجموعة من خلال جواز سفر جماعى واحد صادر من سلطات بلدهم المختصة وعليه صورهم الفوتوغرافية .

واعتبر المقرر المذكور **الكشوف التي تمدها شركات السياحة** وتمتعدها السلطات الرسمية المختصة بمثابة جواز سفر جماعي بشرط وجود الصور الفوتوغرافية عليها .

ولم يشترط المقرر الوزاري في الحالتين السابقتين حمل كل فرد من أعضاء الرحلة لجواز سفر فردى .

وفي حالة تعدد إعداد جواز سفر جماعي وفقاً لما تقدم ، جاز منح التأشيرة السياحية الجماعية وفقاً لما يأتي ،

١ - إما على **الكشوف التي تمدها شركات السياحة** والمتمتدة منها . ولا يشترط في هذه الحالة ضرورة إحتواء هذه **الكشوف** على الصور الفوتوغرافية لأعضاء الرحلة ، وإنما يشترط أن يحمل عضو الرحلة جواز سفره الفردي الخاص لمراجعة ومطابقة البيانات المدونة **بالكشوف** على الجواز .

٢ - وإما على جواز السفر الجماعي الصادر من السلطات المختصة والذي لا يحمل الصور الفوتوغرافية بشرط حمل أعضاء الرحلة بطاقات إثبات الشخصية صادرة من السلطات المختصة .

هذا ويمتنع ركاب **البواخر السياحية** التي تمر بأكثر من دولة عند رغبتهم في زيارة مصر تأشيرات دخول سياحية .

٧٠ - ريادة السفن والطائرات . إلتزام خاص :

أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل على ريادة السفن والطائرات عند وصولها إلى الأراضي المصرية أو مغادرتها أن يقدموا إلى الموظف المختص بالميناء كشفاً بأسماء رجال سفنهم أو طائرتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم . وعليهم أن ييلفوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات غير صحيحة أو سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها .

هذا وقد نصت المادة ٤١ من القانون على عقاب الرميان المخالف لأحكام المادة السابعة

المشار إليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر^(١) وبغرامة لا تقل عن خمسين جنهاً مصرياً ولا تزيد عن مائتي جنه .

٧١ - تسجيل الأجانب :

توجب المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩^(٢) على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال **سبعة أيام** من اليوم التالي لوصوله لأرض مصر بتأشيرة دخول أو تأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكون فيها ، وأن يحضر إقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته العادية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج الممد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الشخص الأوراق المثبتة لشخصيته .

هذا وقد أعتفت المادة التاسعة **لور الإقامة الخاصة**^(٣) عند عودتهم إلى مصر بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر .

كما أوجبت المادة العاشرة من القانون المذكور على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقيم في دائرته بمتوانه الجديد فإن كان إنتقاله إلى بلد آخر وجب عليه أيضاً أن يتقدم **خلال يومين** من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد بإقرار إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص في البلد الذي إنتقل إليه .

وقد أعتفت المادة العاشرة المذكورة في فقرتها الثانية **الأجانب الذين كُتبوا بتأشيرات سياحية خلال الشهر الأول لوصولهم البلاد** .

(١) عقوبة الحبس وفقاً للمادة المذكورة وجوبية وليست جزائية .

(٢) المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٨/٤٩ أنشور في ١٠/٤/١٩٦٨ .

(٣) أنظر لاحقاً الأجانب لور الإقامة الخاصة للنصوص عليهم في المادة ١٨ من القانون .

وقد أجازت المادة الحادية عشرة^(١) من القانون إعفاء **الاجنبي من شرط الحضور شخصياً إلى مكتب تسجيل الاجانب أو مقر الشرطة**^(٢) لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية أو لأعذار مقبولة ، بيد أنه يلتزم بتحرير الإقرار كتابة على النموذج المعد لذلك على أن يقوم بتسليمه من ينوب عنه إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال سبعة أيام من اليوم التالي لوصوله للقراضى المصرية .

٧٢ - منبر المنشآت الفندقية . إلزام خاص :

أوجبت المادة الثانية عشر من القانون على **منبر الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل** وكذلك على كل من أوى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى إبلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع فى دائرته محل سكن الاجنبى عن إسم هذا الاجنبى ومحل سكنه خلال ٤٨ ساعة من وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ كذلك عند مغادرة الاجنبى خلال ٤٨ ساعة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنشأة الفندقية تلتزم بتسجيل النزلاء الاجانب والمصريين على السواء . كما تلتزم المنشأة الفندقية بإستلام جوازات سفر النزلاء الاجانب وإرسالها للقيد بمكتب الجوازات المختص مكانياً خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ وصول النزيل الاجنبى .

كما تلتزم المنشأة الفندقية^(٣) بتسجيل النزلاء أياً كانت جنسيتهم فى السجل المعد لذلك مبيتاً فيه الإسم ... الجنسية ... رقم جواز السفر أو البطاقة الشخصية أو الماثلية فى حالة كونه مصرياً ... تاريخ الوصول ... الجهة القادم منها ... تاريخ المغادرة ... الجهة المسافر إليها . وقد نصت **المادة ٢٨ من قانون المحال العامة** بأنه على كل مستغل لمحل عام من النوع الثانى (الفنادق ... البنىوتات ... إلخ ..) أن يمسك دفترأ مطابقاً للنموذج الذى تعتمد وزارة الداخلية وأن تختم كل صحيفة بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع المحل فى دائرتها . وعليه أن يدرج فيه إسم

(١) المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٨/٤٩ .

(٢) المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون .

(٣) أنظر مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، سابق الإشارة إليه ، بند ٤١ هامش (٢) و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ .

ولقب كل شخص بأوى إلى محله يوم حضوره مع بيان جنسوته وصناعته وموطنه في مصر أو في الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل . ويجب أن يكون الدفتر خالياً من أى فراغ أو كتابة في الحواشى أو كشط أو تحشير فيما قوّن فيه . وعلى مستغل المحل أن يقدم للشرطة كل صباح بياناً مطابقاً لما هو مدوّن بالدفتر سالف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا في المحل أو غادروه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة .

هذا وتماثل المادة ٤٦ من القانون ٨٩/١٩٦٠ المعدل كل من يخالف حكم المادة الثانية عشرة المشار إليها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً ولا تزيد على مائتي جنيه ، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى . **وذلك هي العقوبة المقررة للجريمة في صورتها البسيطة .**

أما عن عقوبة هذه الجريمة في صورتها المشددة ، فقد جعلها المشرع الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مصري إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة هروب مع مصر أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .

بيد أن المادة الخامسة عشرة من القانون المذكور أجازت لمدير عام مصلحة الهجرة والمهجرات والجنسية وإيذان خاص منه ولأعذار يقلها أن يتجاوز عن عدم مراعاة حكم المادة الثانية عشرة ، وله أن يتصالح^(١) فيها مقابل دفع المخالف خمسة جنيهات .

٧٣ - واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر :

مع عدم الإخلال بحظر تواجد الأجنبي في بعض المناطق المصرية المقررة في القوانين والقرارات

(١) التصالح تعبير عن إرادة فردية ، تتقاء وتؤكد صحتها السلطة الإدارية المختصة . ويعنى تحلى الفرد من الضمانات القضائية التي قررها المشرع بصدد الجريمة التي ارتكبها . محققاً بذلك أيضاً تحلى الدولة من حقها في العقاب وتنقضي بذلك الجريمة .

د. عبد الحميد الشوربى ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ ، ص ٤٦ و ٤٧ .

والأوامر العسكرية^(١) ، يلتزم الأجانب خلال مدة إقامتهم في مصر بأن يقدموا متى طلب منهم جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يذكروا بما يسألون عنه من بيانات وأن يتقدموا عند الطلب إلى وزارة الداخلية أو فروعها أو مقر الشرطة المختص في الميعاد الذي يحدد لهم .

كما أوجبت الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة على الأجانب في حالة فقد أو تلف جواز السفر أو الوثيقة إبلاغ مقر الشرطة خلال **ثلاثة أيام** من تاريخ الفقد أو التلف .

٧٤ - أصحاب الأعمال . إلتزام خاص :

تضمنت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل إلتزاماً خاصاً بأصحاب الأعمال المصريين فأوجبت على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب ، أو مقر الشرطة الذي يقع محل العمل في دلالته إقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت إلتحاق الأجنبي بخدمته ، وعلى صاحب العمل عند إنتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم إقراراً بذلك إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة خلال ٤٨ ساعة من إنتطاع علاقته به .

٧٥ - السلطات المختصة لمصر عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة :

منح المشرع مفيز عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة إصدار الإذن ، ولإعذار يقبلها ، بالتجاوز عن عدم مراعاة الأحكام الخاصة^(٢) بتسجيل الأجانب أو تغيير محل إقامتهم وإللتزام الخاص بمديري المنشآت الفندقية وأصحاب الأعمال وتراخيص الإقامة .

كما له أن يتصالح في هذه المخالفات مقابل دفع المخالف مبلغ خمسة جنيهات .

(١) أمر رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ / ١٩٧٩ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجمريدة الرسمية ، العدد ١٩ مكرر بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ .

أمر رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٤ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجمريدة الرسمية ، العدد ٤٩ مكرر بتاريخ ٩/١٢/١٩٨١ .

(٢) المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٦ من القانون .

٧٦ - إقامة ^(١) الأجانب في مصر :

نظم الباب الثالث من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل ^(٢) ترخيص إقامة الأجانب في مصر ، وأوجب على كل أجنبي أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يظاهر الأراضى المصرية عند إنتهاء مدة إقامته ما لم يكون قد حصل قبل إنتهائها على ترخيص من وزارة الداخلية في مد ^(٣) إقامته .

وقد قسمت المادة السابعة عشرة الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات هي -

١ - الأجانب ذوو الإقامة الخاصة ^(٤) .

٢ - الأجانب ذوو الإقامة العادية ^(٥) .

٣ - الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة ^(٦) .

٧٧ - الفئة الأولى . الأجانب ذوو الإقامة الخاصة :

حددت المادة الثامنة عشرة الأجانب ذوو الإقامة الخاصة على النحو التالي :

١ - الأجانب الذين ولدوا في مصر قبل تاريخ المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٧٤ ولم تنقطع إقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٧٤ ولم تنقطع إقامتهم حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦٠/٨٩

Residence	(١)
	(٢) الفواد من ١٦ إلى ٢٤
L'extension	(٣)
Special residence	(٤)
Ordinary residence	(٥)
Temporary residence	(٦)

المعدل وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٣ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر أكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٩/١٩٦٠ وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٤ - الأجانب الذين همضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات يجرى تجديد لها بانتظام ويشترط دخولهم الأراضي المصرية بطريق مشروع ^(١) .

٥ - العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد ^(٢) .

ومدة الإقامة الخاصة لهذه الفئة من الأجانب ~~مطلوبة~~ تتجدد عند الطلب إلا إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو إقتصادها القومي أو الصحة العامة أو كان عالة على الدولة فيكون لوزير الداخلية حينئذ أن يصدر قراراً بإبعاد الأجنبي بعد عرض الأمر على **لجنة الإبعاد** المنصوص عليها في المادة ٢٩ وصور موافقتها على الإبعاد .

كما أنه لوزير الداخلية أن **يلغو بحج من يرى إبعاده مؤللاً** حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى الأراضي المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

(١) ويلزم أن يكون الأجانب في الحالتين (٢ ، ٤) يقومون بأعمال مفيدة للإقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد .

وتعين هذه الأعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

وقضت محكمة القضاء الإداري بأن (الخبرة في شؤون الجهاد ليست من الأعمال المفيدة للاقتصاد القومي أو نوع من الخدمات العلمية أو الثقافية أو الفنية التي تعوز البلاد) ، حكم ٤/٤/١٩٥٤ ، مجموعة المحكمات ، ص ٨ ، ص ١١٤٠ .

(٢) ويصدر بشأنهم قرار من وزير الداخلية .

٧٨ - الفئة الثانية . الأجانب ذوو الإقامة العادية :

حددت المادة التاسعة عشرة الأجانب ذوو الإقامة العادية الذين مضى على إقامتهم في مصر خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٧٤ ولم تنتقض هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦٠/٨٩ وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .
ومدة الإقامة الخاصة بهذه الفئة من الأجانب خمس سنوات يجوز تجديدها .

٧٩ - الفئة الثالثة . الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة :

الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر فيهم شروط الأجانب ذوو الإقامة الخاصة أو العادية .

وقد أجاز المشرع ^(١) منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها ستة يجوز تجديدها .
كما أجاز المشرع منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات يجوز تجديدها وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية على التفصيل الآتي في البندين التاليين .

٨٠ - الإقامة الثلاثية ^(٢) :

مدة الإقامة الثلاثية ، كما سبقت الإشارة ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتمنح للفئات الآتية من الأجانب المرتبطين بمصر بسبب العمل أو الإعتبارات الماثلية أو الإنسانية أو السياسية ، وزوجاتهم وأولادهم :

- ١ - زوجات وأرامل المصريين والأجانب الحاصلين على إقامة خاصة أو عادية .
- ٢ - من فقدوا حقهم في الإقامة الخاصة أو العادية .
- ٣ - أبناء المصريات .
- ٤ - الأبناء البالغين الذين منح أبائهم الجنسية المصرية ولم يشملهم قرار المنح .

(١) مادة ٢٠ من القانون .

٥ - المستثمرين .

٦ - نزلاء الملاهي من العجزة وكبار السن .

٧ - العاملين بالحكومة والقطاع العام .

٨ - الفلسطينيين العاملين بإدارة الحاكم العام لقطاع غزة والمحالين منهم للمعاش وأبنائهم الذين تجاوزوا سن الرشد .

٩ - الذين يتقاضون معاشات من الحكومة المصرية .

١٠ - الذين تقضى الإتفاقيات الدولية بمنحهم الإقامة الثلاثية .

١١ - أزواج المصريين الذين مضى على زواجهم أكثر من خمس سنوات ولديهم تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة أو كانوا يعفون من شرط الحصول على ترخيص العمل مثل العاملين بالحكومة والهيئات والمنظمات الحكومية .

١٢ - المصرية التي فقدت جنسيتها المصرية نتيجة زواج من أجنبي ودخلها في جنسيتها .

١٣ - المصري الذي فقد جنسيته المصرية نتيجة تجنسه بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك مع عدم إحفاظه بالجنسية المصرية وأولاده القصر متى شملهم الإذن بالتجنس .

٨١ - الإقامة المؤقتة لغير السياحة ^(١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد ، وتمنح للفئات الآتية من الأجانب :

١ - الأجانب الذين يعملون بموجب ترخيص عمل من وزارة القوى العاملة للعاملين بالقطاعات العام والخاص ، كما تمنح لزوجاتهم وأولادهم .

٢ - الأجانب الذين يعملون في الحكومة والهيئات العامة كما تمنح لزوجاتهم وأولادهم .

٣ - الدارسين بالجامعات والمعاهد والمدارس بموجب تحويلات نقدية شهرية .

٤ - أزواج المصريين الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أنجب منها أولاداً - أيهما

Non - Tourist Temporary Residence

(١)

أقرب - وأيضا أقارب الزوج حتى الدرجة الثانية يمنحون الإقامة لمدة سنة كاملة بكفالة الزوجة المصرية .

٥ - أزواج الأجانب المرخص لهم بالإقامة الخاصة - بصفتهم الشخصية الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أنجب منها - أيهما أقرب - يمنحون إقامة لمدة سنة بكفالة الزوجة .

٦ - الأبناء المتجاوزين سن الرشد للأجانب المرخص لهم في الإقامة بموجب تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة ، بكفالة آبائهم .

٧ - والد ووالدة الأجنبي المستثمر المرخص له في الإقامة المؤقتة لغير السياحة (إقامة ثلاثية أو لمدة سنة) بكفالة المستثمر وبموجب خطاب توصية من هيئة الإستثمار .

٨ - الأجانب الذين يحتفظون بودائع مالية سنوية بالبنوك الممتدة بمصر ، بحيث لا يقل مبلغ الوديعة عن ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي (خمسين ألف) أو ما يعادله بالعملة الحرة ، ويرخص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر في الإقامة المؤقتة لغير السياحة ^(١) .

٩ - الأجانب الذين يمتلكون عقاراً سواء أكان سكناً أو أرض فضاء مخصصة لسكنهم أو مزاوله نشاطهم الخاص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر ، بشرط ألا تقل قيمة العقار عن ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي (خمسين ألف) أو ما يعادله بالعملة الحرة يتم تحويلها عن طريق أحد البنوك المصرية .

١٠ - الأجانب أصحاب المعاشات غير الحكومية الذين أقاموا بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات تتجدد بانتظام بحيث لا يقل مبلغ المعاش عن ١٨٠ دولار أمريكي أو ما يعادله شهرياً ^(٢) .

هذا ولا يجوز لأفراد هذه الفئة الغصاب في الخارج مدة تزيد على ستة أشهر أو مدة

(١) فئة أصاصا سنة قابلة للتجديد .

(٢) هذا المبلغ غير ثابت وإنما يتغير وفقاً لقرارات وتعليمات وزارة الداخلية في هذا الشأن .

ترخيص الإقامة ، أيهما أقل ، ما لم يحصل قبل سفره على تأشيرة هودة صالحة لمدة تزيد عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة أو مدة الإقامة ، أيهما أقل ، بشرط تقديم مبررات جديدة لطلب هذه التأشيرة .

٨٢ - الإقامة المؤقتة للسياحة ^(١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد . وتمنح للسياحة والزيارة والعلاج وما شابه ذلك بموجب تحويل تقدي بإحدى العملات الحرة .

ويستثنى من التحويل التقدي الأجانب الذين يقدمون كفالة من إحدى السفارات الأجنبية أو المنظمات الدولية أو الوزارات والمصالح الحكومية المصرية أو شركات قطاع الأعمال العام المصرية ، وكذا من يقدمون كفالة شخصية من أحد الأقارب (مصري أو أجنبي مقيم) حتى الدرجة الرابعة .

ومجرد الإشارة إلى أن الأجانب المرخص لهم بالإقامة المؤقتة للسياحة يمكنهم الحصول على تأشيرات عودة لإمكان السفر ثم العودة لإستئناف إقامتهم دون مطالبتهم بتأشيرات دخول أو تحويلات نقدية جديدة ، بشرط عودتهم خلال مدة صلاحية تأشيرة العودة .

أما المرخص لهم بالإقامة المؤقتة لغير السياحة فإنهم معفون من الحصول على تأشيرة العودة .

هذا وعند إنتهاء إقامة الأجنبي فإنه يجوز له مغادرة البلاد خلال ١٥ يوماً أو التقدم لتجديد الإقامة وإلا اعتبر مخالفاً ^(٢) .

٨٣ - إذن التغييب ^(٣) :

تقضى المادة الثانية والعشرين من القانون بعدم جواز التغييب في الخارج لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية ^(٤) مدة تزيد على ستة أشهر مالم يحصل قبل سفره أو قبل إنتهاء هذه المدة على إذن

Tourist Temporary Residence

(١)

(٢) رعايا السودان معفون من الحصول على تصاريح الإقامة وإجراءات التسجيل أما رعايا الأردن معفون من الحصول على تصاريح الإقامة فقط .

Absence permit

(٣)

(٤) الأجانب ذوو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة العادية .

بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لا عذر يقبلها .

ولا يجوز أن تزيد مدة القياح فى الخارج على ستن .

ويعترب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنى فى الإقامة المرخص له بها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتقربون لطلب العلم فى المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يشهد ذلك .

٨٤ - مخالفة الفرض من ترخيص الدخول أو الإقامة :

تتضى المادة الثالثة والعشرين بأنه لا يجوز للأجنى الذى رخص له فى الدخول أو فى الإقامة لفرض معين أن يخالف هذا الفرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

٨٥ - المنتفعين بالإقامة الخاصة :

تتضى المادة الرابعة والعشرين من القانون بأنه لا يتتفع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون فى كتفه حين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية فى مصر ستان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجة قائمة .

٨٦ - الإبعاد :

سبقت الإشارة^(١) إلى أن الإبعاد يَمرَف بأنه عمل بمقتضاء تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإقتضاء .

فالمبدأ العام فى القانون الدولى يخول الدولة الحق فى إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنى المبعد من المقيمين إقامة مؤقتة على إقليم الدولة ، أو من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التى يقيم الأجنى على إقليمها هى دولة مضيفة ، وللمضيف أن يَبيد الضيف الذى لم يعد يرغب فى ضيافته .

(١) بند ٦٠ من الكتاب .

وقد قضت المحاكم الإدارية العليا ^(١) بأنه ، (من الأصول المسلمة أن الدولة يحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق في إتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل المصاحبة على كيانها وأمنها في الداخل ومصالح رعاياها . تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أم عدم إقامة الأجانب في أراضيها في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام . فلا تلقزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بمد إقامته بها إلا إذا كانت تضرها تضرته توجب له حقاً من هذا القبيل بحسب الأوضاع والظروف التي تقررها . فإذن لم يوجد وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأضرار التي يتل بها أو يتحمل لها . حتى وإن لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال مدة المرحس فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها . وذلك بعد إتباع الأقسام المقررة إن وجدت) .

وفي حكم آخر للمحكمة الإدارية العليا ^(٢) قضت بأنه ، (من المبادئ المقررة أن للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب غير المرغوب فيهم ^(٣) وفقاً لطبرم ، وتميئاً لسلطتها ، وصيانة لكيانها ، شعبياً ومجتمعات من كل ما يضره . كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر غاراً بثقوتها الداخلية والخارجية ، وبما يعتبر كذلك ، ولها حق إتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الإنسانية وما تعارف عليه دولياً ، ولها سلطة تقديرية لمرزات الإبعاد ولا يرد هذا الحق إلا قيد حُسن إستعماله . بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب جدية يقتضيها الصالح العام في حدود القانون) .

وغنى عن البيان ، فإن الإبعاد ليس عقوبة توقع على الأجنبي بل هي إجراء شيطبي يحث ^(٤)

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٨/٤ ، بصيغة المحكمة ، ص ١ ، ص ١٠٠٦ .

حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٤/٧ ، بصيغة المحكمة ، ص ١ ، ص ٦٥٧ .

د . عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، ص ٦٧٦ هامش ٢٢٠ .

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨/٢٤ وق ٩/٤٥٢ في جلسة ١٩٦٤/٣/٢٨ .

الموسوعة الإدارية الحديثة ، جزء أول ، ص ٥٠٥ .

، تتخذ الدولة بما لها من ولاية في الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وعلى ذلك لا يجوز لمحكمة جنائية أن توقع على أجنبى متهم أمامها جزاء الإبعاد كمقوية أصلية أو تبعية . بل إن الجهة التي تملك إتخاذ قرار الإبعاد وإعماله في حق الأجنبى غير المرغوب في بقاءه هي السلطة الأمنية ممثلة في وزارة الداخلية ، وقد أكدت ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ بمحضرها وزير الداخلية سلطة إصدار قرار إبعاد الأجنبى غير المرغوب فيه .

بل أن المادة ٢٦ من القانون المشار إليه ، منحت أيضاً وزير الداخلية سلطة الأمر بحجز من يرى إبعاده ، مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما أن المشرع فوض^(١) مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في إصدار قرار يفرض بمقتضاه على الأجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتمنر تنفيذه ، الإقامة في جهة معينة والتقدم إلى مقر الشرطة المختص في المواعيد التي يمينها القرار وذلك إلى حين إمكان إبعاده .

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أنه لا يسمح للأجنبى الذى سبق إبعاده بالعودة إلى الاراضى المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

٨٧ - لجنة الإبعاد :

وفقاً لحكم المادة التاسعة والعشرين من القانون ، تشكل لجنة الإبعاد على الوجه الآتى -

- ١ - وكيل وزارة الداخلية
- رئيساً
- ٢ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة
- عضواً
- ٣ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بمجلس الدولة
- عضواً
- ٤ - مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية
- عضواً
- ٥ - مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية
- عضواً
- ٦ - مندوب عن مصلحة الأمن العام
- عضواً

(١) مادة ٣٠ من القانون .

وتتمتع اللجنة بتأه على طلب رئيسها .

ويشترط لصحة إنقضاء حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذى منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة والمجازات والجنسية أو من يقوم مقامه .

وتبدي اللجنة رأياها فى أمر الإبعاد على وجه السرعة .

والقرار الصادر بالإبعاد من وزير الداخلية قرار إدارى ، فيطعن عليه ، من ثم ، أمام القضاء الإدارى الذى إستقر فى أحكامه على خضوع قرارات الإدارة الخاصة بالإبعاد لرقابة القضاء الإدارى شأنها فى ذلك شأن سائر قرارات الإدارة ^(١) .

كما قضت محكمة القضاء الإدارى بأن الأمر بحجز الأجنبى مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد هو قرار إدارى يخضع بدوره لرقابة القضاء الإدارى ^(٢) .

كما إستقر أحكام محكمة القضاء الإدارى على أن أخذ رأى لجنة الإبعاد هو إجراء جوهري لما فيه من ضمان للفحص المراد إبعاده ، يتوجب على إخطاله بطلان قرار الإبعاد ^(٣) .

٨٨ - المعطون من أحكام القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل :

أعفت المادة السابعة والثلاثين من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل الفئات الآتية من الأجانب من الخضوع لأحكامه :

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص ، المراجع السابق ، ص ٦٩٠ ، طابع ٢٤٦ .

(٢) حكم ١٩٥١/١٢/٢٥ ، مجموعة المجلس للأحكام ، ص ٦ ، ص ٢٢٠ .

(٣) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص ، المراجع السابق ، ص ٦٨٨ ، وطابع ٢٣٧ .

١ - أعضاء السلك الدبلوماسى والقتصى الأجنبى المتمدنين فى مصر طالما كانوا فى خدمة الدولة التى يمثلونها . أما أعضاء السلك الدبلوماسى والقتصى الأجنبى غير المتمدنين فى مصر فتحق فى شأنهم مبدأ المعاملة بالمثلى .

٢ - رجال السفن والطائرات القادمة إلى مصر الذين يحملون تذاكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخول الأراضى المصرية . أو النزول فيها أو مغادرتها . ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة راسية فى الميناء أو الطائرة فى المطار .

٣ - ركاب السفن والطائرات التى ترسو أو تهبط فى ميناء أو مطار من المطارات المصرية الذين ترخص لهم السلطات المختصة فى النزول أو البقاء مؤقتاً فى أراضيها مدة بقاء السفينة فى الميناء أو الطائرة فى المطار على ألا يجاوز ذلك مدة أسبوع . ويجب على ربابنة السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ سلطات مراقبة الجوازات عن تخلف أى راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكشف أمره إلا بمدد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم برقمها وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم من أول ميناء أو مطار يصلون إليه .

٤ - رعاية الدول المجاورة للأراضى المصرية فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على إجازة خاصة تدعى **إجازة الصعود** فى نطاق الأحكام المنصوص عنها فى الإتفاقيات الموقعة لهذا الشأن مع تلك الدول .

٥ - المحفون بموجب إتفاقيات دولية تكون مصر طرفاً فيها وذلك فى حدود تلك الإتفاقيات .

٦ - من يرى وزير الداخلية إعفاء بإذن خاص لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية .

٧ - المواطنون المخربون فى حدود القواعد التى ينظمها وزير الداخلية بقرار يصدر منه .

٨٩ - منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية :

سبقت الإشارة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل حظرت على الأجنبي دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلًا على تأشيرة دخول إلى الأراضي المصرية صادرة من السلطات المختصة قانوناً .

والدولة وهي تلك الصلاحيات في منح تأشيرة الدخول للأجنبي ، فإنها أيضاً تملك ذات الصلاحيات في منع الأجنبي من دخول أراضيها وإدراج اسمه في قوائم المنوعين من الدخول .

وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٣/٩٧٥^(١) بشأن تنظيم قواعد المنوعين المعدل بالقرار رقم ١٩٨٦/١٢٨ حيث نص في مادته الأولى على أن يكون الإدراج على قوائم المنوعين بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين وبناء على طلب الجهات الآتية دون غيرها -

١ - المحاكم في أحكامها وأوامرها واجبة النفاذ .

٢ - المدعى العام الإشتراكي .

٣ - النائب العام .

٤ - رئيس المخابرات العامة .

٥ - مدير إدارة المخابرات الحربية ومدير إدارة الشؤون الشخصية والخدمة الاجتماعية للقوات المسلحة والمدعى العام العسكري .

٦ - مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام (قسم الأشخاص المطلوب البحث عنهم) .

٧ - رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

وقد نصت المادة الثانية من القرار على أنه عند صدور قرار بالإبعاد يدرج اسم الأجنبي بقائمة منع الدخول ويرفع بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الإبعاد .

وقد منحت المادة السابعة من القرار الوزاري المنزج إسمه بقوائم المنوعين من مغادرة البلاد أو الدخول إليها ، " **الحق في التظلم** " من إدراجهم في القوائم^(٢) ، ويقدم التظلم إلى إدارة القوائم

(١) القوائم المصرية . العدد ١٩٩ في ١٩٨٣/٨/٢٠ .

(٢) ويكون تقديم التظلم من المدرج إسمه شخصاً أو من يعوب عنه .

بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .

ويغصل في التنظيم (لجنة التكاملات) يرأسها مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، وعضوية كل من مستشار الدولة لإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ومدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومندوب عن الجهة التي طلبت الإدراج .

ويتولى سكرتارية هذه اللجنة مدير إدارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وتجتمع بمقر المصلحة في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

٩٠ - تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب (١) :

١ - يجب على أعضاء النيابة العامة بتعقيق القضايا التي يتهم فيها الأجانب والتصرف فيها على وجه السرعة ، ويراعى في هذا الشأن إتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية :

٢ - يتعين إحاطة المتهم الأجنبي المقبوض عليه ، بأن من حقه إخطار البعثة القنصلية لدولته ، فإن رغب في ذلك ، تعين الاستجابة إلى طلبه دون تأخير ، مع الإذن له بمقابلة قنصل دولته أو التصريح للقنصل بزيارته في السجن وفق القواعد المقررة في هذا الخصوص ، وفي حدود ما تسمح به ظروف التحقيق ومقتضيات الصالح العام وتثبت كل هذه الإجراءات في محضر التحقيق .

٣ - يجب التمسك في احتجاز جوازات السفر الخاصة بالمتهمين الأجانب المقبوض عليهم وقصر ذلك على الحالات التي تفرسها مصلحة التحقيق لأقل مدة ممكنة .

(١) التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الأول (التعليمات القضائية) ، القسم الأول (في المسائل الجنائية الصادرة في ١٩٨٠) ، الباب الرابع عشر (قضايا الأجانب) ، الفصل الأول (الأجانب الماديون) ، المواد من ١٢٨٢ إلى ١٢٩٧ . أما الفصل الثاني فهو خاص (برجال السلك السياسي والقنصلي والأجنبي) ، المواد من ١٢٩٨ إلى ١٤٢٢ .

٤ - إذا إلتضت مصلحة التحقيق حبس المتهم الأجنبى إحتياطياً ، فعلى عضو النيابة المحقق لإرسال مذكرة عاجلة إلى المكتب الفنى للنائب العام ، يوضح فيها إسم المتهم مدوناً بالحروف العربية واللاتينية والدولة التى ينتمى إليها ووقائع الحادث ، والإتهام الموجه إليه حتى يتسنى إخطار وزارة الخارجية بذلك كى تتولى إبلاغه إلى قنصلية .

٥ - يجب على أعضاء النيابة إخطار قسم الأجانب بالإدارة القنصلية بوزارة الخارجية - عن طريق المحامين العامين أو رؤساء النيابة الكلية - بكل ما يباشرونه من تحقيقات فى وقائع منسوبة إلى الأجانب لا تقضى حبسهم إحتياطياً ، وكذلك إخطار القسم المذكور بتصرفات النيابة فى هذا الشأن أولاً بأول .

٦ - يتعين على أعضاء النيابة مراعاة سرعة التحقيق فى الجرائم التى تقع من السائحين أو ترتكب ضدّهم ، والحرص على التصرف فيها فى أقرب وقت مستطاع ، وذلك لمصلحة إجراءات التحقيق والمحاكمة نتيجة لقصر مدة إقامتهم بالبلاد .

٧ - تنبغى العناية بدراسة معاصر مصلحة الهجرة والمجوزات والجنسية الخاصة بالجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ، وتقديم المتهمين فيها ، فى حالة رفع الدعوى قبلهم ، إلى أقرب جلسة تلافياً من إفلاتهم من تنفيذ ما يقضى به عليهم من عقوبات .

٨ - إذا رأى فى الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة وظروف خاصة بالنسبة للأجانب بما فيهم الفلسطينيين ، حفظ الواقعة لعدم الأهمية ، يتعين على عضو النيابة أن يرسل الأوراق قبل التصرف ، مشفوعة بمذكرة الرأى ، إلى المكتب الفنى للنائب العام .

٩ - إذا ادعى أحد الأجانب لدى محاكمته فى إحدى الجرائم المشار إليها فى المادتين السابقتين أنه يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، إستناداً إلى أوراق لا تصلح قانوناً لإثبات مدعاه ، فعين على عضو النيابة الحرص على إعلان محرر محضر ضبط الواقعة فى القضية الخاصة شاهداً أمام المحكمة لإبداء ما يميئها على صحة تقدير ما يقدم إليها من مستندات ضماناً لسلامة ما تصدره من حكم فيها .

١٠ - يجب الحرص على سرية إجراءات التحقيق مع الأجانب ، والتناجح التي تسفر عنها ، وعدم تسرب أنباء عنها إلى وسائل الإعلام ، تجنباً لإستياء بعثات التمثيل القنصلى التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب .

١١ - يتعين على أعضاء النيابة ، الذين يباشرون للدعوى أمام المحاكم إستعجال الفصل فى القضايا الخاصة بالأجانب ، تلافاً لتعطل سفرهم ، وتيسيراً لتنفيذ الأحكام التي تصدر عليهم .

١٢ - يراعى فيما يعرر بشأن الأجانب المحكوم عليهم أو المطلوب ضبطهم أن تكتب أسماؤهم كاملة ببيان الاسم والأب والجد بالهجائين العربى واللاتينى ، مع إيضاح جهة وتاريخ الميلاد والمهنة والأوصاف المميزة ، وإرفاق صور فوتوغرافية كلما أمكن ذلك .

١٣ - لا يجوز لأعضاء النيابة الإتصال مباشرة ببعثات التمثيل السياسى والقنصلى بمصر ، ويكون ذلك الإتصال عن طريق المكتب الفنى للنائب العام ، الذى يخاطر هذه الجهات بمعرفة وزارة الخارجية .

١٤ - يجب على النيابة الكلية إخطار " إدارة مكافحة المخدرات " بوزارة الداخلية شهرياً ببيان عن الأحكام التي تصدر ضد الأجانب فى قضايا المخدرات .

١٥ - لا يجوز إعلان الأوراق القضائية جنائية كانت أو مدنية أو إدارية فى دور السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية^(١) .

(١) مع مراعاة ما تنص الفقرة التاسعة من المادة ١٣ مرفعات من أنه ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن مطوم فى الخارج يسلم للنهابة العامة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ويجوز أيضاً فى هذه الحالة ويشترط المعاملة بانتقل تسليم الصورة مباشرة ل مقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه كى تتولى توصيلها إليه .

المبحث الثاني

شركات ووكالات السفر والسياحة (١)

٩١ - تمهيد :

السياحة صناعة مركبة ، وهي ظاهرة القرن العشرين النموذجية .
والسياحة ، بلا مبالغة ، تعتبر أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل إجتماعى وحضارى على المستوى القومى والدولى ، وغرس نوع من التفاهم بين الدول وشعوبها .
كما أن السياحة تتضمن مجالات مختلفة للإستثمار مثل : الفنادق والمطاعم والملاهى ، ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويج ، والقرى السياحية والبواخر السياحية ، وسياحة المخيمات ، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة .
ومن مجالات السياحة أيضا شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحية .

والأصول الحقيقية لوكالات السفر والسياحة ترجع إلى عام ١٨٤١ ، حيث قام **توماس كوك** بأول رحلة جماعية باستخدام السكك الحديدية حيث كان يعتبر القطار من الإختراعات

(١) * Py (pierre), Droit du tourisme, Dalloz . 1989

* Rapp (Lucien) . Le contrat de voyage , colloque sur la commercialisation des produits touristiques , " Tourisimes " Montpellier, 1989 .

* Thery (J.- F) , La responsabilité du transporteur , Tourisme, technique et organisation , 1970

* Wackermann (Gabriel) Les nouvelles relations entre les transports et le tourisme, Espaces , 1985

* Risman (Marc) , Tour Operator's Liability Disclaimer Clauses, IBA, Strasbourg conference, 2-6 October 1989 .

* Ignarski (Jonathan) , Insurance Aspects of the Tour Operators' Directive , IBA , Strasbourg Conference , 2-6 October 1989.

د . صلاح عبد الوهاب ، مسؤولية وكالات السفر والسياحة عن أعمالها ، مجلة الطوم القانونية واقتصادية . كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٧٧ .

م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية . ١٩٧٧ .

د . رضا ميهيد . القانون التجارى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ .

د . عبد التئيل محمد أحمد ، وكالات السفر والسياحة ، دراسة مقترنة ، ١٩٨٦ .

مولفها (مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية) الطبعة الثالثة . ١٩٩٠ .

الحديثة ، ثم إستأجر سفينة وقام بتنظيم بعض الرحلات البحرية وأنشأ نظام التذاكر الجماعية^(١)

وفي عام ١٨٤٥ قام بصور المانش لأول مرة مع مجموعة من السائحين .

وفي عام ١٨٦٦ نظم رحلة بحرية من أوروبا إلى أمريكا وكندا . وفي عام ١٨٧١ توج توماس كوك نشاطه بتنظيم رحلة حول العالم بإستخدام إحدى السفن إسطل فيها بدور المرشد^(٢) . وقد توفي توماس كوك عام ١٨٩٢ بعد أن خلف وراءه مشروعه وكالة توماس كوك وولده ، لتكون أول وكالة سفر وسياحة بالمعنى الفنى .

وفي مصر يعتبر القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤^(٣) أول قانون خاص بشركات ووكالات السفر والسياحة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها وأعقبه قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١ بشأن إنشاء الغرف السياحية حيث نصت المادة الأولى منه على إنشاء غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث إعتبرت الفقرة الثانية من المادة الأولى منه وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية منشأة سياحية .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١١٨/١٩٨٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ .

وقد سبقَت الإشارة^(٤) إلى المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية والإستثمارية والشركات السياحية غير الإستثمارية والشركات السياحية الإستثمارية ، لذا نحيل القارئ إلى البنود التى تناولتها بالتفصيل .

وسوف نعالج شركات ووكالات السفر والسياحة فى مطلبين ، أولهما خاص بالشركات السياحية فى القانون المصرى ، وثانيهما خاص بالتكييف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وعملاتها .

Tourist - Tickets (١)

Guide (٢)

(٣) الواقع المصرية ، العدد ٩٠ مكرر (تابع) فى ١١/١١/١٩٥٤ .

المطلب الأول

الشركات السياحية في القانون المصري

٩٢ - فكرة عامة :

الشركات السياحية في القانون المصري قد تكون شركات أشخاص ^(١) ، كما قد تكون شركات أموال خاصة أو عامة ^(٢) ، حيث إشتطرت المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ لمنح الترخيص أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة وفقا لأحكام القوانين المعمول بها .

كما أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من إخضاع الشركة السياحية إلى جانب التشريعات السياحية الأصلية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ وقراراته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، وللقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ ^(٣) ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ^(٤) ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٩/٥٩ ^(٥) .

هذا ويلاحظ تداخل التشريعات المنظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة ^(٦) وقانون الملاهي ^(٧) وقانون مكافحة الدعارة ^(٨) وقانون مكافحة الفسح والتدليس ^(٩) وقانون دخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر ^(١٠) وقانون تنظيم مكاتب الوسطاء في إلحاق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل في مصر ^(١١) وقانون اليانصيب ^(١٢) وقانون الملاحة الداخلية ^(١٣) وقانون المراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية ^(١٤) وقانون إقامة وإدارة

(١) تضامن . توصية بسيطة .

(٢) مساهمة ، مسؤولية محدودة ، توصية بالأسهم .

(٣) بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم .

(٤) بشأن الاستثمار (٥) بشأن المجمعات السياحية الجديدة .

(٦) القرار بقانون رقم ١٩٥٦/٣٧١ . (٧) القرار بقانون رقم ١٩٥٦/٣٧٢ .

(٨) القانون رقم ١٩٦١/١٠ . (٩) القانون رقم ١٩٤١/٤٨ لنمحل بمجموعة قوانين متعاقبة.

(١٠) القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ لنمحل . (١١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٨/٥٧ .

(١٢) القانون رقم ١٩٧٣/٩٤ . (١٣) القانون رقم ١٩٥٦/١٠ لنمحل بالقانون رقم ١٩٦٢/٥٧ .

(١٤) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٧ / ١٢٠ .

الآلات الحرارية والمراجل البخارية^(١) وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث^(٢) وقانون حماية الآثار^(٣) وقانون للمساعد الكهربائية^(٤) وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية^(٥) وقانون الجمارك^(٦) وقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي^(٧) والقرار المتعم لإنشاء وتأسيس شركات الصرقة^(٨) الأمر الذى يلزم معه - **وتطالب به فى مؤلفاتنا السابقة**^(٩) - إصدار تشريعا جامعا مانعا منظم للنشاط السياحي والفندقي ومحددا لحقوق وأعباء والتزامات المنشأة السياحية والفندقية سواء فى فترات ما قبل التشغيل أو خلالها أو عند تصفيتها ويدون بفرقة أو تميز بين تلك التى تخضع لقانون الإستثمار وبين التى تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

٩٢ - تحديد الشركات السياحية فى القانون المصرى :

نظم القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ ، الشركات السياحية وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

والبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى التى تقوم بتنظيم رحلات جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها**

(١) القانون رقم ١٩٧٧/٥٥ .

(٢) القانون رقم ١٩٨٢/٤٨ . (٣) القانون رقم ١٩٨٣/١١٧ .

(٤) القانون رقم ١٩٧٤/٧٨ .

(٥) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٨٦/١٨٦ .

(٦) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٢/٦٦ .

(٧) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ .

(٨) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٩١/١١٧ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم

التعامل فى النقد الأجنبي .

(٩) **أنظر بالتفصيل :**

مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع لىصرى) ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

ومؤلفنا (مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية) ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ .

ومؤلفنا (التنظيم القانونى للإرشاد السياحي فى مصر) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

ومؤلفنا (أنتظيم القانونى للتعامل بالنقد الأجنبي فى المنشآت السياحية مذيلاً بجرائم النقد السياحي) ، الطبعة

الأولى ، ١٩٩٢ .

وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر والسياحة** ، فإعتبرها البند الثاني من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** ، وهي التي تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحي** وهي من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** وهي تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

وفوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها ، وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها في البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وأينما كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشروع لم يمنح الشركات السياحية إعفاء مماثلاً ^(١) بإستثناء وسائل النقل السياحي التي إعتبرها (منشآت سياحية قائمة بذاتها) ، وبمباراة أخرى ، فإن الشركات السياحية حُجِبَ عنها الإعفاء الضريبي ولم يُخِجِبَ عن وسائل نقل السائحين التي تمتلكها ، الأمر الذي نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً **وهو النشاط السياحي** .

٩٤ - شروط منح الترخيص للشركة السياحية المصرية :

أجمعت المادة الرابعة من القانون شروط منح الترخيص للشركة السياحية فيما يلي ،

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

(١) مالم تكن الشركة السياحية تخضع لقانون الاستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ هي هذه الحالة تتمتع بإعفاء ضريبي مدته خمس سنوات .

أما إذا كانت الشركة السياحية تخضع لقانون للمجتمعات العمرانية الجديدة ، فإنها تتمتع حينئذ بإعفاء ضريبي مدته عشر سنوات لانتمائها داخل المدن الجديدة كالمصر من رمضان والسادس من أكتوبر .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهور أغراضا تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقرا لها في جمهورية مصر العربية .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

٥ - ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية ^(١) :

* مائة ألف جنيه مصري لشركات السياحة (الفئة الأولى) يخصص منها مبلغ عشرون ألف جنيه مصري كتأمين .

* أربعون ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة (الفئة الثانية) يخصص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه مصري كتأمين .

* عشرون ألف جنيه مصري لشركات النقل السياحي (الفئة الثالثة) يخصص منها مبلغ أربعة آلاف جنيه مصري كتأمين ^(٢) .

١٥ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر :

أجازت المادة السادسة من القانون لوزير السياحة الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر .

(١) اعتبارا من ١/١/١٩٩٠ ، وفقا لتعليمات وزير السياحة ، أصبح الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية بفلاتها الثلاثة كما يلي :

* نصف مليون جنيه مصري لشركات السياحة العامة (الفئة الأولى) يخصص منها مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

* ثلاثمائة ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة (الفئة الثانية) يخصص منها مبلغ ستون ألف جنيه مصري كتأمين .

* نصف مليون جنيه مصري لشركات النقل السياحي (الفئة الثالثة) يخصص منها مبلغ مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

(٢) تشترط المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٢٢ / ١٩٨٢ بالآلا يقل رأس المال العامل للشركة عن ٦٠ ٪ من رأس المال الكلي .

هذا والشروط التي أجمعتها المادة السادسة المشار إليها هي :

١ - أن تكون الشركة تابعة لإحدى الدول التي تطبق للشركات المصرية حق إنشاء فروع فيها ^(١) .

٢ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائة ألف جنيه ^(٢) إما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصري وغير قابل للإلغاء ^(٣) أو التجزئة أو التحويل .

٣ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال في مصر لا يقل عن مائتي ألف جنيه ^(٤) .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تعيين مديراً عاماً مصرياً للفرع الأجنبي في مصر ، إلا أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من تعيين مديراً أجنبياً أو أكثر لتولى مهام رئاسة الإدارات الداخلية للفرع .

٩٦ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالي الأجنبي :

يستفاد من حكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون إجازة مساهمة رأس المال الأجنبي في تكوين الشركة السياحية المصرية وفقاً للشروط الآتية :

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهر أغراضاً تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقراً لها في مصر .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

(١) مبدأ المعاملة بالمثل .

(٢) أصبح مائتي ألف جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة السارية اعتباراً من ١٩٨٨/١١/١٠ .

Irrevocable

(٣)

(٤) أصبح مليون جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة .

٥ - أن تدفع تأمينا ماليا قدره مائتي جنيه إما نقدا أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصرى وغير قابل للإلغاء أو التجزئة أو التحويل .

٦ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال فى مصر لا يقل عن مليون جنيه مصرى .

٩٧ - الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية :

أجازت المادة الخامسة من القانون الترخيص للشركات السياحية فى إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية على ألا تدخل قيمة هذه المنشآت فى حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره طبقا لأحكام القانون .

وحكم المادة الخامسة المشار إليها يقابل حكم المادة الخامسة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التى يجيز أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية والمحال الصناعية والتجارية الملحقة بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأسمى^(١) .

٩٨ - فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها :

أجازت المادة التاسعة من القانون للشركات السياحية إنشاء فروع لها داخل أو خارج مصر بشرط الحصول على الموافقة المسبقة لوزير السياحة ، وعلى أن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الواجب توافرها فى مقر تلك الفروع وفيمن يتولى إدارتها .

يبدأ أن اللائحة التنفيذية^(٢) عند صدورها بالقصر الوزارى رقم ٢٢٢ / ١٩٨٣ سأتو بين الشروط الواجب توافرها فى المقر الرئيسى للشركة وبين فروعها وبدون تمييز بين الفروع المحلية والفروع الخارجية .

(١) أنظر بالتفصيل مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، المرجع السابق ، بند ٢٤ ص ٢٥ .

(٢) م ٢ من اللائحة .

أما عن الشروط الواجب توافرها فيمن يعزى إدارتها فقد إشتراط الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية فيمن يعين مديراً لفرع الشركة ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذى تبأشرة الشركة عن ستين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمس سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

٩٩ - إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحي :

حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٣/٢٢٢ الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على ترخيص بمزاولة كل أو بعض الأعمال المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون تنظيم الشركات السياحية :

١ - التقدم بطلب مدموغ للإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة متضمناً الرغبة فى مزاولة الأعمال السياحية وموضحاً به البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة .

(٢) نوع العمل السياحي .

(٣) أسماء الشركاء وعناوينهم وأرقام بطاقتهم .

(٤) إسم الشركة .

(٥) مقر الشركة .

(٦) رأس المال .

(٧) إسم المدير المسئول عن الشركة مع توضيح خبرته السياحية .

٢ - أداء رسم الترخيص إما نقداً أو يشيك بإسم وزارة السياحة ومقداره :

٥٠٠ جنيه مصرى لشركات السياحة العامة من الفئة الأولى .

٤٠٠ جنيه مصرى لوكالات السفر والسياحة من الفئة الثانية .

٣٠٠ جنيه مصري لشركات النقل السياحي من الفئة الثالثة .

٣ - تخطر الإدارة العامة للشركات السياحية مقدّم الطلب بمد موافقة جهات الأمن
لإستيفاء ما يلي :

(١) صورة من عقد تكوين الشركة وملخصة للسجل والمشهدر .

(٢) صورة من صحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى .

(٣) صورة من الصحيفة الناشرة .

(٤) ميزانية إقتتاحية موقعة من محاسب قانونى .

(٥) إيصال سداد التأمين .

(٦) صحائف الحالة الجبائية للشركاء المتضامنين والمدير المسئول والعاملين بالشركة .

٤ - موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل وذلك بالنسبة للشركات التى ترغب فى تشغيل
وسائل نقل سياحية .

ولوإذارة السياحة أن تستطلع رأى غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة بالإتحاد المصرى
للغرف السياحية بشأن الطلب المقدم لها بإنشاء شركة سياحية .

١٠٠ - الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركة السياحية ومروعها المحلية :

تشرط المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الآتية :

١ - أن يكون فى منطقة مناسبة لنوع العمل الذى تباشره الشركة (١) .

٢ - أن يكون فى شقة مستقلة أو محل مستقل عن أى نشاط آخر .

٣ - ألا يقل مساحة المقر فى مجموعها عن ٦٠ مترا مربعا .

(١) قوى أنه شرط تغيير يمكن من خلاله الإلمارة بتغيير منح الترخيص فى حالة تسفها فى إستخدامه .

٤ - ألا يقل مساحة الفرع عن ٣٠ متراً مربعاً .

ويستثنى من هذا الحكم مقر الشركات وفروعها التي تنشأ في الفنادق أو النوادي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .

٥ - إذا كان المكان مؤجراً مفروضاً فيجب ألا تقل مدة عقد الإيجار عن خمس سنوات متصلة وأن يكون المقد ثابت التاريخ بمصلحة الشهر المقارى والتوثيق .

١٠١ - الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية :

تضمنت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية هي -

١ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **سنتين** وإذا كان حاصلأ على مؤهل عال ، منها أربع سنوات على الأقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٢ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **خمس سنوات** وإذا كان من غير الحاصلين على مؤهل عال ، منها ست سنوات على الأقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٣ - أما بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية (قسم الدراسات السياحية) ، فقد اكتفى القرار بفترة خبرة مدتها **سنتين** دون اشتراط الإضطلاع بعمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٤ - أما بالنسبة للحاصلين على دبلوم الدراسات العليا في السياحة من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية ، فتتخيم لهم سنتان من مدة الخبرة المطلوبة (أى المدين أكبر) بالمقارنة بالحاصلين على بكالوريوس السياحة والفنادق على النحو المبين في (٣) يطاليه (١) .

(١) تكون ضرورة إعانة صياغة **اللائحة** من هذا القرار كي تصبح لكافة وضوحاً وتحديداً تفهيمياً لتتولى التصدير .

٥ - أن يكون متفرغاً لا يعمل في أى جهة أخرى وأن يقتصر عمله على شركة واحدة .

وفي حالة خروج المدير المسئول أو وفاته تستمر الشركة في مباشرة أعمالها لحين تعيين مدير جديد وذلك لفترة لا تزيد على ستة أشهر .

أما عن الشروط الواجب توافرها في مدير فرع الشركة السياحية ، فبالإضافة إلى شرط التفرغ ، فإنه يلزم ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذي تباشره الشركة عن سنتين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمسة سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

وفي جميع الأحوال ، سواء بالنسبة للمدير المسئول أو مدير الفرع ، يتعين أن يكون العمل المكتسب للخبرة قد تمت ممارسته بصفة أساسية منتظمة تنفي عنه وصف العرضية .

وقد أجاز القرار لمدير الشركة أن يكون أيضاً مديراً لفرعها الموجود بنفس المدينة التي بها المقر الرئيسي للشركة .

١٠٢ - التأمين المالي :

سيقت الإشارة إلى إلزام الشركات السياحية بسداد تأميناً مالياً وفقاً لفئاتها المختلفة التي حددتها المادة الأولى من القانون .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد طريقة سداد التأمين والجهة التي يودع بها .

وقد نصت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على أن يتم سداد مبلغ التأمين المالي بالعملة المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية المقبولة .

ويودع مبلغ التأمين المالي لدى وزارة السياحة نقداً أو بخطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية ؛ ويرد رصيد التأمين المالي ، في حالة إلغاء الترخيص ، بعد التحقق من تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالشركة في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الإنهاء . كما يرد في حالة تصفية أعمال الشركة بناء على طلب المصفي بعد موافقة لجنة فض المنازعات .

١٠٣ - الحد الأدنى لمعامل النقل لشركات النقل السياحي :

أوجبت المادة العاشرة من القانون على شركات النقل السياحي أن تحصل مقدماً على موافقة

وزارة السياحة على وسائل النقل المختلفة التي تستخدمها قبل التقدم للحصول على الترخيص بها من الجهات المختصة ، وتعتبر هذه الموافقة شرطاً من شروط الترخيص .

ولا تدخل قيمة وسائل النقل في حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره للشركة ، ويسرى هذا الحكم على الشركات التي ترغب في شراء وسائل نقل خاصة بها .

وقد ألزمت الفقرة قبل الأخيرة من المادة الرابعة من القانون شركات النقل السياحي أن تقدم ما يثبت ملكيتها للحد الأدنى لوسائل النقل .

كما فوضت الفقرة الأخيرة من ذات المادة اللائحة التنفيذية في تحديد الحد الأدنى لوسائل النقل وسنة صنعها ومواصفاتها .

وقد تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لوسائل النقل مميزة في ذلك بين النقل البري وبين النقل النهري والبحري وبين النقل الجوي على النحو التالي :-

أولاً . النقل البري :

مجموعة من وحدات النقل السياحي البري لا تقل مقاعدها عن ١٥٠ مقعداً .
وإشترطت اللائحة بالآلا يكون قد مضى على تاريخ صنع السيارة أكثر من عام سابق على إستيرادها ، وبأن تكون ٧٥٪ من الوحدات مكيّفة تكييفاً كاملاً (ساخناً وبارداً) .

ثانياً . النقل النهري والبحري :

عدد من الوحدات لا تقل حمولتها عن ١٠٠ راكب وأن تكون مجهزة تجهيزاً لائقاً ومكيّفاً .
وإشترطت اللائحة بأن تكون مستوفاة للشروط الملاحية النهرية أو البحرية التي تقررها الجهة المختصة حسب نوعها .

ثالثاً . النقل الجوي :

لا يقل عن طائرتين .
أما عن سنة الصنع فيتم تحديدها بمعرفة هيئة الطيران المدني .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من اللائحة على أن يقصر استخدام وسائل النقل البرية والتهرية والبحرية والجوية على نقل السائحين .

١٠٤ - التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسي للشركة :

حظرت المادة السابعة من القانون التنازل عن الترخيص الصادر للشركة أو التغيير في نوعية نشاطها المسجلة به أو شكلها القانوني أو في الشركاء المسؤولين بالنسبة لشركات الأشخاص إلا بالموافقة المسبقة لوزير السياحة .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد قواعد وإجراءات تعديل الترخيص والتنازل عنه .
وقد أجازت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية تعديل الترخيص بناء على طلب يقدم للإدارة العامة للشركات السياحية موضحاً به نوع التعديل المطلوب ، سواء كان متعلقاً بنشاط الشركة أو شكلها القانوني أو بتغيير الشركاء المسؤولين عنها وذلك بالنسبة لشركات الأشخاص ، أو بأي بيان آخر ، مع ذكر أسباب التعديل وتقديم المستندات المؤيدة له .

كما أجازت الفقرة الثانية من ذات المادة أن يتم التنازل عن الترخيص لشركة أخرى بناء على طلب الشركتين ويشترط أن تتوافر في الشركة المتنازل إليها جميع الشروط التي يتطلبها القانون لمنح الترخيص .

١٠٥ - إلتزامات الشركات السياحية :

تضمنت المواد الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر من القانون والمواد المباشرة والحادية عشر والثالثة عشر من اللائحة التنفيذية مجموعة من الإلتزامات هي :

أولاً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية :

تلتزم الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية التي تنظمها قبل تنفيذها بخمسة عشر يوماً على الأقل وعلى أن يتضمن الإخطار :

١ - أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة ودرجتها وعناوينها التي ستقيم بها المجموعات التي أعدت بشأنها البرامج وسعر كل برنامج .

٢ - طريقة سداد الشركة لقيمة الخدمات التي ستقدمها ومصدر السداد ، على أن يكون السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وبالعملات المقبولة قانوناً .

٣ - البنك الذي سيتم عن طريقه السداد .

ولوزارة السياحة - من خلال الإدارة العامة للشركات السياحية - أن تعترض على البرامج التي ترى مخالفتها للأحكام الواردة في القانون أو لائحته التنفيذية . وفي هذه الحالة يضمن على الشركة المخالفة تعديل برامجها وتنفيذها وفقاً لما أبدى من اعتراض .

ثانياً . الإلتزام بأسعار الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة :

أجازت المادة الثانية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية لوزير السياحة أن يضع حداً أقصى أو أدنى لأسعار بعض الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية .

وللتحقق من إلتزام الشركات السياحية بمراعاة أسعار الخدمات المؤداة ، نصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون على إلتزام الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بمشروعات برامجها قبل بداية الموسم بوقت كافٍ للتحقق من إلتزامها بما يكون قد صدر من قرارات تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات .

ولوزارة السياحة أن تبدي اعتراضها إن رأت محلاً لذلك ، وفي هذه الحالة يضمن على الشركة ، موضوع الاعتراض ، تعديل مشروعاتها وفقاً للاعتراض .

ثالثاً . الإلتزام بإرسال كشوف السائحين إلى وزارة السياحة شهرياً :

ألزم المشرع الشركات السياحية بأن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفاً بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها مرفقاً بها بيان بالقيمة النقدية للخدمات التي قدمتها الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر بأحد طرق الدفع المقبولة قانوناً

وتقديم ما يثبت ذلك .

رابعاً . الالتزام بالمصول على الموافقة المسبقة لوزارة السياحة لطبع وتوزيع النشرات السياحية :

تلتزم الشركات السياحية بأن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد وخارجها على وزارة السياحة والمصول منها على إذن كتابي بالطبع والتوزيع .

ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك .

خامساً . الالتزام بإخطار وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية :

أوجبت المادة السادسة عشر من القانون على الشركات السياحية موافاة وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة ومراعاة إلتزام القواعد التي تضمها وزارة السياحة بالإتفاق مع وزارة المالية لإحكام الرقابة على إيراداتها ومصروفاتها .

هذا وينبغي التفرقة بين شركات الأشخاص الخاضعة للقانون التجاري وشركات الأموال التي ينظمها القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم التي منحها المشرع ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة لتقديم وعرض الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر على الجمعية العامة للمساهمين أو الشركاء وإعتمادها . فطائفة شركات الأموال تخضع في مواعيد عرض وإعتماده ميزانياتها للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ وليس للقانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بتنظيم الشركات السياحية . أما طائفة شركات قطاع الأعمال العام^(١) سواء القابضة أو التابعة فتخضع لنظام مماثل لشركات الأموال الخاضعة للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ من حيث مدة عرض الميزانية وإعتمادها^(٢) .

(١) المنظمة بالقانون رقم ١٩٩١/٢٠٢ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ مكرر في ١٩/٦/١٩٩١ .

(٢) المادة ٢٢ من قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩١/١٥٩٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام

- الجريدة الرسمية ، العدد ٤٤ تاليف في ٢١/١٠/١٩٩١ .

ساسماً : الإلتزام بالنسبة المقررة لكل من السياحة الوافدة والسياحة الطاردة :

أوجبت المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية على الشركات السياحية بالآلا يجاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج سنوياً ٢٠٪ من حجم نشاطها الإجمالي السنوي شاملاً جميع الخدمات السياحية التي تقدمها للسائحين الوافدين وأعمال النقل السياحي إذا كان ذلك يدخل فيما تمارسه من أنشطة ، والسياحة الداخلية .

١٠٦ - سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة :

تقضى المادة الحادية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية بأن تعدد وزارة السياحة سجلاً خاصاً للشركات السياحية تدون به البيانات الآتية ->

- ١ - إسم الشركة .
- ٢ - مقر الشركة .
- ٣ - المدير المسئول .
- ٤ - رقم الترخيص .
- ٥ - تاريخ منح الترخيص .
- ٦ - أسماء الشركاء .
- ٧ - أسماء الموظفين .
- ٨ - الفروع .
- ٩ - الجزاءات الموقفة على الشركة .

وقد أجاز القانون ولائحته التنفيذية إستخراج أو تعديل بيان أو أكثر من البيانات الواردة بالسجل أو إضافة بيانات جديدة أو إستخراج بدل فاقد أو صور من الترخيص مقابل رسوم حددتها المادة التاسعة من اللائحة كما يلي :

١ - رسم طلب إستخراج بيان أو أكثر من البيانات ١٠ جنيهات

٢ - رسم طلب تعديل أو إضافة بيان أو أكثر ١٥ جنيهه

٣ - رسم إستخراج بدل فاقد أو موزة من الترخيص ٣٠ جنيهه

وتنفي الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من هذه الرسوم .

وأيضاً أن سجل الشركات السياحية يتمتع بالعلانية ، فلا يجوز لوزارة السياحة ، من ثم ، الإمتناع أو رفض الطلب المقدم لها بإستخراج بيان أو أكثر من البيانات المدونة في السجل حتى ولو لم يكن مقدماً من يمثل الشركة قانوناً . أما إذا تضمن الطلب تمديداً أو إضافة بيان أو أكثر لبيانات الشركة فيلزم حينئذ أن يكون مقدماً من الممثل القانوني للشركة لإعتباره تعديلاً للترخيص .

١٠٧ - الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة :

منحت المادة ٣٠ من قانون تنظيم الشركات السياحية العاملين بوزارة السياحة الذين يتمتعون بصفة الضبط القضائي وفقاً للقواعد القانونية المقررة ، دخول مقر الشركات السياحية والإطلاع على السجلات والمستندات والدفاتر التجارية ، مع منحهم حق ضبط المخالفات الخاصة بقوانين النقد والدفاتر التجارية بالإضافة إلى ما يقع من مخالفات لأحكام قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية .

١٠٨ - لجنة فض المنازعات وإختصاصاتها :

شكلت المادة الثامنة عشر من القانون لجنة لفض المنازعات من كل من :

١ - رئيس إدارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة .

٢ - وكيل الوزارة المختص .

٣ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة أو من يحل محله .

وتختص لجنة فض المنازعات بالنظر في الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة

أعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سواء كانت تلك الشكاوى مقدمة من الصائحين أنفسهم أو من وزارة السياحة بإعتبارها ثالثة حسن يفاخر البلاد منهم ، ويقتصر إختصاص تلك اللجنة على المنازعات التي تدخل في حدود الإختصاص النوعي للمحاكم الجزئية .

بيد أنه لا يخل هذا الإختصاص بما للمحاكم الجزئية من إختصاص أصيل في هذا الصدد .

١٠٩ - إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها :

حددت المادة ١٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها على النحو التالي :

- ١ - تقدم الشكاوى إلى إدارة الشركات السياحية .
- ٢ - ترسل صورة من الشكاوى إلى الشركة المعنية مع إخطار غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٣ - إذا لم يرد من الشركة المشكو ضدها خلال عشرة أيام من إخطارها بالشكاوى ، أو كان ردها غير مقنع ، عرضت الشكاوى على لجنة فض المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تنظيم الشركات السياحية .
- ٤ - تحدد اللجنة المذكورة ميعاد نظر الشكاوى خلال أسبوع من إحالتها إليها وتخطر أصحاب الشأن به ، ولها أن تطلب منهم تقديم ما تراه لازماً من مستندات .
- ٥ - تبت اللجنة في الشكاوى خلال أسبوعين من عرضها عليها بعد أن تستمع إلى أقوال الطرفين وتطلع على المستندات المقدمة منهم .
- ٦ - تصدر قرارات لجنة فض المنازعات بالأغلبية المطلقة .

٧ - يخطر أطراف الشكاوى بقرار لجنة فض المنازعات خلال أسبوع من صدوره ، كما تخطر به إدارة الشركات بوزارة السياحة لتنفيذه كذلك غرفة الشركات السياحية .

٨ - إذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكوى ، فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من إخطارها بقرار اللجنة .

ولم يحدد قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية طرق الطعن في قرار لجنة فض المنازعات في حالة صدوره بإدانة الشركة السياحية المشكو ضدها .

كذلك لم يتضمن القانون أو لائحته التنفيذية ما يفيد جواز تغليظ الغرامة في حالة تكرار المخالفة خلال مدة زمنية محددة ^(١) .

ولحق أن الغرامة المقتضى بها من لجنة فض المنازعات هي (غرامة مدنية) وليست (غرامة جنائية) الأمر الذي يكون من حق الشركة السياحية الصادر ضدها قرار التفرير الطعن فيه أمام محكمة كلية بهيئة إستئنافية كدوائر الطعون في المحاكم الابتدائية ، ويكون حكمها ، من ثم قابلاً للطعن فيه أمام محكمة الإستئناف ، فقرار لجنة فض المنازعات ليس نهائياً .

وفي حالة صدور حكم نهائي بتأييد قرار التفرير ، فمن حق الصادر لصالحه القرار إقامة دعوى تعويض ضد الشركة السياحية إذا توافرت أركانها وعناصرها القانونية .

١١ - **وقد نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة والقضاء :**

تضمنت المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٧ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حكماً جديداً متحتاً بمقتضاء النيابة العامة ورئيس المحكمة الابتدائية

(١) وهو ما يصطلح عليه قانوناً بـ (العهد) فالمرع البتاني في اللبب الصليح من قانون العقوبات أفرد المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ منتظماً لحكام العهد . واعتبر جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة في العهد ، وكذلك إحتبر الإمانة والسب واللفظ جرائم متماثلة ، وهناك العديد من الجرائم المتماثلة حددتها المشرع البتاني في المواد المذكورة .

سلطة إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة .

وقرار وزير السياحة بوقف نشاط الشركة ، لا خلاف على إعتباره (قراراً إدارياً) قابلاً للطعن فيه أمام القضاء الإداري ، فالنقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون المذكور نصت على أنه لووزير السياحة أن يصدر قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة إذا ثبت مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ذات القانون التي تنص - بدورها - على أنه لا يجوز لاية شركة سياحية مزاولة الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة .

أما قرار النيابة العامة والقضاء بوقف نشاط الشركة فالأمر يحتاج إلى تفصيل لكل من قرار النيابة العامة والقرار الصادر من القضاء .

١١١ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة :

النيابة العامة شعبة أصيلة من السلطة القضائية ، وهي تقوم بمباشرة سلطة التحقيق والإتهام وغيرها من الإختصاصات القضائية المنصوص عليها في القوانين ، بما في ذلك سلطات وإختصاصات قضاة التحقيق .

وقد ساوى الدستور عام ١٩٧١ في المادة ٤١ منه بين النيابة العامة والقاضي المختص ، في سلطة القبض والتفتيش والحبس وتقييد الحرية ، فأضفى بذلك قيمة دستورية على الطبيعة القضائية للنيابة العامة .

وقضاء النقض أكد أن النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية ، وأنها خصم عام تختص بمركز قانوني خاص ^(١) .

والنيابة العامة لها إختصاصات في إطار الخصومة الجنائية فهي :

- ١ - تقوم بوظيفة الإتهام من خلال تحريك الدعوى الجنائية ورفعتها ومباشرتها أمام المحكمة .
- ٢ - تساهم في تشكيل المحكمة الجنائية ، سواء كانت النيابة العامة تقوم بمهمة قضاء الحكم أو

(١) نفقس جنائي ، ١٩٧٧/٦/١٤ ، مجموعة الأحكام ، ص ٢٨ ، رقم ٥٧ ، ص ٣٦١ .

قضاء التحقيق أو الإحالة ، فإذا تخلف عضو النيابة عن حضور إحدى جلسات المحكمة الجنائية فإنه يترتب عليه بطلان الحكم الذى تصدره .

٣ - مباشر التحقيق الابتدائى . بإعتباره عملية إجرائية يقف فيها المحقق موقف الفصل فى النزاع المعروض عليه من أجل الكشف عن الحقيقة وتطبيق القانون .

٤ - تصدر الأوامر الجنائية .

٥ - تعرض قضايا الإعدام على محكمة النقض .

٦ - تصرف على تنفيذ الأحكام الجنائية .

والنيابة العامة تتمتع ببعض الإختصاصات فى مجال الضبط الإدارى الذى يتمثل فى المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة ويهدف إلى منع وقوع الجرائم ابتداءً ، وهو من أعمال السلطة العامة . وقرار الضبط الإدارى هو عمل إدارى يهت (١) .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بأن للنيابة العامة أن تصدر قراراً بوقف نشاط الشركة إذا رأت رفع الدعوى العمومية ضدها بتهمة إرتكاب أى عمل من شأنه المساس بأمن الدولة أو إقتصادها القومى .

ويجوز التظلم من هذا القرار أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

فقرار النيابة العامة وفقاً للنص المتقدم ليس قراراً إدارياً خلافاً لقرار الوقف الصادر من وزير السياحة بمقتضى حكم الفقرة الأولى من ذات المادة .

وينبغى التفرقة بين الجرائم (٢) الماسة بأمن الدولة والجرائم الماسة بالإقتصاد القومى .

١١٢ - الجرائم الماسة بأمن الدولة :

الجرائم الماسة بأمن الدولة - وفقاً لحرفية نص المادة ٢٢ المشار إليها . هى الجنايات المضرة

(١) د. أحمد ههس سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، ص ٨٢ ، بند ١٦٧ ، هامش ٢ .

(٢) هـر النضرع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بقفت (العمل) الماس بأمن الدولة وإقتصادها وهى صناعة غير دافعة وتضل عليه لفت (الجريمة) .

بالمصلحة العمومية من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وهى الجرائم المضرة بأمن الدولة بالمعنى الدقيق ، المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى مكرراً من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

نصت المواد ٧٧ إلى ٨٥ (١) على الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

ونصت المواد من ٨٧ إلى ١٠٢ مكرراً على الجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل .

ونصت المواد من ١٠٢ (أ) إلى ١٠٢ (و) على عقوبات هذه الجرائم إذا وقعت بإستخدام المفرقات .

وتختص محاكم أمن الدولة العليا بنظر تلك الجرائم بمقتضى نص المادة الثانية فقرة أولى من القانون رقم ١٠٥/١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة (١) .

وترفع الدعوى فى الجنايات المشار إليها فى الفقرات السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص النيابة العامة بالإتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى إختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويكون للن النيابة العامة ، بالإضافة إلى الإختصاصات المقررة لها ، سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

وأحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر (٢) (٣) .

(١) أحيلت الجرائم المشار إليها إلى محاكم أمن الدولة (طوارئ) بموجب أمر رئيس الجمهورية رقم ١/١٩٨١ الصادر فى ٢٢/١٠/١٩٨١ .

(٢) أما أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية فلإنها قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة المفتح المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر .

(٣) أما الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) فإنه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى تلك الأحكام - ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية (م ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢/١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ) .

وقد أصدر وزير العدل القرار رقم ١٢٧٠/١٩٧٢ المعدل بالقرار رقم ٢٩٦/١٩٧٩ بإختصاصات نيابة أمن الدولة العليا - حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار المذكور بإختصاص نيابة أمن الدولة الملحقه بكتب النائب العام بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكرر والثالث والحادى عشر والرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨/١٩٧٧ المعدل التنظيم من قرار النيابة العامة بالوقف أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

وتنفيذاً لحرفية النص فيما يتعلق بالجرائم الماسة بأمن الدولة ، فإن التطلم يكون أمام محكمة أمن الدولة العليا أو أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ^(١) في حالة صدور قرار وقف النشاط من نيابة أمن الدولة العليا ^(٢) .

والمرجع - فى قانون تنظيم شركات السياحة - لم ينظم إجراءات التطلم ومدة الفصل فيه ومن له حق الاعتراض أو الطعن فى قرار المحكمة بإلغاء قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة .. هل هو وزير السياحة أم وزير الداخلية أم النائب العام ؟ .. الأمر الذى يجد معه ضرورة تدخل **المرجع لإعادة صياغة المادة الثالثة والعشرين من قانون تنظيم الشركات السياحية كي ينظم إجراءات التطلم من قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة السياحية .**

١١٣ - الجرائم الماسة بالإقتصاد القومى :

الجريمة الاقتصادية - تعريضاً لها - هى كل عمل أو إمتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نص على تجريمه فى هذا القانون أو فى القوانين الخاصة ^(٣) .

(١) خلال إعلان حالة الطوارئ، ويقرر من رئيس الجمهورية وفقاً لحكم المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٥٨/١٩٦٢ .

(٢) والتنظم وفقاً لنص م ٢ مكرر من القرار بقانون حالة الطوارئ رقم ١٩٥٨/١٩٦٢ يكون للمنظر أو المقبوض عليه أو غيرهما من ذوى الشأن إذا إتقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يقرع عن المنظر أو المقبوض عليه ... ويكون التطلم يطلب بدون رسوم يقدم إلى محكمة أمن الدولة العليا التى تفصل فيه بقرار مسبب خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم التطلم بعد سماع القوال المقبوض عليه أو المنظر وإلا تسن الإفراج عنه فوراً - مع حق وزير الداخلية فى الطعن فى قرار الإفراج أمام محكمة أخرى .

(٣) د. ج.د. محمد الشوئبى ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ - ص ١٤ .

فالجرائم الماسة بالإقتصاد القومى هى تلك الجرائم المالية والتجارية كجريمة التهريب الجمركى ، وجرائم قانون النقد ، وجرائم الشركات ، وجرائم الضرائب ، وجريمة الكسب غير المشروع ، وجرائم البنوك والإئتمان ، وجرائم إختلاس المال العام والمدوان عليه (١) .

وتختص محكمة أمن الدولة العليا بجرائم إختلاس المال العام والمدوان عليه (٢) .

وتختص نيابة الأموال العامة بالإتهام والتحقيق فى تلك الجرائم .

ويكون التنظيم من قرار نيابة الأموال العامة بوقف نشاط الشركة أمام محكمة أمن الدولة العليا .

أما نيابة الشئون المالية والتجارية فإنها تختص بالإتهام والتحقيق فى :

١ - جرائم التهريب الجمركى (٣) .

٢ - جرائم قانون النقد (٤) .

٣ - جرائم الشركات (٥) .

٤ - جرائم الضرائب (٦) .

٥ - جريمة الكسب غير المشروع (٧) .

٦ - جرائم البنوك والإئتمان (٨) .

(١) جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

(٢) ومن ثم تخضع الشركات السياحية المنطوقة جزئياً أو كلياً للدولة أو وحدات الإحارة المحلية أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو أية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الأموال العامة ، لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (لنواد من ١٢٢ إلى ١١٩) .

(٣) قانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ للنمذ بالقانون رقم ١٩٧٦/٨٨ والقانون رقم ١٩٨٠/٧٥ وكذا قانون الإخفاءات الجسرية رقم ١٩٨٢/٩١ .

(٤) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .

(٥) القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن الشركات المساعمة والشركات ذات المسئولية المسدودة وشركات العوصية بالاسهم .

(٦) القانون رقم ١٩٨١/١٥٧ بشأن الضريبة على الدخل .

(٧) القانون رقم ١٩٧٥/٦٢ فى شأن الكسب غير المشروع .

(٨) القانون رقم ١٩٥٧/١٦٢ للنمذ بالقانون رقم ١٩٨٤/٥٠ لنمذ بالقانون رقم ٢٧ / ١٩٩٢ .

وتختص دولر جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية بالحكم في الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة عدا ما يحتر منها بحكم القانون من الجنايات .

والاحكام الصادرة من دائرة جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية قابلة للإستئناف أمام دائرة جنح مستأنفة .

ويكون التظلم من قرار نيابة الشئون المالية والتجارية أو نيابة مكافحة التهرب من الضرائب (١) أمام دائرة جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية أو المستأنفة بحسب الأحوال .

١١٤ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٨ المعدل بشأن تنظيم الشركات السياحية على أنه لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، بناء على طلب وزير السياحة وقف نشاط الشركة في حالة إقامه الدعوى العمومية ضد المسئولين عن إدارة الشركة لمخالفتهم أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويستمر الوقف إلى أن يصدر الحكم من المحكمة المختصة .

وإذا صدر الحكم بالإدانة يلغى الترخيص بحكم القانون .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التي ترتكبها الشركات السياحية الماسة بأمن الدولة هي محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحسب الأحوال .

كما سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التي ترتكبها الشركات السياحية الماسة بالإقتصاد القومي للدولة هي ،

١ - محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

أو ٢ - محكمة جنح الشئون المالية والتجارية - سواء الجزئية أو المستأنفة .

ولاعمال نص المادة ٢٤ المذكورة ، فإنه يشترط ، أي : أن يتقدم وزير السياحة أو من

(١) أُنشِئت هذه النيابة بمكتب النائب العام بموجب قرار وزير العدل رقم ١٩٧٩/٣٤٩٦ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٧٩ .

يفوضه بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية ، ويشترط ، **ملاحظة** : أن ترتكب الشركة السياحية من خلال المسؤولين عن إدارتها أى مخالفة لأحكام القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل أو قراراته التنفيذية ، كما يشترط ، **ملاحظة** : أن تكون الدعوى العمومية قد أقيمت فعلاً ، أى حركت بواسطة النيابة العامة المختصة .

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفات والجرائم التى يكون من حق وزير السياحة طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية ليست من الجرائم الماسة بأمن الدولة وليست من جرائم اختلاس المال العام والمدوان عليه إذ أنها من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا التى تشكل فى دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف ^(١) ويتم تشكيلها من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة إستئناف .

أما الجرائم المالية والتجارية والجرائم السياحية الأصلية ، فلوزير السياحة حق طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية وهى :

- ١ - دوائر الجنتح الجزئية (بصفة عامة) .
- ٢ - دوائر الجنتح المستأنفة (بصفة عامة) .
- ٣ - دوائر جنتح الشئون المالية والتجارية الجزئية (بصفة خاصة) .
- ٤ - دوائر جنتح الشئون المالية والتجارية المستأنفة (بصفة خاصة) .

ولمحقن أنه يجوز لوزير السياحة ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجنتح الجزئية أو المستأنفة ، التقدم بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية ^(٢) بوصفه قاضى الأمور الوقتية المختص بإصدار الأوامر على المرائض ، على أن يدعم ويؤيد وزير السياحة طلبه بالمستندات والأسباب التى دعت إلى طلب الوقف ^(٣) .

(١) م ١ من القانون رقم ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، الجريمة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ١٩٨٠/٥/٣١ .

(٢) تفتى المادة ٢٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يتدب لذلك من قضائها وفى محكمة لنواد الجزئية هو قاضيه .

(٣) **ولمحقن** نغىل إلى اللجوء ، إلى هذا الطريق ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجنتح الجزئية أو المستأنفة ، بدلاً من إصدار قرار إدارى بوقف نشاط الشركة ، مع عدم الإخلال بما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل .

١١٥ - إلغاء ترخيص الشركة السياحية :

حددت المادة ٢٥ من القانون أحوال إلغاء الترخيص بموجب قرار مصيبي من وزير السياحة - على النحو التالي :

١ - إذا تنازلت الشركة عن الترخيص أو قامت بتغيير شكل الشركة أو الشركاء المسئولين بالنسبة لشركات الأشخاص دون موافقة وزارة السياحة .

٢ - إذا توقفت الشركة عن مزاولة أعمالها مدة ستة شهور بدون إذن كتابي من وزارة السياحة .

وتحذر الشركة متوقفة بدون إذن كتابي في حالة عدم إخطارها وزارة السياحة بكشوف خدماتها التي توضح أنشطتها لمدة ستة شهور رغم طلب الوزارة لهذه الكشف كتابة .

٣ - إذا باشرت الشركة أعمالاً غير تلك المنصوص عليها في الترخيص الصادر لها .

٤ - إذا لم تتم الشركة بإستكمال التأمين في حالة خصم أى مبلغ منه طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

٥ - إذا فقدت الشركة أى شرط من شروط الترخيص .

٦ - إذا ثبت قيام الشركة بسداد قيمة خدماتها عن غير طريق البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي .

٧ - إذا أخلت الشركة بالإلتزامات الواجبة عليها وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الثالثة والمواد ١٢ و ١٤ و ١٦ من القانون .

٨ - إذا جاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج الحد المقرر في اللائحة التنفيذية ، منسوباً إلى حجم نشاطها الإجمالي .

١١٦ - وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء الترخيص :

أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من القانون لوزير السياحة بدلاً من إلغاء الترخيص

إصدار قرار بوقف نشاط الحركة لمدة لا يجاوز ستة أشهر إذا قدر أن المخالفة لا توجب إلغاء الترخيص .

إلا أن المشرع أخذ للمرة الأولى بمبدأ (العهد) في التشريعات السياحية إذ نص في ذات الفقرة على أنه في حالة عودة الحركة السياحية لإرتكاب ذات المخالفة يمتنع في هذه الحالة إلغاء الترخيص ، وبعبارة أخرى فإن إلغاء الترخيص في المخالفة الأولى جوازى لوزير السياحة . أما في حالة تكرار ذات المخالفة فإن إلغاء الترخيص يصبح وجوبياً .

١١٧ - العقوبات :

تضمنت المادة الثامنة والمضامين من القانون العقوبات حيث نصت على أنه مع مدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل مسن يخالف أحكام المواد ٣ و٩ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ من القانون والقرارات المنفذة له .

كما يعاقب بالمعقوبة ذاتها كل من يعول دون تأدية للوظفين المكلفين بتنفيذ أحكام قانون تنظيم الشركات السياحية لأعمال وظائفهم وذلك بمعتم من دخول المحال أو الأماكن التي تشغلها الشركة أو عدم تقديم البيانات اللازمة إليهم أو عرقلة أعمالهم على أى صورة .

كما يعاقب بنفس العقوبة كل من يقدم لهؤلاء الموظفين بسوء قصد بيانات خاطئة .

المطلب الثانى

التكيف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وملاحتها

١١٨ - فكرة عامة :

سبقت الإشارة إلى أن السياحة صناعة مركبة ، وتتشعب العلاقات القانونية بين وكالة السفر والسياحة وبين المتعاملين معها ، فهي تتعامل مع السائح والفنادق والمطاعم وشركات الطيران وشركات الملاحة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحى ، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى .

بل إنه يمكن القول بأن العلاقات القانونية بين وكالات السفر والسياحة وبعضها البعض متشعبة ، فهناك الشركات السياحية الكبيرة ذات البرامج السياحية المخططة ^(١) وهناك وكالات التوزيع ^(٢) التي تتولى الرحلة أو الرحلات المخططة بواسطة الشركات الأولى .

بل إنه يمكن التأكيد بأن وكالات السفر والسياحة لها دور فعال على **الميزان السياحي** الذي يقوم على حركة مزدوجة ذهبياً وإياباً ^(٣) .

وبما لا شك فيه ، فإن تلك العلاقات المتشعبة تقتضى تكييفها تكييفاً قانونياً يتلاءم مع طبيعتها لتحديد إلتزامات وحقوق كل طرف من أطراف هذه العلاقات .

وسوف يقتصر المطلب الثانى للمثال على تحديد طبيعة العقد المبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين عملائها ، هذا التحديد الذى خلا منه التشريع المصرى ^(٤) تاركاً الأمر للقضاء لتحديدته وتبين ما إذا يمكن تسميه هذا العقد بعقد وكالة سياحية ^(٥) أم عقد رحلة ^(٦) .

١١٩ - العقد تعريفاً :

العقد تطابق إرادتين أو أكثر ^(٧) على إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو زواله .

فالعقد ، إذن ، تطابق إرادتى طرفين على ترتيب أثر قانونى معين .

Tour operators (١)

Les tour-opérateurs ou voyagistes

Distributors'Agencies (٢)

Les agences distributrices

(٣) بمعنى أن الدولة تكون مستعينة للساحين ، وفى الوقت ذاته مصدرة لهم .
والدولة المستقبلة للساحين تلقب بذلك إذا كان مجموع حركة السياحة إليها تزيد كثيراً عن مجموع حركة السياحة منها .

(٤) كذلك التشريع الفرنسى .

Contrat d'agence de voyage (٥)

Contrat de croisière (٦)

(٧) د . محمود جمال الدين زكى . الوجيز فى نظرية الإلتزام فى القانون المصرى . الجزء الأول . فى مصادر الإلتزام ، ط ١٩٦٨ .

والمقد بصفة كونه تصرفاً قانونياً لا ينقد إلا بتوافر الإرادة .

فالتصرف القانوني يدور مع الإرادة وجوداً وهدماً ، لأن توافر الإرادتين يقتضى أن تكون كل من الإرادتين معبراً عنها وأن تكون إحدهما مطابقة للآخرى . فإن مضمون المقد يحدده مجموع العبارات التي يتألف منها كلا التعبيرين المتطابقتين ، وهى العبارات التي تدل على إرادة العاقدین المشتركة (١) .

لذلك كان لابد في تحديد مضمون المقد من تفهم مدلول العبارات التي عبر بها الطرفان عن إرادتهما المتطابقتين ، وتحصيل معناها وهذا ما يسمى تفسير المقد (٢) الذى يستهدف التعرف على الإرادة المشتركة للعاقدین .

أما تكييف المقد فهو إعطاؤه الوصف القانوني الصحيح والأثار المترتبة على هذا الوصف ، بالإستهداء ، فى ذلك بعنوان المقد ونصومه والظروف التي لا يسته والفرض الذى عناء الطرفان من إبرامه (٣) .

١٢٠ - تفسير المقد :

يهدف تفسير المقد إلى التعرف على الإرادة المشتركة للعاقدین .

والقاعدة الأساسية فى تفسير المقود إستوحاها للمشرع المصرى فى القانون المدنى من نظرية الإرادة ، على ما يؤخذ إجمالاً من نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدنى التي تقضى بأنه (لا يقتصر المقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام) .

(١) د. سليمان مرقس ، الوالى فى شرح القانون المدنى ، فى الإلتزامات ، المجلد الاول ، نظرية المقد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، بند ٢٥٥ ، ص ٤٨٠ .

L'interprétation de contrat

(٢)

(٣) نقول محكمة النقض (أنه متى كان الحكم لمطعون فيه قد أخذ فى تكييف المقد بمعنائه ونصومه والظروف التي لا يسته ، ولم يفرغ عن عبارة ولم يجاوز الفرض الذى عناء الطرفان من إبرامه ، وكان هذا متفقاً مع مودى هذه النصوص وتلك الظروف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تكييف المقد أو خالف القانون) .

نقض مدنى ، ١٩٧٠/١/٢٠ ، بصيغة أحكام النقض ، ٢٢ - ٨٧ - ١٦ .

والأصل أنه (إذا كانت عبارة المقد واضحة ، فالمعجز الإلتزام منها عن طريق تفسيرها لتصرف على إرادة المتعاقدين) (١) .

واقضاء النقص (٢) مستقر على أن حكم المادة ١٥٠/١ من القانون المدني يدل على إلتزام القاضى بالأخذ بالعبارة التى أفرغ المتعاقدين فيها إرادتهما مادامت واضحة فلا يجوز له فى مقام التفسير الخروج بها عن هذا المعنى الواضح إلى معنى آخر ، فإذا ما أراد حملها على معنى مغاير لظاهرها ، كان عليه أن يبين فى حكمه الأسباب المقبولة التى تبرر إنصرافه من الظاهر إلى الخفى الذى يراه هو الموافق لإرادة المتعاقدين ، إذ الأصل فى الإرادة هو المشروعية ، فلا يلحقها بطلان إلا إذا كان الإلتزام الناشئ عنها مخالفا للنظام العام . أو الآداب محلاً أو سبباً أو كان على خلاف نفع أمر أو ناهى فى القانون .

بيد أنه لحكمة الموضوع تحصيل المعنى الذى قصده المتعاقدان من عبارات المقد الواضحة مستهدية بالظروف التى أحاطت به وما يكون قد سبقه أو عاصره من إتفاقات عن موضوع التعاقد بالذات وبكيفية تنفيذ العاقدين للمقد إذا كان قد حصل تنفيذه ولو جزئياً . ولا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقص . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ فسر عبارات المقد قد إلتزم فى تفسيره بالمعنى الظاهر لدلولها ، فإنه لا معقب عليه فى هذا التفسير (٣) .

أما إذا كانت عبارة المقد غير واضحة ، أى أن بالناظر غموضاً أو إبهاماً ، تعين إستعلاء معانيها عن طريق التفسير . وفى هذا تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدنى بأنه (إذا كان هناك محل

(١) م ١٥٠ فقرة أولى مدنى .

(٢) نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢ ، الطعن رقم ١٠٦٤ / ٤٩ ق .

نقض مدنى ، ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٦٣٠ ق .

نقض مدنى ، ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٦٢٢ ق .

(٣) نقض مدنى ، ١٩٦٢/٥/٢٤ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدنى ، ١٩٧١/٦/١ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٢-٧٠٧-١١٦ .

نقض مدنى ، ١٩٧٤/٢/٢٦ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٥-٥٦١-٩٠ .

نقض مدنى ، ١٩٧٦/٢/٢٤ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدنى ، ١٩٨٤/١٢/١٢ ، الطعن رقم ١٤٥٢ / ٤٨ ق .

لتفسير للمقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء ، في ذلك بطبيعة التعامل ، وما ينبثق أن يتوافر من أمانه وثقة بين المتعاقدين وفقا للمعرف الجاري في المعاملات) .

وتجدر الإشارة إلى أن بيان العوامل التي يمتنع على القاضي الاستهداء بها في الكشف عن إرادة المتعاقدين ، على النحو المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدني المشار إليها ، كطبيعة التعامل والمعرف الجاري في المعاملات ، ليس واردا على سبيل الحصر . فيجوز أن يلجأ القاضي إلى غيرها كلما وجد إلى ذلك سبيلا . فإذا كان العقد قد بدء تنفيذ مثلاً أمكن للقاضي أن يستهدي على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذها إياه .

لذا تعاقدت وكالة سفر وسياحة على تنفيذ رحلة لأكثر من مجموعة سياحية بذات الشروط والأسعار فيمتنع عليها حينئذ إيواء مجموعة في فندق أربعة نجوم والأخرى في فندق أقل درجة حتى ولو لم ينص في العقد على درجة الفندق السياحية لإيواء المجموعات المتعاقدة معها . فيستهدي القاضي حينئذ على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذها إياه وفقا لما تقتضيه به طبيعة العقد من عدم التفرقة أو التمييز بين مجموعة سياحية وأخرى تضمنها عقد الرحلة والذي بدء في تنفيذه فعلا يتسكن مجموعة في فندق تفوق درجته السياحية عن فندق المجموعة الثانية .

١٢١ - تكييف العقد (١) :

سبقت الإشارة إلى أن تكييف العقد هو إعطاؤه الوصف القانوني الصحيح والآثار المترتبة على هذا الوصف التي إنجمه طرفاه إلى تحقيقها .

فتكييف العقد ، عمل قانوني صرف ، لا سلطان فيه لإرادة المتعاقدين ، فالماقدان لهما حق تحديد الآثار التي يرغبان في تحقيقها بالعقد ، فإن تحددت هذه الآثار ، يكون وصف هذا العقد عملاً قانونياً محضاً ، لأنه يعني إدخال صورة الآثار كما حددها الماقدان في إطار قانوني معين (٢) .

وقد جرى قضاء النقض على أن المناط في تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان دون إعتداد بما

Caractérisation - Characterization

(١)

(٢) د . عبد الحميد الشواربي . إشكالات العملية في تنفيذ العقد . ١٩٨٨ . ٩٥ .

أطلقاه على العقد من تسمية متى تبين أن هذه التسمية تخالف حقيقة التعاقد وقصد المتعاقدين . فمتى كان الحكم قد إنتهى في عقد إيجار سفينة إلى أنه مضاربة نقل لزمن موقوت أخذاً بعنوانه ونصوصه والمبادئ الفقهية في شأنه فلا يكون الحكم قد أخطأ في تكييف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج عن عبارات العقد ونصوصه والمفروض الذي عناء الطرفان من إبرامه وكان هذا التكييف متفقاً مع مؤدى هذه النصوص ، ولا يؤثر على سلامة هذا التكييف التمسك بأن السفينة كانت في حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والاستدلال على ذلك بما أصدره المالك لربان السفينة من أوامر خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم إستيفاء الأجرة مادام ذلك من لوازم حق الفسخ المقرر للمالك إتفاقاً بنص العقد (١) .

وخلاصة القول ، أن العبرة في تكييف العقد ، والتعرف على حقيقة مرماه ، وتحديد حقوق الطرفين فيه هي بما حواه من نصوص ولمحكمة التقض أن تراقب تكييف محكمة الموضوع للعقد والنتيجة التي إنتهت إليها .

١٢٢ - تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي والفنقي :

تقضي المادة ٢/١٤٨ مدني بأنه (لا يتقصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والمدالة بحسب طبيعة الإلتزام) .

فالعقد لا تقتصر آثاره أو نطاقه على ما إنجذبت إليه إرادة المتعاقدين الفعلية فحسب ، بل يشمل أيضاً ما هو من مستلزماته ولو لم تتجه إليه إرادتهما . ويكون على القاضي ، إذن ، أن يمين هذه المستلزمات طبقاً للقانون والعرف والمدالة بحسب طبيعة الإلتزام .

فيتمين على القاضي إستكمال آثار العقد بما تقوضه نصوص القانون المقررة ، فتحتبر هذه النصوص ، مادام لم يتفق في العقد على خلافها ، جزء لا يتجزأ منه . ففي العادة يتفق في عقد الرحلة على البرنامج والقيمة ، فتتظم آثاره وفقاً لأحكام التشريعات السياحية والفندقية

(١) تقض مدني . جلسة ١٩٥٦/٢/٢ ، الطعن رقم ٢١/٢٢٩ ق .

(٢) د . سليمان مرقس ، الوالي ، المراجع السابق ، بند ٣٦١ ص ٥٠٢ .

د . محمود جمال الدين زكي ، الوجيز ، المراجع السابق ، بند ١٣٦ ص ١٤٨ .

وقراراتها التنفيذية ، التي تحدد الخدمات التي تلتزم وكالة السفر والسياحة بأدائها ، وميعاد إلغاء الحجز أو تعديله بالنسبة للحجوزات الخاصة بالأفراد أو المجموعات ، وتقدر التوزيع في حالة إلغاء الحجز بالمخالفة للمواعيد المقررة .

ويجب على القاضي ، كذلك ، أن يستكمل العقد وفقاً للمعرف ، الذي يلي التشريع في المرتبة كما سبقت الإشارة ^(١) .

وتعتبر من المعرف في هذا الصدد الشروط المألوفة ^(٢) أي التي جرت عادة المتعاقدين بإدراجها في العقود السياحية أو عقود الإقامة الفندقية حتى أصبح وجودها في تلك العقود مفروضاً ولو لم تدرج فيها ، كمقابل الخدمة في الفنادق والمطاعم ، فقد أصبح عقد الإقامة في فندق سياحي مسلماً أنه يلزم النزول بأن يدفع فوق حسابه للاتفق عليه مقابل خدمة يتراوح بين ١٠٪ و ١٢ ٪ من قيمة ذلك الحساب للخدمة ولو لم يتفق على ذلك عند نزوله في الفندق ، ولو لم تكن في قائمة الأسعار المعلنة أو قوائم الحساب التي تقدم له أولاً فأول إشارة إلى ذلك ، طالما أنه لم توجد بها إشارة تفيد العكس ولم يتفق هو مع إدارة الفندق على ما يخالفه .

وقد قررت محكمة النقض أن مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدني على أن لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والمعرف والمعادلة بحسب طبيعة الالتزام ، إن الالتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة بما تقتضيه طبيعته ، فإذا إتفق على نزول مسافر في فندق فإن العقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان الإيواء ، وإنما يلزمه أيضاً بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالإيواء ، ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس ، إتخاذ الحيطه وإسطناع الحضر بما يَرَدُّ عن النزول غائلة ما يتهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته ،

(١) بند ٢٨

Clauses de style

(٢)

فيصمه من الضرر على نحو ما يصمه إيلولاه إلى مسكنه (١) .

ويستلهم القاضى ، أخيراً ، إذا وجد فى نطاق العقد كما يحدده إتفاق الطرفين وطبيعة الإلتزام والنصوص المقررة والمعرف تقصاً أو قصوراً ، تمين عليه تكملته بالإلتجاء إلى قواعد العدالة ، لإستكمال آثار العقد ، ففى عقد نقل الأشخاص ، لجأ القضاء إلى فرض إلتزام بالسلامة على عاتق الناقل ، بإعتباره من مقتضيات العدالة ، ولو لم يشترط ذلك صراحة فى العقد المبرم بينهما .

١٢٢ - تعدد الملاحظات القانونية فى العقد السياحي (٢) :

لا تتعامل وكالة السفروالسياحة مع العميل فحسب ، وإنما تتعامل مع شركات ووكالات السفر والسياحة ، سواء الوطنية أو الأجنبية وتتعامل مع شركات الطيران الوطنية منها والأجنبية ، وشركات النقل والفتاقد والمطاعم .

(١) نقض مدنى ، ١٩٨٠/١/٢٢ ، مجموعة أحكام النقض ، ٢١-٢٥٥-٥٢ .

وقد جاء فيه أيضا أنه ،

(كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على أساس من أن إلتزام مورثة الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المطعون ضده إبان جلوسه فى حجراته المخصصة له يفندفها هو إلتزام ببذل عناية تتصل فى إتخاذ الإحتياطات المتعارف عليها التى تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ، ويكفى المالك فيه إثبات قيامه ، ليعلى على عاتق المدين به إثبات أنه قد بذل عناية الشخص العاديه فى شأنه ، ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية فى إتخاذ إجراءات الإحتياط المتعارف عليها ، وأنها مراقبة المفرددين على الفندق بحيث بات من الممكن لأي شخص أن يدخل إليه وأن يخرج فيه دون أن يشعر به أحد ، فأصبح النزول سهل المنال ، كما بين أن ما قال به الطاعنان من أن مورثتهما كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التى تكفل أمن النزول وقدم الدليل عليه مما ثبت فى الأوراق من أنه كان ينفرد بفرقة فى الدور الرابع وجد بابها سليماً وله مفتاح يمكن إستعماله من الداخل ، لا يفي عنها أنها قصرت فى بذل العناية اللازمة ، لإتتبت الحاجة إلى تكليف المطعون ضدهم ، بإثبات الخطأ التقضى من قبل صاحب الفندق ، كما إتتبت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بنفيه بعدما إكتفت المحكمة بما قام فى الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه فى طبيعة إلتزام صاحب الفندق إذ كيفه بأنه إلتزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبء إثبات الخطأ التقضى ونفيه على أساس من طبيعة الإلتزام الذى أدخل به المدين فيه ، ويكون قد صادف فى الامرين صحيح القانون) .

(٢) فضل إطلاق تسمية (العقد السياحي Le Contrat Touristique) على عقد وكالة سياحية أو عقد الرحلة .

أنظر البحث للنقدم إلى مؤتمر القانون الدولى المقارن المنعقد ببروكسل ببلجيكا عام ١٩٧٤ عن العقد السياحي .
CF Minervin Gustave, Le contrat Touristique, 1974 , P 444

فوكالة السفر والسياحة تضطلع بمهمة وكيل ^(١) العميل .

وهي ، أيضا ، تقوم بدور الوكيل عن الشركة للمنظمة ^(٢) .

ووكالة السفر والسياحة « **تفتان** » الرحلة من الشركة المنظمة وبإسمها وتعهد « **بهمها** » ^(٣) للعميل .

كما أن وكالة السفر والسياحة بصفة كونها « **الوكالة الموزعة** » ^(٤) للرحلة « تظهر في كثير من الأحيان بظهر « **الشركة المنظمة** » ^(٥) للرحلة « والتي تكون غالبا شركة أجنبية - أمام العميل ، الذي لا يعنيه إلا الوكالة السياحية القائمة في بلده والتي يتعاقد معها ، والتي تكون مسؤولة أمامه مسئولية كاملة عن مجرد عدم تنفيذ برنامج الرحلة على الوجه المتفق عليه ، كما تكون مسؤولة أيضا عن عدم تقديم الخدمة بالمستوى المعلن عنه في برنامج الرحلة ، فإن دفعت الوكالة الموزعة للرحلة بإنعدام مسئوليتها تأسيسا على أن دورها يقتصر فقط على ما ورد بالبرنامج فإن ذلك يعد تدليسا ^(٦) من جانبها بتضليلها العميل بوسائل إحتيالية ، بالإعلانات المبهمة المؤثرة في وسائل الإعلام المختلفة مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات عن برنامج الرحلة ، دفعت إلى التعاقد ، وبمبادرة أخرى ، فإن لجوء الوكالة السياحية للدلسة إلى هذه الوسائل الإحتيالية كان بقصد تضليل العميل لحمله على إبرام عقد لغير صالحه .

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن مجرد الكذب ^(٧) يمكن أن يعتبر تدليسا ^(٨) .

Mandataire	(١)
tour-opérateur - tour operator	(٢)
revendre , resell	(٣)
l'agence distributrice	(٤)
l'agence organisatrice	(٥)
dol (le)	(٦)
mensonge (le)	(٧)

(٨) نقض مدني . فرنسي الدائرة ٢ ، ١١/٦ ، ١٩٧٠ .

ولقد ذهبت محكمة النقض المصرية بأن مجرد كذب الزوجة في إدعاء أنها بكر على خلاف الحقيقة يعتبر غشا يميز إبطال الزواج متى كان الزوج على غير علم بالحقيقة . نقض مدني . ١٩٧٥/١١/١٩٠ . بمجموعة أحكام النقض . ٢٧٢-١٤٤٤-٢٦ .

بل أن مجرد كتمان الحقيقة^(٩) يعتبر في بعض الحالات من الطرق الاحتمالية . فهو وإن كان كالكذب ، الأصل فيه ألا يعتبر تدليساً إلا أن هناك أحوالاً يكون فيه أمر من الأمور واجب البيان على من يعلم به لأن ظهوره من شأنه أن يجعل إرادة الماقد الآخر تتجه لإنجائها غير الذي إنجته إليه في التعاقد ، فيعتبر كتمان هذا الأمر فيها من قبيل الطرق الإحتيالية^(١٠) ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من القانون المدني المصري على أن (يعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان يبرم المقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة) .

وعليه - فإذا أخفى الوكيل السياحي المصري عمداً عن عمله عن أن الدرجة السياحية للفندق (نجمتان) بدلا من (خمسة نجوم) فإذا ثبت أنه ما كان يبرم المقد معه لو علم بذلك ، فإن الوكيل السياحي المصري يعتبر حينئذ مدلساً ، أي مرتكباً للتدليس .

والمشروع المصري أجاز إبطال العقد للتدليس ، إذا كانت الخيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد (م ١/١٢٥ مدني)^(١١) .

كما نص في المادة ١٢٦ مدني بأنه (إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس)^(١٢) .

réticence (la)

(١)

(٢) د - سليمان مرفص ، الوالي المراجع السابق ، بند ٢٠٧ - ص ٢٨٠ .

" De façon plus générale, une certaine attitude muette peut être l'équivalent d'une affirmation positive et mensongère . La réticence traduit alors une grande habileté, davantage d'hypocrisie peut-être, mais elle n'en provoque pas moins une erreur et constitue un dol au même titre que des paroles mensongères ou de véritables manoeuvres " .

(٣) نصت المادة ١١١٦ مدني فرنسي على أن التدليس يكون سبباً في إبطال العقد إذا كانت الخيل المستعمدة من أحد التعاقدين جسيمة بحيث يكون واضحاً أنه لولاها لما رضى الماقد الآخر .

(٤) فإذا قام الوكيل السياحي الوطني بالتسويق لبرنامج سياحي لشركة أجنبية ، ويجري التعاقد مع العملاء بناء على البرنامج الذي سيق له ، فإنه لا يجوز له أن يدفع مستوليته ، في حالة كون مستوى الخدمة السياحية أقل مما أظن عنه بإقتصار دوره على الإعلان والترويج فقط ، إذ أن من مسؤولياته الإحاطة والتأكد من تنفيذ البرنامج بكل دقة ، الأمر الذي جعل لنشره انصري يأخذ بمحار (العلم المفترض connaissance presumée) بنصه بأنه (ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس) .

ولكن ثمة ضرورة التدخل التشريعي . كما حدث في فرنسا بصدور قرار عام ١٩٨٢^(١) بتنظيم العلاقة بين العملاء وبين وكالات السفر والسياحة . لتنظيم العلاقات القانونية المتنوعة والمشعبة بين العميل سواء أكان وطني أم أجنبي ، وبين شركات ووكالات السفر والسياحة المحلية والأجنبية مستهدياً في ذلك بالأنظمة الأساسية للمنظمات السياحية الدولية وبالتشريعات السياحية والفندقية الأجنبية ، بدلاً من الركون إلى نصوص لا تتلاءم مع تطور الحركة السياحية الدولية .

١٢٤ - الطبيعة القانونية للعقد السياحي :

سيقت الإشارة إلى أن وكالة السفر والسياحة تتعامل مع العميل ، كما تتعامل مع غيرها من وكالات السفر والسياحة وشركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

والعقد السياحي من العقود الرضائية^(٢) التي تقوم على رضا كل من الطرفين ، ولا تشترط الكتابة في إبرامه ، الأمر الذي يجوز معه إثباته بكافة طرق الإثبات^(٣) .

هذا والعقد السياحي من العقود التجارية .

والعقد السياحي له يبرم بين وكاليتين للسياحة إحداها وطنية والأخرى أجنبية ، تكون الأولى الوكالة المنظمة للرحلة فتقوم بإعداد برنامجها والإعلان عنه وإرساله إلى وكالة السياحة الأجنبية التي تعتبر الطرف الموزع للرحلة الذي يقوم بالترويج عنها والتعاقد مع العملاء الراغبين في القيام بها . فالعلاقة مباشرة ، إذن ، بين الوكيل الأجنبي والمعمّل من ناحية ، وبين الوكيل الأجنبي والوكيل الوطني من ناحية أخرى .

وترتباً على ذلك - فإن الطبيعة القانونية للعقد السياحي المبرم بين الوكيل الأجنبي والوكيل الوطني هي (**علاقة وكالة**) تحكمها القواعد العامة لعقد الوكالة الذي يقتضاه يلتزم الوكيل

(١) انظر نصوص القرار في (Pierre) Py ، القانون السياحي ، المراجع السابق ، بند ٢٩٨ ، ص ٢١٥ .

contrat consensuel

(٢)

(٣) كالمطامير ، والبرقيات والتلكات ، والفاكسات .

الوطني بأن يقوم بتنفيذ البرنامج السياحي لحساب موكله الوكيل الاجنبي .

والوكالة تنشئ التزامات في جانب الوكيل الوطني ، هي تنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ^(١) فيستخدم وسائل النقل المتفق على إستخدامها في الرحلة ويجرى تسكين عملاء موكله الوكيل الاجنبي في ذات الدرجة السياحية للفتادق المتفق على حجزها وتقدير الخدمة وفقاً للمستوى المقرر في البرنامج .

كما تنشئ الوكالة التزامات في جانب الوكيل الاجنبي ، بصفة كونه موكلاً ، حاصلها دفع قيمة الرحلة وفقاً للأسعار المحددة في البرنامج ، وتعويض الوكيل الوطني عن الضرر إذا أصابه ضرر بسبب تنفيذ الوكالة ^(٢) .

أما العقد السياحي المبرم بين وكالة سياحة وبين عميل ، فإنه إما أن يكون خاضعاً لأحكام الوكالة أو لأحكام المفاولة .

ففي حالة طلب العميل من وكالة السياحة الحجز باسمه في أحد فتادق الدرجة الأولى في بلد ما ، فنكون بصدد عقد وكالة يقوم بمقتضاه الوكيل السياحي ، ويقتصر دوره ، من ثم ، على حجز الغرفة أو الجناح المطلوب في فندق درجة أولى دون التقييد بفندق معين ، أما إذا حدد العميل إسم الفندق ، فالوكيل السياحي ، حينئذ يلتزم بالحجز في الفندق الذي حدده عميله وإلا يكون قد خرج عن الحدود المرسومة في الوكالة .

أما في حالة كون الوكيل السياحي معداً للبرنامج السياحي ويقوم بتنفيذه بمفرته ومن خلال

(١) يجيز الفقرة الثانية من المادة ٧٠٣ مدني للوكيل إستثناء أن يخرج عن الحدود المرسومة للوكالة متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفاً وكانت الظروف تطلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف ، وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه من حدود الوكالة ، كان يستبدل الحجز بفندق درجة أولى بفندق آخر درجة أولى لنقل الفندق الأول إدارياً أو نشوب حريق أدى إلى وقف إستقبال نزلاء جدد .

(٢) كما يجوز أن يرجع الوكيل الاجنبي (الموكل) على الوكيل الوطني (الوكيل) بالتعويض من جراء خطاه في

وسائل نقله السياحية بالإضافة إلى كونه مالكا للفندق الذي يقيم فيه العملاء ، فإننا نكون بصدد عقد مقالة ، فيقتصر دور العميل . حيثنذ ، على الموافقة على البرنامج السياحى وفقاً للشروط المحددة سلفاً بواسطة الوكيل السياحى .

هذا وتكون أيضا بصدد عقد مقالة إذا أعد الوكيل السياحى برنامجه وقام بالإتفاق مع شركات النقل السياحى والفتادق وللطاعم لتنفيذ هذا البرنامج . فيقتصر دور العميل حيثنذ أيضا ، على الموافقة على البرنامج السياحى .

المبحث الثالث

المنشآت الفندقية (١)

١٢٥ - إجابة وتنظيم :

سبقت الإشارة (٢) إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تنقسم إلى سياحية وفندقية غير استثمارية ، ومنشآت سياحية وفندقية استثمارية ، وشركات سياحية غير استثمارية ، وشركات سياحية استثمارية .

والمنشآت الفندقية ، وفقا لما ورد في المذكرة الإيضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٨٢ / ٣٦ بشأن قواعد تصنيف الفنادق السياحية ، تعنى المنشآت الإيوائية التي تبعد النوم وتقدم لزلانها (٣) وصلايتها (٤) وروادها العديد من الخدمات المعيشية والترفيهية .

وتشمل المنشآت الفندقية ، قرى الأجازات الشاطئية (٥) والمخيمات السياحية (٦) ، والفنادق العامة (٧) .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهرت على خريطة الأنشطة السياحية نشاط سياحة المخيمات التي تحوز

- (١) Cristini (Elisabeth), Code des hôtels, restaurants et débits de boissons, 1986.
(٢) Widlund (J), Hotel Contracts, SBL, 8th London Conference, 1987.
(٣) Gramatidis (Yanos), Hotel contracts in Greece, SBL, 8th London Conference, 1987.
(٤) Edmonds (James), International Timesharing, 2nd Edition, London, 1986.

م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق .

مؤلفات (البرائم السياحية في التشريع المصري) . المرجع السابق .

عالم البناء ، خطة أرويات العمل في مشروعات التنمية السياحية في مصر ، السياحة التيلية ، مقال ، العدد ١٢٤ ، نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) للمبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني ، البند من ٤٩ إلى ٥٤ .

Guests

(٣)

Clients

(٤)

(٥) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٨٩ بشأن قواعد تصنيف قرى الأجازات الشاطئية .

(٦) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٢ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم المخيمات السياحية .

(٧) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم الفنادق العامة .

رغبة قطاع عريض من السائحين وخاصة قطاع الشباب وما يمثله ذلك النشاط من زيادة في عدد السياح السيلحية وبالتالي الدخل السياحي ؛ لذلك أوصى مؤتمر الإستثمار ، المنعقد في شهر مايو عام ١٩٩٢ في ضيافة جامعة الأزهر بمدينة نصر ، بإنشاء إتحاداً للمخيمات ينضم للإتحاد الدولي للمخيمات (١) .

أما المنشآت السياحية ، وفقاً لما ورد في المذكرة الايضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٤٣ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفاتها وكافيتريات المطارات ونوادي الغوص ، فإنها تعنى الأماكن المعدة لاستقبال الأفراد من المواطنين والأجانب على إختلاف مستوياتهم لتناول الطعام والمشروبات بمختلف أنواعها والإستمتاع بالفنون الترفيهية وجمال الطبيعة واللقاءات الودية .

وتشمل المنشآت السياحية ، المطاعم ، والكافيتريات ، والمطاعم ومسارح الموعات ، والكازينوهات ، والمطاعم والملاهي الموسمية (٢) ، وكافيتريات المطارات ونوادي الغوص .

هذا ولكل من المنشأة الفندقية والسياحية والنزيل حقوق وعلى كل منهما إلتزامات ، فإنه وإن كان محظور على المنشأة الفندقية الإمتناع من حجز الأسرة الخالية بها ، فإنه من حقها أن تطالب طالب الحجز أو النزيل بتقديم الضمانات المطلوبة . ولما كانت حقوق وإلتزامات كل منهما متعددة ومتنوعة ، فقد رأينا من المناسب أن نقرر مطلباً خاصاً لكل من (١) إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النزيل ، (٢) إلتزامات النزيل قبل المنشأة الفندقية ، (٣) إلتزامات المنشأة الفندقية قبل الدولة ، وسوف نخصص لها - ابتداءً - المطلب الأول .

(١) انظر القرارات الكاملة لمؤتمر الإستثمار ، الأفرام الإقتصادي ، ١٩٩٢/٦/٨ .

(٢) تعتبر المنشأة السياحية ذات نشاط موسمي إذا كانت طبيعة نشاطها للتسرة على مدة موسم . مثلاً صيفاً في سواحل البحر الأبيض أو شتاءً في مصر العليا ، ويشترط لكي تخضع المنشأة السياحية الموسمية لهذا التعريف أن تكون مغلقة فترة خارج الموسم .

ويمكن لهذه المنشآت الحصول على ترخيص مؤقت إذا لمصرحت نشاطها بلخظ معرض أو خلال مهرجان على أن تعتمد أسعارها من الإدارة المختصة بوزارة السياحة .

المطلب الأول

إلتزامات المنشأة الفندقية قبل العزلة

١٢٦ - حدود ولاية وزارة السياحة ، ولاية ميسرة :

تتبنى التفرقة بين ولاية وزارة السياحة على المنشآت الفندقية والسياحية وبين ولايتها على الشركات السياحية المنظمة بالقانون رقم ٢٨ / ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٨ / ١٩٨٢ ، وبين ولايتها على المرشدين السياحيين الخاضعين للقانون رقم ١٢١ / ١٩٨٢ .

فولاية وزارة السياحة على الشركات السياحية والمرشدين السياحيين كاملة ومطلقة . أما ولايتها على المنشآت الفندقية والسياحية المحددة في المادة الأولى من القانون رقم ١ / ١٩٧٢ فهي ولاية ميسرة تشاركها فيه العديد من الوزارات كوزارة الري ووزارة الحكم المحلي من محافظات ومدن وأحياء .

فعلى الرغم من وضوح وصراحة نص المادة الثانية من القانون رقم ١ / ١٩٧٢ التي تحظر إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة ، (١) إلا أن المحليات (٢) تتمسك بنص - وتقوم بتنفيذ بالمخالفة للقواعد الدستورية (٣) - المادة ١٦ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ / ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدل بالقرار رقم ٣١٤ / ١٩٨٢ الذي يقضى بأن (تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بدانئرها وتطبق القوانين واللوائح الخاصة بإستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة . والمحافظة كذلك منع تراخيص

(١) قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٢ وقرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ .

(٢) المحافظات وتنظيماتها المختلفة .

(٣) أيأ كانت السلطة التي تشع القرارات التنفيذية فإنها يجب عليها أن تتقيد في وضعها بما يقضى به القانون ، فلا يجوز لها أن تنزع من القواعد التنفيذية ما يمارس مع قواعد التشريع الرئيسي ولا ما يعمل فيه أو يسله أو يعنى لحداً من تنفيذ ، لأنها إن فعلت تخرج بذلك من حدودها وتكون قراراتها بالسلطة لا يعمل بها (نفس جثتي ٢٧٠ / ٨ / ١٩٦١ ، مجسمة أحكام النقض من ١٢ ، ص ٢٩٤ ، رقم ٦ نقليات) .

لمقتضى المادة المذكورة أن وزارة السياحة هي الجهة ذات الاختصاص الأصلي بإصدار تراخيص وإنشاء وإقامة واستغلال وإدارة المنشآت الفندقية والسياحية ، إلا أن المحليات أضحت تعترض على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية - على الرغم من الموافقة المحلية التي تصدرها وزارة السياحة كي تستكمل المنشأة باقى الإجراءات المطلوبة قانوناً - بل وأضحت وزارة السياحة توقف منح التراخيص تليسياً على إعتراض المحليات ، الأمر الذى يعتبر مخالفة قانونية ، ويكون ، من ثم ، قرار الاعتراض باطلاً لا يعمل به (١) .

١٢٧ - إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية والسياحية :

وفقاً لنص المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٨٨ / ١٩٧٣^(٢)، يقدم طلب الترخيص لإنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية إلى إدارة ترخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج الممد لذلك أو على ورقة مشتتة على بيانات هذا النموذج عليها طابع مفعلة بالفئة المقررة ويذكر في الطلب:

١ - إسم الطالب ولقبه ومناخه وسنة ومحل ميلاده ومحل إقامته وعنوانه الذي توجه إليه فيه المكاتبات .

(١) على الرغم من أن المادة ٥٩ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧/١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٣١٤/١٩٨٢ ضمت إلى عضوية المجلس التنفيذي المحافظة (وزارة السياحة) ، إلا أن المادة ٦٠ من ذات القرار لم تقسم إلى عضوية المجلس التنفيذي العمومية أو إلى أو المركز (وزارة السياحة) ، الأمر الذي يتوقع معه رفض المجلس التنفيذي إلى أو المركز له لفنية المشروع السياحي نظراً عن تمثيل وزارة السياحة وإعتبارها الجهة القادرة على شرح وإقناع المجلس للمشروع السياحي . مع ضرورة مراعاة مايتفق به الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القرار المذكور التي تنص على أنه (يجب على المجلس الشعبي البلدي المختص بإيلاء توليته في الحالات المشار إليها إلى المجلس الأعلى خلال ١٥ يوم من تاريخ صدورها ويتم التصديق أو الإعتراض على القرارات المشار إليها في مدى ١٥ يوماً من تاريخ الإخطار . وإذا مضت هذه المدة دون إعتراض اعتبر القرار نافذاً) .

- ٢ - نوع المنشأة موضوع الطلب ومتوانها وإسم مالك العقار ومواقع المنشأة .
 - ٣ - الإسم التجاري المقترح للمنشأة .
 - ٤ - عدد الأشخاص الذين يمكن إيوائهم إذا كانت المنشأة فندقية أو عدد المقاعد أو الأشخاص الذين تتسع لهم المنشأة إذا كانت منشأة سياحية .
 - ٥ - إسم مستقل المنشأة ومديرها أو المشرف عليها وأقبيه وجنسية وسنة ومحل ميلاده وإقامته ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم إن وجد والجهة الصادرة منها .
 - ٦ - القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة .
 - ٧ - قوة الآلات والمحركات المستعملة في المنشأة ونوعها وكيفية تشغيلها .
 - ٨ - عدد العاملين أو الذين سيعملون بالمنشأة .
 - ٩ - التكلفة الإجمالية للمنشأة إذا كان الطلب يتضمن إقامة منشأة جديدة .
- وفي حالة طلب إستيراد أدوات أو أجهزة أو مهمات للمنشأة يذكر في الطلب التفاصيل والبيانات المطلوبة ويرفق بالطلب :**
- ١ - صورة من البطاقة الشخصية أو المائنية وصحيفة المالة الجنائية . وإذا كان الطالب أجنبياً يقدم شهادة من دار التمثيل السياسي أو القنصلية التابع لها عن موافقه أو بحسن سيره وسلوكه .
 - ٢ - شهادة من إدارة التجنيد بكييفية معاملة الطالب الخدمة العسكرية إذا كان سنه بين ٢١ و ٣٥ سنة .
 - ٣ - إذا كان الطالب هيئة أو شركة ترفق صورة من مستندات تكوين الهيئة أو الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .
 - ٤ - عقد الإيجار أو الإنتفاع ومستند عوائد الأملاك للإطلاع عليها .
 - ٥ - رسم عام للموقع على خريطة مصاحبه بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ أو كروكي يمد بمعرفة مهندس تقابى بذات المقياس .

٦ - الرسومات الهندسية وتشمل المساط الأفقية والمطامات الرأسية ورسومات الواجهات ووسائل

العرض بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠ .

هذا وإذا كانت المنشأة ملهى يقدم رسم هندسى للتخطيط الملم للموقع بمقياس رسم لا يقل

عن ١ : ٢٠٠ مبيناً عليه مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لإقامة الملهى والشوارع التى تطل عليها وعروضها .

على أنه بالنسبة للمنشآت التى تقام لأول مرة فإنه يجوز إرجاء إستكمال البيانات الواردة فى البنود من ٥ إلى ٨ (رسم المستقل ... عدد العاملين بالمنشأة) المشار إليها بماليه وذلك لحين إتمام أعمال التشييد أو البناء على أن يتم إستكمالها وفق إخطار الطالب بإتمام الأعمال والإشتراطات (١) .

١٢٨ - الجهات الحكومية التى تخاطبها وزارة السياحة لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشأة الفندقية والسياحية :

تخطر وزارة السياحة صاحب الشأن برفضها أو موافقتها المبدئية فى الطلب المقدم إليها فى ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ وصوله .

هذا وفى حالة إصدار وزارة السياحة موافقتها المبدئية على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية ، فإنها تقوم بمخاطبة العديد من الجهات الحكومية توفراً للحصول على موافقتها تمهيداً لإصدار التراخيص السياحية النهائية ، ونحن نرى ان موافقة هذه الجهات الحكومية تعتبر بمثابة تراخيص مكملة للتراخيص السياحية الأصلية .

ومن التراخيص السياحية المكملة للتراخيص السياحية الأصلية
مثالاً لأحصرأ : -

١ - الموافقة الأمنية (٢) .

(١) أنتظر باقى الإشتراطات فى القرار المشار إليه .

(٢) مباحث أمن الدولة ، المباحث العامة ، مباحث القاب ، المختبرات العروية .

- ٢ - موافقة هيئة الآثار المصرية (١)
- ٣ - ترخيص إقامة آلات ومراحل بخارية (٢) .
- ٤ - ترخيص إدارة آلات ومراحل بخارية (٣) .
- ٥ - ترخيص إقامة منشأة فندقية أو سياحية ثابتة أو متحركة على نهر النيل (٤) .
- ٦ - موافقة الأمن الصناعي التابع رئاسياً لوزارة القوى العاملة والتدريب .
- ٧ - موافقة الهيئة العامة للصرف الصحي (٥) بالمحافظة التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٨ - موافقة الوحدة المحلية (٦) التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٩ - موافقة مديرية الشؤون الصحية (٧) بالمحافظة التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١٠ - موافقة إدارة الدفاع المدني والحريق التابعة لمديرية الأمن التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١١ - موافقة إدارة الرخص التابعة لمديرية الأمن التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية لإصدار أمر بفتح الطريق (٨) .
- ١٢ - موافقة الملاحة الداخلية (٩) .

-
- (١) القانون رقم ١٧/١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار .
 - (٢) القانون رقم ٥٥/١٩٧٧ في شأن إقامة وآلات العربات والمراحل البخارية .
 - (٣) القانون رقم ١٩٧٧/٥٥ المشار إليه .
 - (٤) القانون رقم ٤٨/١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث .
 - (٥) إدارة مغير الصرف .
 - (٦) الحى .. المدينة .. المركز .. المحافظة .
 - (٧) إدارة الخدمات الوقائية - مراقبة الأضدية .
 - (٨) وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٧٩/١٩٥٦ بشأن الحال العامة .
 - (٩) المختصة بإصدار شهادة صلاحية للمنشآت القائمة الثابتة والمتحركة .

١٢٩ - التراخيص السياحية :

الأصل أن التراخيص السياحية تكون دائمة مالم ينص على تحديد مدتها ^(١) . مع جواز تجديدها في حالة كونها محددة المدة .

إلا أنه إستثناء فإنه يجوز إعطاء ترخيص مؤقتة عن المنشآت التي تقام بصفة عرضية في المناسبات والمواالد والأعياد والمعارض وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية ^(٢) .

والتراخيص السياحية وفقاً لأحكام القانون رقم ١/ ١٩٧٣ والقرار الوزاري رقم ١٨١/ ١٩٧٣ ، يمكن حصرها على النحو التالي .

١٣٠ - الترخيص الأول . إقامة منشأة فندقية وسياحية :

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التي أشرنا إليها سابقاً ^(٣) .

١٣١ - الترخيص الثاني . ترخيص مزولة ألعاب القمار :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز مزولة ألعاب القمار في المنشآت الفندقية والسياحية إلا لغير المصريين ويقرر من وزير السياحة ويحدد القرار المنشآت الفندقية والسياحية التي يجوز لغير المصريين مزولة ألعاب القمار فيها وشروطها والإتاوة التي تستحق عليها بما لا يجاوز نصف إيرادات ألعاب القمار على أن يقتصر دخول الأماكن التي تزاول فيها تلك الألعاب على غير المصريين

(١) الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٣) البند ١٣٦ .

وأن يكون التعامل فيها بالعمولات الأجنبية التي يصدر بتحديثها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وتعاقب المادة ٢١ من القانون المذكور كل من يخالف أحكام المادة المشار إليها بماليه بالحس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) وذلك فضلاً عن الحكم بغلق المنشأة ويجوز لوزير السياحة في هذه الحالة غلق المنشأة إدارياً بصفة مؤقتة إلى أن يصدر الحكم (٢) (٣) .

وقد تضمن قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٢ / ١٨١ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية الإجراءات التنفيذية الواجب إثباتها في حالة الحصول على ترخيص بمنزلة القرار على النحو الوارد في المادة ٤٢ منه فإن الشركة أو المؤسسة المرخص لها بمنزلة ألعاب القمار تلتزم بإخطار إدارة التراخيص بوزارة السياحة بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ويحرر هذا الإخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج .

ونذكر في الإخطار : -

- ١ - إسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي تصدر منها .
- ٣ - إسم وألقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وسنه وصناعته ومحل إقامته .

(١) نرى أن تكون عقوبة الحبس وجوبية بالنظر إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تمس المجتمع .

(٢) من القابلة العملية لوجه أنه من الإستحالة ، وبالمخالفة للقاعدة الثلاثة ، أن يصدر وزير السياحة قراراً بخلق فندق إدارياً لأنه كمنشأة سياحية يتضمن أكثر من نشاط من بينها نشاط منزلة ألعاب القمار .
كل ذلك نرى أن يقتصر الخلاف على مكان منزلة النشاط المخالف لأحكام القانون كخلاف كازينو القمار فقط دون باقي الأنشطة كالطعام والملاهي التي يتضمنها الفندق ، إعمالاً للقاعدة الأصولية بأن تكون العقوبة بلا تقييد أو إفراط .

(٣) أنظر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٥٧ / ٢٧ بتحديد ألعاب القمار .
مؤلفنا (البرلمان السياحية في التشريع المصري) ، المرجع السابق ، بند ٢٨ ص ٢١ .

٤ - تحديد المكان الذي ستزاول فيه ألعاب القمار .

٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرفق بالإخطار صورة من العقد المبرم في مزاولة هذه الألعاب ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاولتها على الترخيص بإقامة المنشأة وفي سجل قيد المنشآت الفنية والسياحية (١) .

وقد صدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦ / ٢١ بقروض إقارة (٢) قدرها ٥٠ ٪ (خمسون في المائة) من إيرادات ألعاب القمار في كل من كازينوهات القمار المرخص لها بمصر أو التي يرخّص لها مستقبلاً .

وعرّفت القرار المذكور إيرادات القمار بالمبالغ التي تتبقى للكازينوهات بعد سداد مكاسب اللاعبين وقبل خصم أعباء التشغيل والمصروفات العامة والإدارية .

١٢٢ - الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة :

تقتضى المادة ٢٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٢ / ١٨١ بقائه لا يجوز في المنشآت الفنية أو السياحية بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من إدارة التراخيص بالوزارة ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يصرى إلا بالنسبة للمنشأة المعطى عنها ، ويلغى إذا توفي المرخص له في إقامة المنشأة أو حدث تغيير لأي سبب آخر ويصرح مؤقتاً ببيع الخمور لمن يتوب عن آلت إليهم ملكية هذه المنشأة أو إلى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة في المادة (٨) وودات شروطها (٣) .

(١) للشرع لم يكلف نفسه مساهرة التطورات التكنولوجية الحديثة في التكنولوجيات السياحية ومراقبة المنظمات الفنية والسياحية الدولية . وقام بوضع ذات المراء والأحكام الصادرة في القوانين والقرارات المنظمة للمحال العامة والملاهي التي يرجع تاريخ إصدارها إلى عام ١٩٥٦ .

(٢) Royalty.

(٣) تقتضى المادة ٨ من القرار رقم ١٩٧٢ / ١٨١ على أنه : (في حالة الموافقة على مواقع اللعب يكلف الطالب بتقديم الرسوم الخاصة والتي تقر إدارة التراخيص و يجب تقديمها . وعلى طالب الترخيص خلال ٦ شهور من تاريخ تكليفه أن يقدم بتقديم هذه الرسوم مستقلة ومطابقة للاشتراطات العامة للرجب، تراغرها فيه مراقبة لها الإحصاء الدال على أداء مبالغ جنية من رسم القنطر وعليه أداء باقي هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بذلك ولا يلقى رسم نظر عن التراخيص المؤقتة إذا لم تجلّز مفتتها شهراً) .

وتجدر الإشارة إلى أن القرار المذكور لم يتضمن أية عقوبات جنائية في حالة مخالفة أحكامه ، مع مراعاة حق وزارة السياحة في إلغاء الترخيص لأي سبب من الأسباب الواردة في المادة ٤٥ من ذات القرار ، إلا أنه بالرجوع إلى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣ / ٨ فإنه لويزر السياحة بقرار مسبب إلغاء الترخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت لعللاً تضرر بسمعة البلاد أو أمنها ، فإذا تم تصنيف مخالفة تقديم خمور بلا ترخيص من الأعمال المخالفة لقواعد الآداب العامة ، فإن وزير السياحة حينئذ حق إلغاء تراخيص المنشآت الفندقية أو السياحية بالإستغلال والإدارة : مع عدم الإخلال بالمعقوبات المقررة في القانون وتم ١٩٧٦/٦٣^(١) يحظر شرب الخمر حيث تترواح مدة العقوبات بين الستة أشهر والأسبوعين أو الغرامة التي تتراوح بين المائتي جنيهاً والعشرين جنيهاً مع وجوب الحكم - في جميع الأحوال - بالمصادرة وإغلاق المحل المخالف .

ويصدر القانون رقم ١٩٧٦ / ٦٣ المشار إليه ، ويعد نفاذه ابتداءً من ٢٤ / ٨ / ١٩٧٦ ، فإنه يحظر بيع أو تناول الخمر في المحال العامة غير السياحية والملاهي غير السياحية ، على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية التي تقضى بحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو الخمر في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم :

١ - الفنادق والمنشآت السياحية المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٣ / ٨ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

٢ - الأندية ذات الطابع الرياضي التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ / ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة .

وتجدر الإشارة إلى أن قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ جاء خلوً من النص على حظر تقديم الخمر للأحداث في المنشآت الفندقية والسياحية ، على الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٦ / ٦٣ في شأن الملاهي نصت على عدم جواز تقديم المشروبات الروحية والخمر

(١) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٣٦ في ٢٤ / ٨ / ١٩٧٦ .

للحجرات الثلاثين تقل ستمهم عن ٢١ سنة لو لم كانوا في حالة سُكْرِيْن . بيد أن هذا النص ألغى بالقانون رقم ١٩٧٦ / ٦٣ الذي حظر تقديم أو بيع الخمر في الملاهي غير السياحية والمحال العامة غير السياحية والأماكن العامة بصفة عامة .

بيد أن الإلمارة العامة لتراخيص بوزارة السياحة مازالت تطبق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٥٦ / ٣٧٢ ، لذا ترى ضرورة النص على الحظر صراحة في التشريعات المنظمة للفنادق والسياحة وذلك من الحظر إلى ٢٥ سنة .

١٣٣ - الترخيص الرابع . ترخيص عزف الموسيقى والرقص والفناء :

تقتضى المادة ٢٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ / ٨١ بأنه لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية عدا الملاهي ، العزف بالموسيقى أو الرقص أو الفناء أو ترك الغير يقومون بتملكه أو حيازة مذبح إلا بترخيص من إدارة التراخيص بوزارة السياحة^(١) وبعد أداء الرسوم المقررة .

أما بالنسبة للملاهي فعلى مستغل الملهى أو مديره إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة قبل العرض بشان وأربعين ساعة بإسم الفرقة التي ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها وكل من يستخدم في أعمالها وأيام ومواعيد العرض وبرامجه .

وتضمنت المادة ٢٨ من ذات القرار إجراءات إستصدار الترخيص المنوه عنه في المادة السابقة ، فيلتزم المرخص له في إقامة المنشأة أو مستغلها التقدم بطلب الترخيص على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع بمئة بالغة المقررة .

ويذكر في الطلب :

- ١ - إسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومناخه ومحل إقامته .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي يصدر منها .
- ٣ - رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها إذا كان مستغلاً المنشأة .

(١) مراقبة المستغلات الفنية .

٤ - نوع الترخيص المطلوب .

٥ - تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله في المزف الموسيقي أو الرقص أو الفناء أو وضع الغنياع .

ونفى عن البيان - فإن الإدارة العامة للتراخيص بوزارة السياحة لاتزال تطبق المادة الثانية من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٩٨/١٩٥٧ في شأن الإشتراطات العامة الواجب توافرها في الملاهي التي يجرى نصها كما يلي :-

١ - يجب ألا يقل البعد عن ١٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة في حدود المسسة العلاجية التي تحتوى على عشرين سريراً على الأقل أو دور العبادة المصرح بإقامة الشعائر الدينية فيها أو معاهد التعليم الحكومية أو الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم .

٢ - على أنه يجب توافر هذا البعد عن دور العبادة ومعاهد التعليم إذا كانت مواعيد العمل بتلك الملاهي لاتتعارض مع مواعيد إقامة الشعائر الدينية أو الدراسة بالمعاهد (١) .

٣ - كما يجب ألا يقل البعد عن ٥٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة من حدود مزارع المجازد أو مقالب المواد البرازية أو قمامان الجير أو الدابغ .

٤ - ويراعى أن تكون مواقع الملاهي المكشوفة طبقاً للتخطيط العام للمدن أو في الأحياء والجهات والشوارع التي يصدر بتحديدھا قرار وزير الشؤون البلدية والقروية .

١٣٤ - الترخيص الخامس . ترخيص الإستغلال :

ترخيص إستغلال منشأة فندقية أو سياحية يصدر بإسم المدير أو المشرف .

ولقد حظرت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ على أى شخص أن يستقل منشأة فندقية أو سياحية أو أن يعمل مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة .

(١) معلة بالقرار رقم ١٩٥٧/١٦٥٥ .

وقد نظمت المادة ٢٣ من القرار المذكور إجراءات إستصدار ترخيص الإستغلال بنصها على أن يقدم طلب الترخيص إلى إدارة التراخيص بالوزارة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع بمئة بالغة المقررة .

ويذكر في الطلب إسم الطالب وألقبه وجنسيته ومحل ميلاده ومحل إقامته ، ويرفق به :

١ - صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣ × ٤ سم تلتصق إحداهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب .

٣ - صحيفة الحالة الجنائية ، فإذا كان طالب الترخيص أجنبياً قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وإذا كان طالب الترخيص بالاستغلال أو الإدارة شركة أو هيئة فيرفق بالطالب أيضاً صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الإستغلال أو الإدارة .

وإذا كان من طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٥ سنة فيرفق في طلبه شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

ويسرى ترخيص الإستغلال لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لدى أخرى معادلة على أن يقدم طلب التجديد قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل ، وإلا اعتبر لاغياً .

هذا وقد ألزمت المادة ٤٠ من القرار المذكور المرخص له بمنشأة فندقية أو سياحية إبلاغ إدارة التراخيص بإسم مستقل المنشأة وعلى المستقل إبلاغ تلك الإدارة بإسم مدير المنشأة .

كما أجازت المادة ٤١ من ذات القرار أن يقوم بأعمال المستقل والمدير في المنشأة شخص واحد بشرط أن يكون مرخصاً له في تلك الأعمال .

١٣٥ - محظورات منح التراخيص السياحية :

حظرت للمادة ٢٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ إعطاء التراخيص السياحية إلى الأشخاص الآتي بيانهم :

- ١ - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم إعتبارهم .
- ٢ - المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها بإغلاق المنشأة الفندقية أو السياحية التي كانوا يستغلونها أو يديرونها أو يشرفون على أعمال فيها لمدة ثلاثة شهور ولم تمنح ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

هذا وتلقى التراخيص السياحية إذا حكم على المرخص له بإحدى العقوبات أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في (١) و (٢) المشار إليهما بعاليه .

كما لا يجوز إعطاء التراخيص السياحية إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على إسم النائب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القرار ؛ ويصرى هذا الحكم على نواب عديمي الأهلية أو ناقصيها الذين تقول إليهم ملكية المنشأة .

١٣٦ - أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية :

بيّنت المادة ٣٨ من قرار وزير السياحة المشار إليه أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية ، فنوجب على من ألت إليهم ملكية هذه المنشأة إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وبإسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار وعليهم إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ترخيص المنشأة إليهم خلال (٤) شهور من تاريخ الوفاة .

١٣٧ - التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية :

أجازت المادة ٣٩ من قرار وزير السياحة المذكور ، التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بموافقة إدارة التراخيص بوزارة السياحة ، وعلى المتنازل إليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص إليه مرفقاً به عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق ، وعلى إدارة التراخيص أن تثبت في الطلب المقدم إليها في هذا الشأن خلال (٣٠)

يوماً من تاريخ تنقيحه .

هذا ويظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ أحكام التشريعات المنظمة للفنادق والسياحة إلى أن تتم الموافقة على التنازل .

١٣٨ - النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية . حكم خاص :

تقضى المادة ٤٤ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن فى المنشآت السياحية أن يحتلن برواده إلا فى الملاهى الليلية وبالشروط التى تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

وبالرجوع إلى المصدر الذى إستقى منه المشرع السياحى هذا النص ، تتبين أنه القانون رقم ٣٧٢ / ١٩٥٦ بشأن الملاهى ، حيث تقضى المادة ٢١ منه بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن فى الملاهى أن يحتلن برواده إلا فى الملاهى وفى المواعيد التى تحددها الإدارة العامة للوائح والرخص بناء على إقتراح مصلحة السياحة وبشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية .

هذا بالإضافة إلى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٠ / ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة الذى يقضى بمعاقبة كل مستغل أو مدير محل عمومى أو محل من محال الملاهى العمومية أو محل لآخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد إستغلالهم فى ترويج محله ، بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل على سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتى جنيه إلى أربعمائة جنيه إذا كان الفاعل من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربية أو ممن له سلطة عليه .

كما تجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أحكام تشغيل النساء فى القانون رقم ١٢٧ / ١٩٨١ بإصدار قانون العمل التى تقضى المادة ١٥٢ منه بعدم جواز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً إلا فى الأحوال والأعمال والمناسبات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب الذى أصدر القرار رقم ٧٢ / ١٩٨٢^(١) فى شأن تحديد الأعمال التى لا

يجوز تشغيل النساء فيها التي حظرت المادة الأولى من تشغيل النساء في
المباريات ونوادي القمار والشقق المرفوعة والبسبونات التي لا تخضع
إشراف وزارة السياحة أو تشغيلهن في الملاهي وصالات الرقص إلا
إذا كُنَّ من الرافعات أو الفئات الراشدة سناً .

كما أصدر وزير القوى العاملة والتدريب القرار رقم ١٩٨٢/٣٣^(٦) بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً
الذي أجاز في المادة الأولى من تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً
في الأعمال الآتية (٧) :

١ - العمل في الفنادق والمطاعم أو البسبونات والكافتريات والوفيفيات الخاصة لإشراف وزارة
السياحة والمصارح ونهر السينما وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها .

٢ - العمل في المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفي مشروعات ومنشآت نقل الأشخاص
والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية .

بيد أن قرار وزير القوى العاملة والتدريب المشار إليه يشترط في المادة الثالثة منه للترخيص
لتشغيل النساء في هذه الأعمال أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية بالرعاية والانتقال
والأمن للنساء العاملات . ويصدر الترخيص بتشغيل النساء ليلاً من مديرية القوى العاملة والتدريب
المختصة مكانياً بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط صالحة الذكر .

وبمقارنة النصوص المتفرقة المتقدمة ببعضها البعض ، يلاحظ أن المشرع في قانون الملاهي وقرار
وزير السياحة رقم ١٩٧٢/١٨١ يستخدم تعبير (المخالطة)^(٨) وهو تعبير قابل للتأويل ضد واصلاح
المنشأة الفندقية^(٩) والمنشآت السياحية في أن واحد . الأمر الذي يطالب بمقتضاه بإلغاء

(١) و(٢) اللوائح المصرية ، العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢ / ٢ / ١٩٨٢ .

(٣) تضمن القرار مجموعة من الأعمال تقتصر على تبيان الأعمال المتصلة بالمنشآت الفندقية أو السياحية .

Mix with

(٤)

ذلك التعبير على النحو الذى إنتهجه المشرع العمالى .

ونحن نرى أن المقصود بالمخالطة فى النصين المتقدمين هو (الخدمة) (٢) . ومن ثم ، فقد كان الأجدر بالمشرع الإحالة والأخذ بالأحكام المنصوص عليها فى قانون العمل وقراراته التنفيذية . لأنه لا يتصور ، ومن ثم ، لا يجوز تفسير ذلك التعبير بما يتجاوز (الخدمة) ، وإلا أضحي النص منعماً لمخالفته نص المادة ١١ من قانون مكافحة الدعارة التى تتسع لتشمل كافة المحال العمومية ، سياحية كانت أم غير سياحية ، التى يرتادها الجمهور ، كالفنادق والمطاعم والمقاهى والملاهى وصالات الغناء أو الرقص ، ولا ينال من طبيعة المحل العمومى أن تكون من المحال التى تفتح فى أوقات محددة أو يسمح بدخولها بشروط معينة (٣) .

١٣٩ - حظر ارتكاب أفعال مخلة بالحياء أو مخالفة للنظام العام أو الآداب فى المنشآت الفندقية والسياحية :

تحظر المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ ارتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التفاضى عنها فى المنشآت الفندقية والسياحية .

كما تحظر أيضاً عقد إجتماعات مخالفة للنظام العام أو الآداب فى المنشآت الفندقية والسياحية .

وفى حالة إثبات فعل من الأفعال المؤهلة المشار إليها فيما تقدم ، فقد منح المشرع ورجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

(١) على الرغم من أن المشرع الميليسى قصر حكم المادة ٤٤ من القرار رقم ١٨١/١٩٧٣ على المنشآت السياحية إلا أننا نرى سريلها على المنشآت الفندقية أيضاً .

(٢) Servicing

(٣) انظر قاصدة (النسخ والنسوخ) فى مخالفة (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، لراجح السابق ، بتد ٢٢ ، ص ٢٢ .

١٤٠ - إلزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً لتصنيفها سياحياً :

حظرت المادة العاشرة من القانون رقم ١٩٧٣ / ١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على المنشأة الفندقية أو السياحية مطالبة النزول بمقابل يزيد على الأسعار المقررة طبقاً لهذا القانون ، أو الإمتناع عن تقديم الخدمة للنزول بتلك الأسعار .

وقد فوضت المادة الثانية عشر من ذات القانون وزير السياحة فى تحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول والإرتياد وأسعار الوجبات والملكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية أو السياحية وذلك بون التقيد بأحكام قوانين التموين والتسعين الجبرى وتحديد الأرباح .

هذا ويتم تحديد الأسعار بناء على طلب كتابى من مسئول المنشأة أو المسئول عن إدارتها ويتضمن مقترحاته فى هذا الشأن.

كما يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة بوزارة السياحة قبل منوالة المنشأة نشاطها ، ويجب إخطار صاحب الشأن بقرار الوزير خلال شهر من تاريخه تقديم الطلب .

وقد نصت المادة الرابعة عشر من ذات القانون على أن لمستطى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدارتها أن يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام إعادة النظر فى درجة المنشأة وفى الأسعار المحددة وذلك وفقاً للإجراءات التى يحددها وزير السياحة بقرار منه .

كما فوضت المادة المذكورة وزير السياحة فى تعديل الأسعار وفى تعديل درجة المنشأة الفندقية أو السياحية فى أى وقت إذا قامت أسباب جدية توجبها .

وإستناداً إلى النص المتقدم - أصدر وزير السياحة قراره رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ (١) بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٩٧٣ / ١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث نصت المادة ١٨ منه على تقسيم المنشآت الفندقية والسياحية إلى خمس درجات هى : - ممتازة - أولى (أ) - أولى (ب) - ثانية (١) - ثانية (ب) .

(١) اللوائح المصرية - العدد ١١٤ فى ١٨ / ٥ / ١٩٧٥ .

وتتولى الإدارة العامة الرقابة على التفاتق وإدارة الرقابة على الحال العامة السياحية كل فيما يخصه تحديد أسعار الإقامة ورسم الفخول والإرتياق وأسعار الوجبات والمكولات والمشروبات وغيرها من الضمانات التي تقدمها المنشأة .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القرار المذكور ترك تحديد أسعار بعض أصناف المكولات للمنشأة بشرط إخطار الإدارة المختصة بوزارة السياحة بهذه الأصناف والأسعار المحددة لها ، على أنه يجوز تلك الإدارة تخفيض هذه الأسعار إذا ما لاحظت مغالاة في التقدير .

وتقتضى المادة ٢٠ من القرار المذكور بأنه إذا أثبت التفتيش على المنشأة مبيط مستواها بحيث لا يتناسب مع الدرجة المقيمة عليها أو مع الأسعار المعتدلة لها جاز للأدارة المختصة إعادة النظر في الدرجة والأسعار وتخفيضها بما يتناسب والحالة التي آلت إليها المنشأة ، وذلك بعد توجيه نظر المنشأة وإنذارها ومنحها المهل التي تقررها الإدارة المختصة .

١٤١ - إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية :

نظمت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٢٤٣ إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية حيث نصت على أنه استنظى المنشآت الفندقية والسياحية والمسماة عن إدراتها أن يتقدموا خلال شهر مارس من كل عام إلى الادارة المختصة بالوزارة بطلب إعادة النظر في درجة المنشآت وفي الأسعار المحددة لها إذا كانت لديهم أسباب تستدعى طلب التعديل وذلك وفقاً للإجراءات الآتية : -

١ - يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة مستوفاً رسم الدفعة وموضحاً به الأسانيد التي يستند إليها الطلب مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك إن أمكن .

٢ - تقوم الإدارة ببحث الطلب في سجل يعد لذلك يوضح به إسم المنشأة وتاريخ ورود الطلب والإجراءات التي إتخذت بشأنه .

٣ - تقوم الإدارة ببحث الطلب وإتخاذ الإجراءات اللازمة ولها في سبيل التحقق من جدية إجراء المعائنات الضرورية والإطلاع على كافة المستندات والأوراق .

٤ - يخطر الطالب بنتيجة بحث الطلب خلال ثلاثين يوماً ولا إعتبر مرفوضاً .

٥ - المنشأة الفنية أو السياحية في حالة رفض طلبها أو لم يستجب إلى كامل ما طلبته أن تتكلم من القرار الصادر في هذا الشأن أمام (لجنة فحص الاعتراضات) .

٦ - لا تسرى أى زيادة في الأسعار إلا اعتباراً من أول شهر أكتوبر التالي لتقديم الطلب وبالنسبة للمصايف اعتباراً من أول شهر يونيو .

١٤٢ - لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد الأسعار :

لستغلي المنشآت الفنية والسياحية والمسئولين عن إدراتها الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الأسعار خلال (١٥) يوماً من تاريخ إخطارهم بعد أداء رسم قدره خمسة جنيهات (١) .
وتفصل في الاعتراض لجنة (٧) تشكل من :

أولاً - وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية أو من ينوب عنه رئيساً

ثانياً - مدير الإدارة المختصة بوزارة السياحة
ثالثاً - عضوين يختارهما مجلس إدارة الغرفة المختصة
أعضاء

وعلى اللجنة البت في الاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ وروده ولا يكون قرار اللجنة نافذاً إلا بعد إجماعه من وزير السياحة .

ولا يترتب على الاعتراض وقف العمل بالقرار المعترض عليه (٢) ، فإذا إنقضى الميعاد المشار إليه دون صدور قرار اللجنة أعتبر التصنيف والأسعار التي طلبها المعترض نافذة إلى أن يصدر القرار بالبت في الاعتراض .

١٤٣ - أحوال إلغاد رخصة المنشأة الفنية أو السياحية :

لوزير السياحة ، كمساعدة عامة (١) ، إلغاء الترخيس باستغلال وإدارة أية منشأة فنية أو

(١) المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٧٣/٨ .

(٢) المادة ٢١ من القرار الوزاري رقم ١٩٧٤/٣٤٣ .

(٣) المادة ١٣/٣ من القانون رقم ١٩٧٣/١ .

(٤) المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣/١ .

سليحية بالقرار مسبب إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو ألت أعمالاً تقصر بسمعة البلاد أو أمنها .

وقد حددت المادة ٤٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفنية أو السياحية كمايلي :

١ - إذا أبلغ المرخص له إدارة التراخيص بوزارة السياحة بوقف العمل بالمنشأة أو إنهاء الترخيص .

٢ - إذا أوقف العمل بالمنشأة لمدة (٢٤) شهراً متصلة ما لم يكن هذا التوقف بسبب قوة قاهرة أو أسباب خارجة عن إرادة المرخص له .

٣ - إذا أزيلت المنشأة ولو أعيد إنشاؤها .

٤ - إذا كانت المنشأة ثابتة ثم نقلت من مكانها .

٥ - إذا تغير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها .

٦ - إذا أصبحت المنشأة غير قابلة للتشغيل أو فقدت صلاحيتها للإستغلال السياحي .

٧ - إذا أجرى أى تعديل فى المنشأة المرخص بها قبل موافقة إدارة التراخيص (١) .

المطلب الثانى

إلتزامات المنشأة الفنية قبل النزول

١٤٤ - تقسيم :

الفندق ، كمنشأة سياحية ، يتضمن العديد من الأنشطة ، فهو مكان لإقامة النزلاء ، وكافتيريا ومطعم وملهى للزوار ، بل أنه يجوز قانوناً أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفنية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية

(١) تنص المادة ٢١ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ بعدم جواز إجراء أى تعديل فى المنشأة المرخص بها إلا بعد موافقة إدارة الترخيص وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة .

والمحال الصناعية والتجارية المحقة بالنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستغلها نشاطها الأصلي^(١) وفقاً لما تقتضيه المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ / ٨٨١ .

وقد ألغت التشريعات الفنية والسياسية مجموعة الإلتزامات على عاتق المنشأة الفنية ، بالإضافة إلى ما أقرته الفقرة من المادة ٧٢٧ من القانون المدني^(٢) والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وستكلم أولاً عن الإلتزامات الفنية المنصوص عليها في التشريعات الفنية والسياسية في فرع أول ، ثم تعرض بعد ذلك للوديعة الفنية من حيث المساواة المهنية والمساواة الجنائية للمنشأة الفنية في فرع ثان .

الفرع الأول

الإلتزامات الفنية المهنية

١٤٥ - عقد الإقامة الفنية . عقد مركّب^(٣) :

تتقسم العقود ، بصفة عامة ، إلى عقود رضائية^(٤) وعقود شكلية^(٥) وعقود عينية^(٦) . كما تتقسم العقود إلى عقود تبادلية أو الملزمة للجانبين^(٧) وعقود ملزمة لجانب واحد^(٨) . كما تتقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود معاوضة^(٩) وعقود التبرع^(١٠) . وتتقسم العقود إلى عقود محدودة

(١) كالمبنى الإداري الملحق بفتح هيلتون رمسيس والمبنى الإداري الملحق بفتح النيل فيلتون حيث يوجد محلات تجارية وجراجات وغيرها من الأنشطة .

(٢) الوديعة المنصوص على أحكامها في الفصل الرابع من الباب الثالث .

- | | |
|--|------|
| Contrat Complexe | (٣) |
| Contrat Consensuel | (٤) |
| Contrat Formel | (٥) |
| Contrat Réel | (٦) |
| Contrat Synallagmatique (ou bilatéral) | (٧) |
| Contrat Unilatéral . | (٨) |
| Contrat à Titre Onéreux . | (٩) |
| Contrat à Titre Gratuit (ou de bienfaisance) | (١٠) |

النقطة (١) عقود احتمالية (٢) . وتتقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود فورية (٣) وعقود مستمرة (٤) . وإلى عقود مسماة (٥) وعقود غير مسماة (٦) ، وإلى عقود بسيطة (٧) وعقود مركبة أو مختلطة (٨) ، وغير ذلك من العقود .

وعقد الإقامة الفندقية (٩) عقد رضائي ، ويندرج تحت طائفة عقود المعاوضة ، بالإضافة إلى كونه عقداً غير مسمى ، بيد أنه يفتننا في هذا المقام الإشارة إلى كون هذا العقد «عقداً مركباً» يحقق أغراضاً تهدف إليها في المادة عدة عقود مختلفة .

فمقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل إليها عادة بعقد الإيجار فيما يتعلق بالرفة التي يقيم فيها النزول وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والوهيعة فيما يتعلق بحفظ الأشياء التي يلقى بها المسافرون والنزلاء .

والرأي الغالب في الفقه (١٠) يرى إمكان تطويل العقد المركب أو المختلط إلى عدة عقود مسماة ، فتطبق عليه أحكام هذه العقود ، كل منها في مثل ما وضع له ، فتطبق على العلاقة بين النزول والمنشأة الفندقية أحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، وأحكام البيع فيما يقدم له من أطعمة وغيرها ، وأحكام الوهيعة فيما يتعلق بالأمتعة التي يحضرها معه في الفندق (١١) .

Contrat Commutatif	(١)
Contrat Aléatoire .	(٢)
كما يطلقون عليها عقود التمرر	
Contrat Instantané .	(٣)
Contrat Successif .	(٤)
Contrat Nommé .	(٥)
Contrat Innommé .	(٦)
Contrat Simple .	(٧)
Contrat Mixte .	(٨)

(٩) يلعب غالبية الفقه إلى إطلاق تسمية (عقد الإيجار) إلا أننا نرى تسمية (عقد الإقامة الفندقية) أكثر دقة وارتباطاً بموضوعه .

(١٠) د . سليمان مراني ، الرأى ، المرجع السابق ، بند ٦٣ ، ص ١١٥ .

هـ . عبد الرزاق السنهوري ، السيط في شرح القانون المدني ، ج ١ ، المجلد الأول ، ص ٢٧٥ ، ص ١٦٦ .

(١١) نقض مدني ، ١٧ / ٢ / ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، ١٦ - ٢٢٢ - ٤٩ ، وهو يتضمن صوره خاصة للعقد المركب .

وقد أخذت المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ بحكم الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، حين أوجب على نزلاء المنشأة الفندقية إخلاء الأماكن التي يشغلونها في نهاية المدة المتفق عليها ، فإذا كانت الإقامة غير محددة المدة يجب إخطار المنشأة بالإخلاء خلال المواعيد التي تحددها إدارة المنشأة وتعلنها للنزول والإلتزام بإداء أجر اليوم التالي ، الأمر الذي يتأكد منه إخضاع العلاقة بين النزول والفندق من حيث الإقامة ، سواء أكانت محددة المدة أم غير محددة المدة ، إلى أحكام عقد الإيجار .

هذا وإذا جمع العقد المركب بين عقود تتباين أحكامها في المسألة الواحدة بحيث لا يمكن الجمع بينها في تطبيقها ، تعين تطبيق أحدها على غيره في ضوء ماقصده الطرفان من التعاقد في جعلته باعتباره العنصر الأساسي وتطبيق أحكامه على العقد المركب .

١٤٦ - صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدين :

سبقت الإشارة إلى أن العقد ، كقاعدة عامة تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلتزام أو نزع أو تعديله أو زواله .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ؛ وفي حالة تقييمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصحح المحرز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويترتب على إعتبار المحرز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية ، وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة المشار إليه ، والتي تحدد مدى إلتزامات كل منهما على النحو التالي :-

١ - لا يجوز لطالب المحرز التنازل عن حجزه لأي شخص آخر إلا بعد حصوله على موافقة كتابية

من المنشأة الفندقية يتم إثباتها بسجلات المنشأة الخاضعة للتفتيش^(١) .

(١) للمادة ١١ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ .

٢ - أن نصوص الإنشائيات الخاصة بالمحز تكون ملزمة للطرفين ما لم يتنازل أيهما بمحض إرادته ورضائه للأخر عن جزء من حقه (١) .

٣ - أن يتم قيد طلبات حجز الغرف بالمنشأة الفندقية في دفتر يمد لهذا الغرض يدون فيه : تاريخ طلب الحجز ونوعه وإسم النزيل ولقبه ومحل إقامته وتاريخ شغل الغرفة وتاريخ المغادرة (٢) .

وجدير بالذكر أن المادة الثانية عشر من القرار الوزاري المشار إليه ، أجازت إثبات الحجز بكافة طرق الإثبات ، حيث نصت على أن يكون إثبات الحجز بالخطابات المتبادلة بين الطرفين أو من البيانات المكونة في سجلات المنشأة الفندقية والمعدة لهذا الغرض وبطريقة أخرى من طرق الإثبات .

١٤٧ - الالتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة :

تضمنت المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ الالتزامات الأساسية التي يجب على مستغلي المنشآت الفندقية أو السياحية إتباعها في علاقتهم بالزلاء أو المترددين على المنشأة ، وهي كما يلي :

١ - لا يجوز الإمتناع عن حجز الأسرة الخالية بالمنشآت الفندقية أو تأجيرها إلا إذا إمتنع طالب الحجز عن تقديم الضمانات المطلوبة أو قامت لدى هذه المنشأة أسباب جدية .

٢ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تترص على النزيل الإقامة بغرفة بسريرين أو أكثر في حالة وجود غرف خالية بسريير واحد .

٣ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تطلق المبيت أو تناول الوجبات أو المكولات أو المشروبات على أي شرط من الشروط .

بيد أنه يجوز إشتراط تناول النزيل أو المتردد على المنشأة وجبة أو أكثر من الوجبات بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للرقابة على الفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية أو الإدارة العامة للمحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية .

(١) للمادة ١٣ من ذات القرار .

(٢) للمادة ٢٤ من قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ .

٤ - المنشأة الفندقية مطالبة النزلاء بالمبالغ المستحقة عليهم في نهاية كل أسبوع إلا إذا اتفق على غير ذلك .

كما يجوز لأسباب جدية مطالبة النزلاء بداء المستحق عليهم يومياً ومقدماتاً أو مطالبتهم بتقديم ضمان مالى لا يتجاوز أجر ثلاثة أيام .

٥ - يجب على المنشأة أن تعطي لكل عميل فاتورة بقيمة المبالغ المطلوبة .

٦ - على إدارة المنشأة إخطار شرطة السياحة عن الأشياء الخاصة بالنزلاء والتي يتم العثور عليها بعد مغادرتهم نهائياً والإحتفاظ بهذه الأشياء بالإدارة .

١٤٨ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالمكولات والمشروبات :

تضمنت المادة السادسة عشر من قرار وزير السياحة المشار إليه مجموعة من الإلتزامات التبادلية لكل من المنشأة الفندقية والزبيل يمكن حصرها على النحو التالى :

١ - تلتزم المنشأة الفندقية بتقديم المكولات الفندقية والسياحية بالوجبات أو وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف طبقاً لرغبة العميل .

٢ - يكون تقديم وجبة الإفطار فيما بين الساعة العاشرة صباحاً ، والغداء فيما بين الواحدة والثالثة بعد الظهر ، والعشاء فيما بين الثامنة والعاشرة .

ومع ذلك يجوز للمنشأة مدّ هذه المواعيد لفترات أطول منها إستجابة لرغبات عملائها ؛ كما يجوز للمنشأة تقديم المكولات والمشروبات وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف إذا كان ذلك فى غير المواعيد المشار إليها فى الفقرة السابقة أو كان بناء على طلب الزبيل أو العميل .

هذا ويجب ألا تقل أنواع المكولات التى تقدم فى وجبة الغذاء عن ثلاثة أصناف وفى وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

٣ - لا يجوز للزبيل طهى أو عمل المكولات أو المشروبات بنفسه مالم يسمح بذلك نظام المنشأة الفندقية .

وفى حالة إحضاره الطعام أو مشروبات تستهلك عادة بالمنشأة فإدارة المنشأة الحق فى إحتساب مصاريف إضافية .

الفرع الثاني

الوديعة الفنية (١) (٢)

المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية

١٤٩ - تعريف :

عرفت المادة ٧١٨ مدنى الوديعة (٣) بأنها عقد يلتزم شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردّه عيناً .

ومن هذا التعريف يتبين أن عقد الوديعة يتميز بخصيصية أساسية هي أن تسليم الشيء إلى المودع إليه كان بقصد حفظه وردّه عيناً . فلا يعتبر العقد وديعة إذا لم يكن الغرض من تسليم الشيء للمنشأة الفنية حفظه وإنما فحصه أو معاينته ثم رده في الحال ، كذلك لا يعد مودعاً لديه من تسليم شيئاً من صاحبه على أن يكون له حق التصرف فيه أو إستهلاكه مقابل رد قيمته أو مثله (٤) .

أما إذا كان تسليم الشيء بقصد حفظه وردّه عيناً فإن العقد يعتبر وديعة سواء كان محله شيئاً معيناً أو مثلياً كالنفود .

والأصل في الوديعة أنها عقد يتم بين المودع لديه ، ومع ذلك يعتبر في حكم الوديعة التعاقدية في تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات الوديعة القانونية والوديعة القضائية .

فالوديعة القانونية مصدرها القانون كالحراسة على الأموال المحجوز عليها ، أما الوديعة القضائية فلبرز مثال لها الحراسة القضائية على الأموال المتنازع عليها ، فالمارس القضائي يعتبر مودعاً لديه

(١) Dépôt d'hôtellerie

(٢) د . عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني (٧) المجلد الأول ، المطبعه الوارده على الصل ، بند ٣٨٩ ، ص ٧٦٣ .

(٣) الوديعة الضرورية Dépôt nécessaire تتمتع في طريق وجه المودع فيها نفسه مضطراً إلى الإيداع عند الشخص الذي وجه أمامه . فلا هو مختار في تعيين هذا الشخص ولا هو مختار في واقعة الإيداع ذلكها .

(٤) د . عمر السميد ومخمار ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، بكه ٢٥ ص ٦٤٦ .

بحكم القضاء الصادر بتعيينه ويتبلى عليه أن يحافظ على الأشياء التي في حراسته وأن يسلمها إلى من يحكم له بملكيته .

١٥٠ - الويعة الفندقية في القانون المدني :

تنص المادة ٧٢٧ مدني بأن :

(١) يكون أصحاب الفنادق والفئات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرين والنزلاء مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان hôteliers ou aubergistes .

(٢) غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتلق بالثوب والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تصويص يجاوز خمسين جنيتها ، ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها ، أو أن يكونوا قد رفضوا أن يتسلموها عهدة في ذمتهم ، أو يكون قد تسببوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد تابعيهم .

ويضع من النص المتقدم أن المشرع توسع في معنى الويعة (١) ، كما توسع في المسؤولية على الرغم من كونها في حكم الويعة الإضطرارية الأمر الذي يجوز للنزيل معه أن يثبت حيازته للأشياء التي يدعى سرقتها من غرفته بجميع طرق الإثبات كالبينة والقرائن . ولا يترتب أي أثر على الإعلان الذي يعلقه الفندق في الغرف لإخطار النزلاء بأنه يخلى مسؤوليته عن فقد الأشياء التي يحملونها معهم ، كما يقع باطلاً كل اتفاق على الإعفاء من هذه المسؤولية (٢) .

ويسري نص المادة ٧٢٧ مدني المشار إليه على كل منشأة فندقية حددتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٢/١ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية (٣) .

(١) في شيء ، يأتي به النزول معه في الفندق بعد موحاً عند الفندق وأول لم يسلمه إليه بالذات .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المراجع السابق ، ص ٢٠٢ . فالطه في تشديد المسؤولية في أن النزول يقيم في الفندق إقامة ملائمة وظل في تمام فيه ليلة أو أكثر ، فيرى نفسه مضطراً لأن يترك أمتته مدة غير قصيرة دون أن يلتزمها فتبقى في حراسة الفندق . والفندق يتبرد عليه الكثير من الناس ، فيجب أن تمتد الحراسة إلى الملائم بالفندق ، وأيضاً إلى كل رائق وفاد في الفندق .

(٣) الفنادق ، الهتسيويات ، الفري السياحية ، الفنادق الملائمة ، والبواخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبساتين والشقق المفروشة التي يصدر بتحديد قرار من وزير السياحة .

كما يسرى نص المادة ٧٢٧ مدنى - أيضاً - إذا كان المكان عريّة نوم فى السكة الحديدية أو غرفة فى مستشفى أو مصحة .

ولا تدخل المطاعم والمقاهى والمسارح والملاعب والنوادر الرياضية وكابينات الاستحمام ، فى هذه الأماكن لا ينطبق النص .

أما عن الأشياء المودعة فهى تلك التى يلقى بها المسافرون والنزلاء ، فيدخل فى مدلول هذه العبارة كل ما يلقى به النزيل من حقائب وأمتعة وملابس ونقود ومجوهرات وأشياء ثمينة وضيائع ، وتدخل أيضاً السيارة التى يلقى بها النزيل ويضعها فى جراج الفندق .

وأما عن كيفية الإيداع ، فالمشرع لم يفرض أن يكون الإيداع بتسليم الأشياء للمودع عنده شخصياً ، بل يكفى أن توضع فى غرفة النزيل أو أى مكان مخصص لذلك كوضع السيارة فى جراج الفندق .

وقد يتم الإيداع قبل الوصول إلى الفندق ، كما لو أخذ مندوب الفندق حقائب المسافر من المطار لتوصيلها للفندق ، وقد يلقى النزيل بعد إقامته بالفندق بأشياء أخرى يضيفها لأمتعة .

١٥١ - سرىان نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المؤتم لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية :

تنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على ما يلقى : -

« كل من إختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو ضيائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضراراً بمالكيتها أو أصحابها أو وأضمى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة أو الأجرة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلأ بلجر أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها ، يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى» .

وبتين من النص المتقدم أنه يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة توافر الأركان الثلاثة الآتية :

• الركن الأول : سبق تسليم المال محل الجريمة إلى الجانى بموجب عقد من عقود الأمانة .

• **الركن الثاني :** ركن مادي حاصله استيلاء الجاني على المال بفعل يتخذ صورة الاختلاس

أو التهديد أو الاستصال ، ويكون من شأنه الإضرار بالمجنى عليه .

• **الركن الثالث :** الركن المعنوي ، فهي جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائي

بضمريه الإرادة والطم .

وحاصل الأركان الثلاثة المتقدمة أنه لا تقع هذه الجريمة إلا على مال ذي طبيعة مادية ، فلا تصلح محلاً لها الأموال المعنوية كالأفكار والابتكارات ، ويشترط في المال ، موضوع الجريمة ، أن يكون متقولاً ، ويشترط كذلك أن يكون المتقول الذي استولى عليه الجاني مملوكاً لغيره كالتزاد والمسافرين ، وذلك لأن خيانة الأمانة كالسرقة والنصب من جرائم الاعتداء على الملكية فلا يتصور وقوعها إلا على مال مملوك لغير الجاني . ولا يلزم أن يكون مالك الشيء معلوماً ، بل يكفي أن يثبت أن للشيء مالك آخر غير الجاني حتى ولو كان هذا المالك مجهولاً أو غير معين .

وينبغي لقيام هذه الجريمة - من الناحية الجنائية - أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه من المجنى عليه أو من شخص آخر لحساب المجنى عليه ؛ غير أنه لا يلزم أن يكون التسليم مادياً ، بل يكفي التسليم المعنوي أو الاعتباري الذي يتم بمجرد تغيير صفة حائز الشيء من حيازة كاملة إلى حائز حيازة ناقصة أو مؤقتة (١) .

كذلك تقع الجريمة ولو كان الجاني لم يتسلم الشيء بنفسه بل تسلمه بواسطة شخص آخر كخادم أو تابع أو أرسل إليه بطريق البريد .

ولا يكفي أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه تسليماً ناقلاً للحيازة المؤقتة ، وإنما ينبغي أن يكون هذا التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة المحددة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١) د . صر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، المراجع السابق ، بند ٢٢٢ هـ ، ص ٦٤٠ ، نقض ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٨ رقم ٢٦٢ ص ٢٣٩ .

فإذا لم يكن العقد الذي حصل التنظيم بمقتضاه من العقود المبينة حصراً في المادة ٣٤١ ع لو كان التسليم لم يحصل بناء على عقد بالبرة^(١) فإن الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة .

ولهذا يتمتع لصحة الحكم الذي يصدر بالإدانة في خيانة الأمانة أن يبين نوع العقد^(٢) الذي تم التسليم بناء عليه حتى يتسنى لحكمة النقض أن تتحقق من صحة تطبيق القانون على الواقعة .

ولا يشترط لتطبيق المادة ٣٤١ عقوبات أن يكون عقد الأمانة الذي حصل التسليم بناء عليه صحيحاً ، فتطبيق المادة ولو كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، إذ أن مناط العقاب ليس هو الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المقتن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه .

ويتوافر الركن المادي لهذه الجريمة بالإختلاس detournement أو بالتبديد dissipation أو بالاستعمال emploi . ويتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال المقتن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك^(٣) .

والمرشح - وفقاً لما جرى عليه نص م ١/٧٧٧ مدني - غلط مسئولية أصحاب الفنادق والفانات وما ماثلهما فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرين والزلاء ، أي كانت جنسياتهم ، فجعلهم مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفنادق أو الخان أو ما ماثلهما .

(١) السعيد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٦ .

(٢) يشترط أن يحصل تسليم الشيء بناء على عقد من العقود الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل المصير ، وهي الرديئة والإجارة ومارية الاستعمال والرمز والوكالة ، ليس للمحكمة أن تقيس عليها عقداً أخرى ، وطبها أن تبين في حكمها العقد الذي حصل التسليم بناء عليه حتى يتسنى لحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيقها للمادة ٣٤١ ع (السعيد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ٧٢٥ ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٥) وأخالف البعض عقداً للفقالة والخدمات المهنية (د . عمر السعيد ومضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤٠ ، ٦٥٢) .

(٣) نقض ١٩/٢ / ١٩٤٥ مجسمة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ / ٢٩ / ٥ / ١٩٤٤ رقم ٢٥٩ ص ٤٩٦ / ٢٠ / ٥ / ١٩٣٥ رقم ٢٧٥ ص ٤٧٦ .

فلا يكفي أن يبدل صاحب الفندق أو الخان عناية الشخص المعتاد ، بل يجب عليه أيضاً مراقبة العاملين معه والمتربصين على الفندق ، فهو مسئول عن فعل العاملين بالفندق ، حتى لو سرق أحد العاملين به أمتعة النزول في وقت لا يؤدي فيه أعمال وتليفته ، وحتى لو تسلل إلى غرفة النزول بقصد السرقة (١) .

وهو مسئول أيضاً عن فعل نزلاء الفندق وفعل كل من يتربد على الفندق من زوار وغيرهم ، ولو تردد الشخص على الفندق بقصد السرقة ، مادام لم يدخل خلصة عن طريق التسلل (٢) .

وإذا أثبت النزول أن الأشياء التي أودعها الفندق قد ضاعت أو سرقت أو إهترقت أو تلفت ، كان صاحب الفندق مسئولاً عن ذلك إلا إذا أثبت أن الحادث قد وقع بخطأ النزول .

ويعتبر خطأ من النزول أن يترك باب غرفته مفتوحاً أو غير مغلق بالمفتاح مخالفاً في ذلك نظام الفندق ، أو يترك أشياء ثمينة في الدواب دون أن يغلّفه ، ولكن النزول لا يكون مخطئاً إذا ترك حقائبه غير مغلقة (٣) .

وإذا اقترن خطأ النزول بخطأ الفندق فإنهما يتقاسما المسؤولية باعتباره خطأ مشتركاً ، ويعتبر خطأ تابع النزول في حكم خطأ النزول (٤) .

ويمتطع الفندق نفى مسئوليته إذا أثبت توافر حالة القوة القاهرة كغارة جوية أو حرب أهلية أو عصيان أو غزو أو ثورة أو اضطرابات (٥) .

أما الحريق فينبغي أن تفرق بين الحريق الناشئ عن إهمال الفندق أو إهمال أحد المترددين عليه فلا يعتبر قوة القاهرة ويكون الفندق مسئولاً عنه ما لم يتخلص من المسؤولية بأن يثبت أن الحريق لم

(١) نقض فرنسي ٥ / ٢٤ / ١٨٩٤ ، سوريه ٩٥ - ٦ - ٤١٧ - يوردي وقال في الوديعة فقرة ١٢٠٧ .

(٢) دلي فرنسي تتحقق مسئولية صاحب الفندق حتى لو تسلل السارق خلصة - يوردي وقال في الوديعة فقرة ١٢٠٥ ص ٦٤٦ .

(٣) م - محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، بند ١٥٥ ص ٢٠٧ .

(٤) يوردي وقال في الوديعة فقرة ١٢١٦ .

(٥) كتمرد قوات الأمن المركزي في منطقة الهرم بمحافظة الجيزة وتربط عليه إتلاف فتاح جوي قيل وهو يداي إن بيراميدز وهو يداي إن سفكس والمنشآت السياحية في شارع الهرم خلال شهر يناير ١٩٨٦ .

يحدث نتيجة إعمال العاملین بالفندق أو أحد المترددين على الفندق ، وبين الحريق التناهي عن الغير من الأماكن المجاورة للفندق - ويشرط أن يتخذ الفندق الاحتياطات الوقائية اللازمة - ففي هذه الحالة يعتبر الحريق قوة قاهرة (١) .

أما عن الركن المعنوي للجريمة فلا بد لقيامه من توافر القصد الجنائي لدى الجاني - بإعتبارها جريمة عمدية - وذلك بإنصراف إرادته إلى تحقيق الواقعة الإجرامية أى الفعل المعاقب عليه مع العلم بجميع عناصره كما يحدد القانون (٢) .

١٥٢ - إثبات الإيداع ، مدنياً ، تجارياً ، جنائياً :

استقر قضاء محكمة النقض على أن أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام (٣) بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط . ومن ثم فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة ، قبل سماع الشهود ، بعدم جواز الإثبات بالبينة فذلك مما يمد تنازلاً عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة ، يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع (٤) .

ويرى البعض (٥) أنه يتعين على القاضي الجنائي أن يطبق في إثبات عقد الأمانة الأحكام التي نظمها المشرع في القانون المدني لإثبات العقود ، وأخص هذه الأحكام إستلزام الدليل الكتابي متى

(١) ويرى د . عبد الرزاق السنهوري أن السرقة التي تقع من أجنبي بطريق الاتصال أو التسور أو النقب أو الخنثج المصطنع لا يمكن أن يقال عنها أنها سرقة وقعت من المترددين على الفندق حتى يكون صاحب الفندق مسئولاً عنهم ، فلم يبق إلا اعتبارها قوة قاهرة تقضي المستولية عن صاحب الفندق (الوسيط في شرح القانون المدني - العقود الواردة على المصل - ص ٧٧٢ و ٧٧٣) .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الضرر يعتبر عنصراً من عناصر الجريمة ولا تقوم هذه الجريمة بدونه ، غير أنه لا يشترط في الضرر أن يكون محققاً أى واقعاً فعلاً ، بل يكفي أن يكون محتمل الوقوع ، وهي مسألة موضوعية فيترك تقديره لقاضي الموضوع (نقض ٢٩ / ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٠ رقم ١٥٤ ص ١٩٤) .

(٣) د . أحمد قحى سرير ، الوسيط في قانون الطوارئ ، القسم الخاص ، طبعة ١٩٧٩ ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ و ٨٧٥ .

(٤) نقض ٢١ / ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج٢ رقم ١٧١ ص ٢٤٠ ، نقض ١٧ / ٥ / ١٩٤٣ ج٢ رقم ١٨٧ ص ٢٥٥ ، نقض ٢١ / ١٩٤٣ ج٢ رقم ٢٢٢ ص ٢٩٥ ، ويلاحظ أن لتولية العامة أن تتصرف في الدعوى الجنائية بالمفط أو بالتابع لإقامتها إذا طلع للمتهم عند سؤاله بهذا الدفع ، ففي هذه الحالة يتخلف الركن المقتضى في الجريمة فلا تقع لانبات (د . أحمد قحى سرير ، الوسيط ، المرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ و ٨٧٥) .

(٥) د . صر السعيد رمضان ، شرح قانون الطوارئ ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤١ ، ص ٦٥٤ و ٦٥٥ .

جاوزت قيمة العقد عشرون جنيهاً إلا إذا توفر مبدأ ثبوت بالكتابة ، أو قام مانع أدبي أو مادي يحول دون الحصول على كتابة أو كانت للعقد صيغة تجارية ، ولا مناص من إحترام هذه القواعد تطبيقاً للمادة ٢٢٥ إجراءات جنائية التي تنص على أن تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بظلم المسائل (١) .

والنشاط السياحي من الأعمال التجارية إذا أنه يتم بقصد الربح ولذلك يسمى تجارة السياحة (٢) ، الأمر الذي لا يتقيد معه الإثبات بالكتابة .

ويقع عبء إثبات الإيداع على النزول . وله أن يثبت ، طبقاً للقواعد المقررة في الوديعة الاضطرابية ، واقعة الإيداع وماهية الأشياء المودعة ومقدارها وقيمتها وما إذا كانت قد تلفت أو ضاعت أو سرقت بجميع طرق الإثبات ، ويدخل في هذه الطرق البيئة والقرائن .

ويراعى القاضي عند موازنته وترجيحه بين الأدلة مركز النزول ومكانته وثروته ومدى مصداقيته وما يدعيه وحالة الفندق من ناحية الأمن والنظام وسوابقه في الحقل الفندقي والسياحي وتكرار شكاوى النزلاء والمتبردين ضده من خلال وزارة السياحة وشرطة السياحة ، وما إلى ذلك من الظروف .

ويقع عبء نفي المسؤولية على الفندق ، وله - أيضاً - أن ينفي مسئوليته بكافة طرق الإثبات ويدخل في هذه الطرق البيئة والقرائن .

١٥٢ - حدود التعويض :

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٢٧ مدني فإن الفندق لا يكون مسئولاً عن تعويض يجاوز خمسين جنيهاً فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة ، مالم يكن الفندق قد أخذ على «عائلته» حفظ هذه الأشياء مع العلم بقيمتها أو يمكنه أن يتسلمها هدية في ثمنه أو يكون قد تسبب في وقوع الضرر بخطأ جسيم من أحد العاملين .

فإذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة المشار إليها ، فإنه يكون من حق النزول أو المسافر أو المتردد

(١) د . أحمد تقي سرور ، الوسيط ، المرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ .

(٢) د . رضا عبيد ، القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٥ ، ص ٢٧٨ وما بعدها .

على الفندق مطالبة «بكمال قيمة المودع» حتى لو زادت قيمته على خمسين جنيهاً ،
ما لم يحض الفندق إدعاء النزول أو المسافر أو المتردد عليه بكافة طرق الإثبات ، ويدخل في هذه
الطرق البينة والقرائن (١) (٢) .

١٥٤ - مادة ٧٢٨ مدني . التقادم المسقط لحق النزول والمسافر . ستة شهر :

ألزمت الفقرة الأولى من المادة ٧٢٨ مدني المسافر أن يخطر الفندق أو الخان بسرقة الشيء أو
ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع السرقة أو الضياع أو التلف ، فإن أبطأ في الإخطار دون مبرر
سقطت حقوقه .

فأمام جسامه المستوفية للثقة على عاتق الفندق ، رأى المشرع حث النزول على سرعة الإخطار
وجعل تراخيه «يعنون مهو» عن الإخطار مسقطاً لحقوقه في المطالبة بقيمة الشيء المسروق أو
الضائع أو التالف ، إذ أن هذا التراخي يؤدي إلى ضياع فرصة الكشف عن الجاني .

وأخذ المشرع في الفقرة الثانية من المادة المذكورة بفكرة التقادم المسقط (٣) باعتباره سبباً
ينقضي به التزام الفندق حين يقعد النزول أو المسافر عن إقامة دعوى التعويض ضد الفندق خلال ستة
أشهر من اليوم الذي يغادره فيه .

ويقف وراء ما يجعله المشرع لحسي المدة من أثر في إسقاط حق النزول أو المسافر ، أن سكوتهم عن
المطالبة بحقه ، رغم إمكان هذه المطالبة ولدة ستة أشهر من اليوم الذي يغادر فيه الفندق أو الخان ،

(١) مع الأخذ في الاعتبار أحكام المحررات الرسمية والمحررات العرفية في قانون الاتيات .

(٢) قرره أن المتردد على الفندق - شأنه في ذلك شأن النزول والمسافر - يكون من حقه المطالبة بالتعويض في حالة فقد
لثغره أو لوراق مالية أو أشياء ثمينة بعد تسليمها للفنادق ، ويظهر ذلك جلياً في لقطات والسهرة حيث يقدم المدعون
بتسليم معاملتهم - التي تصل قيمتها لآلاف الجنيهات - إلى عامل الفندق المختص ليضعه في الدواب المخصص لذلك
حتى إنتهاء الحال ، لذلك أضغطاه إلى النزول والمسافر .

La prescription extinctive .

(٣)

إنما ينهض قرينة على عدم حدوث فعل السرقة أو الضياع أو التلف المدعى به .

١٥٥ - الجزء الجنائي للوديعة الفندقية :

سبق الإشارة إلى أن نص المادة ٣٤١ عقوبات يسرى على الوديعة الفندقية تلميحاً على أن عقد الوديعة يعتبر من العقود الواردة على سبيل المحصر في هذه المادة (١) .

فيعاقب على خيانة الأمانة بالحبس الذي يجوز أن تضاعف إليه غرامة لا يجاوز مقدارها مائة جنيه مصرى . وهذه العقوبة أشد من عقوبات السرقة والنصب ، وذلك لأن عقوبة الحبس المفروضة للسرقة في صورتها البسيطة تعدد أقصى مدتها بستين ، بينما في خيانة الأمانة لم يضع المشرع حد أقصى خاصاً للحبس فيصح أن تصل مدة الحبس فيها إلى ثلاث سنوات هذا بالإضافة إلى جواز الحكم إلى جانبه بعقوبة الغرامة . كذلك جعل المشرع الحبس في خيانة الأمانة عقوبة وجوبية ولم ينص على الغرامة إلا باعتبارها عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها بالإضافة إلى الحبس ، هذا في حين أنه في جريمة النصب فرض الحبس على أنه عقوبة تخيير مع الغرامة (٢) .

والشروع في جريمة خيانة الأمانة غير معاقب عليه خلافاً لجريمتي السرقة والنصب .

كما أن المشرع لم ينص على عقوبة مراقبة البوابس على المتهم العائد خلافاً - أيضاً - لجريمتي السرقة والنصب .

(٢) انظر بند (١٤٩) .

(٣) د . عمر السيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤٨ ، ص ٦٦٥ .

المطلب الثالث

التزامات النزول قبل المنشأة الفندقية (١)

١٥٦ - تقسيم :

تعمل المشرع المصري ، من خلال قانون العقوبات والقانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون المدني ، لحماية المنشآت الفندقية والسياحية من عدم تنفيذ النزلاء والرواد لإلتزاماتهم ، فتوسل بالعقاب كل من تتناول طعاماً أو شراباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه وإمتنع بغير مبرر عن دفع ما إستحق من ذلك ، أو فرّ دون الوفاء به على النحو المنصوص في المادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ .

ومنح المنشأة الفندقية حق حبس متقولات النزول ، وحق الإمتياز على أمتعة النزول في الفندق ولمحقاته ، وحقها في توقيع الحجز التحفظي على المتقولات الموجودة بالعين المؤجرة (الغرفة .. الجناح .. المبيتل .. الخ) .

وقد عالجت المواد ٨٨ هـ و ٨٩ هـ و ١١٤٤ من القانون المدني والمادة ٣١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلتزامات النزول وحقوق المنشأة الفندقية .

وتجدر الإشارة الى أن قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤ قد منح ، بموجب المادة العاشرة منه ، صاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الأمتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقدمها العميل في حالة عدم سدادته للفاتورة ، كما يحق له فضلاً عن ذلك طلب مغادرة النزول فوراً .

وستتكم أولاً عن جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب في فرع أول ، ثم نعرض بعد ذلك لإلتزامات النزول وإمتيازات المنشأة الفندقية .

(١) أنظر مثلثا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، سابق الإشارة اليه .

الفرع الأول

جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب

١٥٧ - المادة ٣٢٤ مكرراً (١) عقوبات :

تعاقد المادة ٣٢٤ مكرراً عقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شرباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو إستلجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك لو فرّ دون الوفاء به .

١٥٨ - الأفعال المؤثمة وفقاً لنص م ٣٢٤ مكرراً عقوبات :

تعاقد المادة ٣٢٤ مكرراً ح ثلاثة أفعال :-

• الفعل الأول :

تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة مع العلم بإستحالة دفع الثمن أو الأجرة كلها أو بعضها :

يلزم لتحقيق هذه الجريمة أن يكون الشخص قد تناول فعلاً ما طلب من طعام أو شراب ، في المكان المعد لذلك كالطعم أو المقهى أو النادي أو مقيماً فيه (٢) ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو

(١) التعميد د . محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ١٩٧٥ ، ص ٤٤٧ د . محمد عبد الغريب ، تدخل قانون العقوبات في مجال تنفيذ العقوبة الجنائية ، ١٩٨٨ ، ص ١٦ ، أدخل هذا النص في قانون العقوبات المصري لأول مرة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ وصدت بالقانون رقم ١٩٨٢ / ٢٩ ، وهو نص مقتبس من المادة ٤٠١ من قانون العقوبات الفرنسي التي أضيفت بالقانون الصادر في ١٨٧٣ / ٧ / ٣٦ ، وصدت بقانون ١٩٣٧ / ١ / ٢٨ ، ثم بقانون ١٩٥٥ / ٧ / ٣ .

(٢) هذا ويمتنع تطبيق نص ، ٣٢٤ مكرراً في حالة إرسال الطعام إلى بيت الشخص بناء على طلبه ، إذ أن النص يتطلب صراحة أن يكون تناول الطعام أو الشراب في محل معد لذلك .. وكذلك لا تحقق للجريمة في حالة من يتناول طعاماً أو نحوه لدى شخص لا يعترف بإطعام الناس بالأجرة كمزارع أو موظف ، ولو كان قد اتفق معه على ثمن الطعام وام يبلعه ، أو كان يستحيل عليه دفع الثمن د . محمد عبد الغريب ، تدخل قانون العقوبات ، المراجع السابق ، ص ١٧ ، هامش ٣ .

ببسميون لو ما إليه من الأماكن المعدة لمبيت الناس بالأجرة ، أو أن يكون في استخدام فعلاً السيارة المعدة للركوب بالإيجار . فإذا كان الشخص قد طلب شيئاً من ذلك أو حجزه أو تماقده بشاقته ، ولكن صاحب المطعم أو الفندق أو العربة طلب أن يقتضى الثمن أو الأجرة مقدماً ، ويعد إعداد المطلوب انتصح له عند طلبه أن هذا الشخص لم يكن في نيته الدفع لعدم وجود الثمن معه ، فلا جريمة إعمالاً للنص ، إذ أن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة .

وهذا الجريمة يتطلب لتوافرها ركناً مادياً وآخر معنوي ، فالركن المادي يتمثل في تناول الشخص الطعام أو الشراب أو حصوله على المنفعة كالمبيت في الفندق أو بركوب سيارة الأجرة (١) ، أما الركن المعنوي فيتمثل في علم مرتكبها بأنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة إرادة التخلص من تنفيذ الإلتزامات التي تماقده عليها مع المطعم أو الفندق أو مؤجر السيارات المعدة للإيجار (٢) ، أو أن يتمتع الشخص من دفع ما يستحقه المطعم أو الفندق أو البسميون أو مؤجر السيارة دون ميرير ، فلا يرتكب الجريمة من أخطأ التقدير فإعتقد أن في استطاعته دفع المطلوب ثم تبين أن المطلوب يزيد عما يحمله من نقود أو من لم يظن إلى سرقة نقوده أو ضياعها أو تركها سهواً في منزله إلا عند مطالبتها بالمصايب ، كما لو تبين الشخص غش المطعم أو الفندق في النوع أو الثمن ، أو تلاعب مؤجر السيارة في العداد .

• الفعل الثاني :

الإمتناع عن الدفع بغير ميرير :

والركن المادي لهذا الفعل يتمثل في الإمتناع ، أما الركن المعنوي فهو العلم بأن ذلك الإمتناع بغير ميرير .

(١) تجدر الإشارة إلى نص ١٧٠ مكرراً عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٨٢/٢٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٢ التي تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولاً : كل من ركب في عربات السكة الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التكلفة التي يحمله وامتنع عن دفع الفرق .

ثانياً : كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام .

(٢) ليا كان الشكل القانوني للمؤجر ، شركة أموال أو شركة أشخاص أو تجار فرد ، وأيا كان القانون الخاضع له سواء القانون المنظم للشركات التجارية أم غيره من القوانين .

فالفرض أن الشخص لا يكون عاجزاً عن دفع المطلوب ، كما يلجأ إلى الدفع مع قدرته عليه . ولا يرتكب جريمة من يكون لديه مبرر لعدم الدفع ، كما إذا كان دائناً لأصاحب المحل ودفع بالمقاصة (١) لو كان هناك نزاع على الحساب ورفض دفع ما يزيد على المستحق .

وعليه فإذا كان الشخص يمتدّد أن هناك ما يبرّر الامتناع فإنه لا يرتكب الجريمة ولو لم يوجد بالفعل مبرر ، لعدم توافر القصد الجنائي .

• الفصل الثالث :

فرار الشخص دون الوفاء بالمستحق :

والركن المادى لهذا الفعل يتمثل فى فرار الشخص بعد تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة ، أما الركن المعنوى فهو العلم وقت الفرار بعدم أداء الثمن أو الأجرة ، فلا يرتكب الجريمة من يسهر عن الدفع ويفادر المكان (٢) أو من يفادر المكان مسرعاً لاعتقاده بنشوب حريق بالمكان (٣) ، أو من يفادر السيارة الموقوفة قبل الوصول إلى المكان المتفق عليه لإعتقاده أن فرامل السيارة غير سليمة ويستودى بحياته .

(١) د. محمد مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .

(٢) راجع لعل إلى ذلك بعد خروجه ولم يعد لدفع ما عليه ، د. محمد مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٥٢٤ .

(٣) يلزم د. محمد عبد الغريب فى مؤلفته تسخّل قانون العقوبات فى مجال تنفيذ المقر المدنية السابق الإشارة إليه فى هامش (٢) ص ١٩ إلى أن الساية الجنائية أقصر على أصحاب الأصول الذين ورد النص عليهم على سبيل العصر ، ولا يمتد ليشمل غيرهم ، مثال ذلك الحاملين وأصحاب الجرافات ، وثال البضائع ، وغيرهم ممن يلاصق الضمان ، فليس لهؤلاء إلا اللجوء إلى القضاء المدنى عند امتناع عمالهم عن دفع مقابل الخدمة ، خلافاً لذلك بمقابل قانون العقوبات الإيطالى من كل امتناع من دفع مقابل الخدمات .

وتحسّر وإن كان نادر د. الغريب فيما ذهب إليه ، إلا أنّنا نرى ضرورة تعديل القوانين السياحية وإضافة هذه الأعمال للأنظمة بغیرها بما يتواءم مع النشاط السياحى وتطوره ويحمى أهميّة للقطاع أو للمطعم وتكون - رغم وقوع الجريمة - بمنأى عن العقاب الجنائى ولا يكون أمام الفندق أو للمطعم سوى اللجوء إلى القضاء المدنى ، أو غرامة الشركات السياحية فى وزارة السياحة لتقديم شكوى إدارية .

الفرع الثاني

إلتزامات النزول وامتيازات المنشأة الفندقية

١٥٩ - المادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ :

منحت المادة المذكور صاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الأمتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقيمها العميل في حالة عدم سداده للفاتورة مع حقه ، أيضاً ، طلب مغادرة النزول فوراً .

١٦٠ - المادة ١١٤٤ مدني - حق إمتياز الفندقى على أمتعة النزول :

تنص المادة ١١٤٤ من القانون المدنى المصرى في فقرتها الأولى على أن المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في ذمة النزول عن أجرة الإقامة والمهونة وما صرف لحسابه ، يكون لها إمتياز على الأمتعة التي أحضرها النزول في الفندق أو ملحقاته .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أنه يقع الإمتياز على الأمتعة ولو كانت غير مملوكة للنزول إذا لم يثبت أن صاحب الفندق كان يطم وقت إدخالها عنده بحق الغير عليها بشرط ألا تكون تلك الأمتعة مسروقة أو ضائعة . واصحاب الفندق أن يعارض في نقل الأمتعة من فندقه مادام لم يستوفى حقه كاملاً . فإذا نقلت الأمتعة رغم معارضته أو دون علمه ، فإن حق الإمتياز يبقى قائماً عليها دون إخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية .

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على إنه لإمتياز صاحب الفندق نفس المرتبة التي لإمتياز المأجر . فإذا تزامن العقان قدم الأسبق في التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر . والإمتياز ، تعريفاً على النحو الوارد في المادة ١١٣٠ مدني ، لأولية يقررها القانون لحق معين مراعاةً منه لصفته . ولا يكون للحق إمتياز إلا بمقتضى نص في القانون .

والمشروع المدنى أورد إمتياز الفندقى في المادة ١١٤٤ مدني المشار إليها تأسيساً على أن الفندقى لا يستطيع أن يقرر درجة يسار النزول إلا من الأمتعة التي يحضرها معه .

وهذا الإمتياز يضمن مقابل إقامة النزول أى مقابل السكن ومقابل الوجبات ومقابل الخدمة . كذلك يضمن حق الإمتياز كل ما يستحق للفندق بموجب عقد الإقامة الفندقية (١) ، مثل التمرير الذى يستحق للفندق قبل النزول بسبب عدم عنايته بالمحافظة على العين المدة للإقامة .

ومن المعلوم أن حق الإمتياز لا يضمن إلا المبالغ المستحقة على النزول أثناء إقامته . بمعنى أنه لا يضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة إقامته مدة سابقة ، أى أن يكون حق الإمتياز معاصراً للإقامة .

وحق الإمتياز ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٤٤ مدنى ، يقع على جميع الأمتعة التى يعرضها النزول فى الفندق وملحقاته ، مثل المنقولات والملابس والبضائع والمجوهرات التى فى حياضه والسيارة التى يودعها جراج الفندق . ويثبت حق الفندق على هذه الأمتعة ولو كانت مملوكة لغير النزول ، والأمتعة المملوكة لغير النزول ، إما أن تكون مملوكة للمقيمين معه بالفندق كزيجته ووالده ووالده مثلاً ، وإما أن تكون مملوكة لغيرهم .

فإذا كانت الأمتعة مملوكة للمقيمين مع النزول فى الفندق ، فهناك قرينة على أنهم عندما وافقوا على وضع أمتعتهم قد قبلوا ضمناً أن تكون هذه الامتعة ضامنة لمستحقات الفندق ، وعليه يكون للفندق حق امتياز عليها .

أما إذا كانت الأمتعة مملوكة لغير هؤلاء ، فهنا يجب التمييز بين فرضين هما (٢) :-

• **الفرض الأول :** أن يعتقد الفندق وقت إخال الأمتعة أنها مملوكة للنزول أو المقيمين معه . وفى هذا الفرض يثبت للفندق حق الإمتياز عليها ، بشرط ألا تكون مسروقة أو ضائعة ، تأسيساً على أن للمالك الحقيقي الحق فى إستردادها خلال ثلاث سنوات من تأريخ الضياع أو السرقة . وحسن النية لدى الفندق فى الفرض الأول مفترض (٣) حتى يقوم الدليل على العكس .

• **الفرض الثانى :** أن يثبت للغير أن الفندقى كان يعلم وقت وضع الأمتعة فى العين أنها خير مملوكة للنزول ، الأمر الذى لا يكون للفندقى معه حق الإمتياز على تلك الأمتعة .

(١) المستشار محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السليمية والفندقية ، طبعة ١٩٧٧ . ص ٢٢٢ وما بعدها (وهذا يختلف حق الإمتياز على الأمتعة عن إلتزام النزول بوضع المنقولات ، فتحق الإمتياز يترتب فى ذمة النزول متى كان ناشئاً من عقد الإيجار . بينما الإلتزام بوضع المنقولات يقتصر على ضمان سداد مقابل الإقامة فقط) - على حد قوله .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السليمية والفندقية ، للرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

Presumée

(٣)

كما أن الفندقى حق المعارضة فى نقل أمتعة النزىل قبل أن يستوفى حقه بالكامل . فإذا أخرج النزىل أمتعته المشمولة بحق الإمتياز بغير علم الفندقى ورغم معارضته وام يبق فى العين ما يكفى لضمان حقوقه ، بقى حق الإمتياز قائماً على الأمتعة التى نقلت ، أما إذا ثبت للغير حسن النية حق عليها ، كأن يجهل بحق الإمتياز ، فإنه لا يمتد بإمتياز الفندقى .

ومن المعلوم قانوناً أن حقوق الإمتياز مراتب ، بمعنى أن حق الإمتياز الأسبق مرتبة يستوفى قبل الأئبى مرتبة ، وإذا كانت الحقوق الممتازة فى مرتبة واحدة ، فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقتضى بغير ذلك .

والمشرع حدد مرتبة إمتياز المنشأة الفندقية بنفس المرتبة التى لإمتياز المؤجر ، فإذا تزامن الحقان قدم الأسبق فى التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر (١) .

١٦١ - المادة ٨٩هـ معنى - حق حبس منقولات النزىل الموجودة فى عين الإقامة :

سبق القول أن المشرع ساقى فى المادة ١١٤٤ / ٢ مدنى بين مرتبة إمتياز الفندقى على أمتعة النزىل وبين مرتبة إمتياز المؤجر .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٩هـ مدنى بأن يكون للمؤجر ، ضماناً لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة فى العين المؤجرة مادامت مثقلة بإمتياز المؤجر وأو لم تكن مملوكة للمستأجر . والمؤجر الحق فى أن يمانع فى نقلها ، فإذا نقلت رغم معارضته أو دون طمعه كان له الحق فى استردادها من السائز لها ولو كان حسن النية ، مع عدم الإخلال بما يكون لهذا العائز من حقوق .

(١) فإذا أخرج مستأجر بعض الأمتعة وأزىل بها فى فندق لا يعلم صاحبة بإمتياز المؤجر ، فلا يقدم الأخير إلا إذا كان قد أوقع عليها حجزاً استثنائياً قبل مضى الثلاثين يوماً . أما إذا لم يحجز فيقدم إمتياز صاحب الفندق لعدم نفاذ إمتياز المؤجر فى حلة الحسن نيت . وكذلك يكون الحكم إذا نقلت الأمتعة من الفندق إلى العين للمؤجرة ، وكان المؤجر حسن النية (محمد على مره - الفتنتين لدنى للجديد - ص ٨٢٢) .

والمادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ (١) أخذت بما تضمنته المادة ٨٩هـ منى من الحق فى الحبس بدون إسهاب وبصيغة غير دقيقة .

فالمنشأة الفندقية لها أن تتمسك بالحق الذى قرره المادة ٨٩هـ منى (٢) .

فحق المنشأة الفندقية فى الحبس يتمشى مع حق الامتياز المقرر لها لأن الحق الممتاز هو نفس الحق المضمون بالحبس ، والموقوفات هى نفس المقولات ، فالحقوق التى تستحق بموجب عقد الإقامة الفندقية مضمونة أيضاً بحق الحبس ، والموقوفات التى يقع عليها حق الإمتياز هى نفس المقولات التى يقع عليها حق الحبس .

وأنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٩هـ منى قد منحت المجر الحق فى حبس مقولات المستاجر ، إلا أن هذا الحق مقيد بقيد ورد فى الفقرة الثانية من ذات المادة إذا كان النقل أمراً اقتضته حرفة المستاجر ، وبعبارة أخرى ، فإنه ليس للمنشأة الفندقية أن تحبس المقولات أو تستردها إذا كان النقل أمراً اقتضته حرفة النزول ، مثال ذلك أن تكون حرفة النزول الإتجار فى سرائط الكاسيت أو الفيديو كاسيت أو شفرات الحلاقة ووضع كمية كبيرة منها ، لا يتصور أن تكون لإستعماله فى الغرفة التى نزل فيها ، ففى هذه الحالة لا تستطيع المنشأة الفندقية أن تستعمل حقها فى الحبس أو الإسترداد .

وإعمالاً للفقرة الثانية المشار إليها من المادة ٨٩هـ منى ، فإن المنشأة الفندقية لا تملك أن تحبس المقولات أو استردادها إذا كان النقل أمراً اقتضته شؤون الحياة ، كما لو كان المنقول سيارة يستعملها النزول فى تنقلاته وإنهاء شؤنه اليومية .

كما أنه إعمالاً لذات الفقرة فإن المنشأة الفندقية لا تستطيع أن تستعمل حقها فى الحبس أو الإسترداد إذا كان النزول قد ترك فى العين مقولات تقى بمقابل إقامته أو إستمرت المنشأة الفندقية مقولات تقى لضمان الإقامة وفاء تاماً .

(١) انظر بند (١٥٧) .

(٢) قانون م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

١٦٢ - المادة ٢١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزىل الموجودة فى عين الإقامة .

تسليماً على مساواة المشرع فى المادة ١١٤٤ / ٣ مدنى بين مرتبة إمتياز الفندقى على أمتعة النزىل وبين مرتبة إمتياز المؤجر . فإن المنشأة الفندقية . من ثم . لها أنت تتمسك بنص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تمنع المؤجر الحق فى أن يوقع فى مواجهة المستأجر الحجز التحفظى على المنقولات الموجودة فى العين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً (١) .

فالمنشأة الفندقية . وفقاً لما تقدم . تتمتع بحق ثالث هو الحق فى توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزىل الموجودة فى عين الإقامة إقتضاء لحق محقق الوجود وحال الأداء . المتمثل فى مقابل الإقامة ومقابل الوجبات ومقابل الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية ويلتزم بسداها النزىل (٢) .

وأهمية الحجز التحفظى أن المنشأة الفندقية تستطيع توقيمه دون أن يكون لديها سند تنفيذى (٣) . فىى تستطيع توقيمه دون أن يكون بيدها حكم قضائى . ويكفى المنشأة الفندقية أن تقدم عقد الإقامة الفندقية الموقع عليه من النزىل إلى قاضى التنفيذ مرفقاً بعريضة مسببة تشتمل على بيان وأب للمنقولات المطلوب توقيع الحجز التحفظى عليها . والمقاضى قبل إصدار أمره أن يجرى تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

ويجب أن تعلن المنشأة الفندقية الحاجة إلى النزىل المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلن به من قبل ذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيمه وإلا اعتبر كأن لم يكن .

(١) مادة ٢١٧ - المؤجر المكار أن يوقع فى مواجهة المستأجر من الباطن الحجز التحفظى على المنقولات والأشياء والمحصولات الموجودة فى العين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً ويجوز له ذلك أيضاً إذا كانت تلك المنقولات والأشياء والمحصولات قد تلك بدون رضائه من العين المؤجرة ما لم يكن قد مضى على تلكها ثلاثين يوماً .

(٢) تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١ / ١٩٧٣ على أن يصعد وزير السياحة أسمار الإقامة ورسم الدخول والارتقاء وأسمار الوجبات والملكوآت والمضروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة وذلك دون التقيد بالحكام والقوانين التعمين والتفسير الجبرى وتحديد الأرباح .

(٣) مادة ٢١٩ مرافعات .

كما يجب على المنشأة الفندقية خلال الثمانية أيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن ترفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كإن لم يكن .

فإذا وقع الحجز التحفظي على النحو السابق تبينه تعين حارس على المنقولات ، وامتنع بذلك أن تنتقل إلى الغير ، وإلا كانت هناك مسئولية جنائية على الحارس ، بالإضافة إلى أن حق الإمتياز يظل قائماً متى وقع الحجز التحفظي في ميعاده حتى لو إنتقلت حيازة المنقولات إلى مشتر حسن النية .

١٦٢ - التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وضمن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم . مدته سنة :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٨ مدني على أن تقادم بسنة واحدة الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وضمن الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم .

والتقادم السنوي مقيس على قرينة الوفاء ، إلا أنها قابلة لإثبات العكس وفقاً لما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ مدني بوجوب على من يتحملك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً .

وهذه اليمين يوجهها القاضي من تلقاء نفسه وتوجه إلى ورثة المدين أو أوصيائهم ، إن كانوا قُصُر ، بأنهم لا يطمون بوجود الدين أو يطمون بحصول الوفاء ، فإذا تم حلف اليمين سقط الدين بالتقادم ، وإن نكل ثبت الدين ولا يتقادم بعد ذلك إلا بخمس عشرة سنة من وقت صدور الحكم أو من وقت النكول إذا لم يصدر الحكم .



المبحث الرابع

المجوزات الفندقية

١٦٤ - إشارة موجزة :

سيقت الإشارة إلى أن العقد تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله^(١)

كما سيقت الإشارة إلى تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي^(٢) والطبيعة القانونية للعقد السياحي^(٣) .

كما سبق الإشارة إلى أن عقد الإقامة الفندقية عقداً مركباً^(٤) يحقق أغراضاً تهدف إليها في العادة عدة عقود مختلفة .

فالعقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل إليها عادة بعقد الإيجار ، فيما يتعلق بالغرفة التي يقيم فيها النزيل ، وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والوديعة فيما يتعلق بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرون والنزلاء .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة أو جناح في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ، وفي حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصبح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويترتب على اعتبار الحجز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ .

(١) بند (١١٩) .

(٢) بند (١٢٣) .

(٣) بند (١٢٤) .

(٤) بند (١٤٥) .

١٦٥ - القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية والسياحية :

من المقرر أن القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي تنشأ عن الإلتزامات التي مصدرها القانون هو القانون الذي أنشأها ، فإن كانت هذه الإلتزامات قد نشأت عن التشريعات الفندقية والسياحية فإن هذه التشريعات التي أنشأتها هي الواجبة التطبيق .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون (١) .

١٦٦ - الضمان المالي في العقود السياحية وعقد الإقامة الفندقية :

سبقت الإشارة إلى أن العقد السياحي قد يبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين العميل أو مجموعة من العملاء ، وقد يبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين شركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

كما أن عقد الإقامة الفندقية قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين العميل مباشرة ، كما قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين وكالة السفر والسياحة محلية كانت أم أجنبية .

وغنى عن البيان فإن وكالة السفر والسياحة قد تكون المالكة للمنشأة الفندقية وتتعاقد مع وكالة أخرى تنفيذاً لبرنامج أعدته الأولى ، وقد يكون العقد المبرم بينهما لإقامة الأفواج السياحية التي تجلبها الثانية للأولى . ففي الإفتراض الأول تكون يصدد تنفيذ (عقد سياحياً) لإشتماله على الإقامة والسفر والزيارة والترفيه ، أما في الصورة الثانية فتكون يصدد (عقد إقامة فندقية) لإشتماله على الإقامة دون غيرها .

وتكفي أدلة التحامل وتوفيراً للصيغة النقدية ، فإن الشركات السياحية في علاقاتها بعضها البعض تشترط تقديم (ضماناً مالياً) لتنفيذ تعهداتها قبل شركات النقل والفنادق والمطاعم ،

(١) نقض معنى : ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ ، السنة ٢٢ ، عدد ٢ ، ص ٨٢٩ ، اللاعة ١٢٢ ، المستشار محمد سعد الدين ، مرجع القاضي في المنازعات المدنية والتجارية . ج ٦ ، ١٩٧٦ ، ج ١٩٢ ، ص ١٤٢ .

ويكون هذا الضمان المالي ، أيضاً ، بمثابة إلزام في حالة إخلال الشركة بالحاجة بتمهدها أو في حالة عولها عن تنفيذ العقد السيلحي أو عقد الإقامة الفندقية بعد إنتضاء مهلة العدول .

والضمان المالي الذي تصلزمه الشركات السياحية والمنشآت الفندقية لا يخرج عن كونه **(عريوناً)** على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٣ من القانون المدني التي تقضى في فقرتها الأولى بأن دفع العريون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، إلا إذا قضى الإتفاق بغير ذلك . فإذا عدل من دفع العريون ، فقدّه . وإذا عدل من قبضه ، رد شسطه . هذا ولو لم يترتب على العدول أى ضرر وفقاً لما تقضى الفقرة الثانية من ذات المادة .

ويلاحظ أن نص المادة ١٠٢ مدني المشار إليها يربط إلتراماً بدفع قيمة العريون في نمة الطرف الذي عدل عن العقد لا تعويضاً عن الضرر الذي أصاب الطرف الآخر من جراء العدول ، فإن الإلتزام موجود حتى ولو لم يترتب على العدول أى ضرر كما هو صريح النص ، بل تقسيراً لنية المتعاقدين ، فقد إفتترض المشرع أن المتعاقدين أرادا إثبات حق العدول لكل منهما في مقابل الإلتزام بدفع قدر العريون **فجعل العريون مقابلاً لحق العدول** وفي هذا يختلف العريون عن الشرط الجزائي ، فإن هذا الشرط تقدير إتفق عليه المتعاقدين لقيمة التعويض عن الضرر الذي ينشأ عن الإخلال بالعقد ، ومن ثم جاز للقاضي تخفيض التقدير إذا كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، بل جاز له ألا يحكم به أصلاً إذا لم يلحق الدائن أى ضرر .

أما إذا إتفق المتعاقدان صراحة أو ضمناً على أن دفع العريون إنما كان لتأكيد العقد لا لإثبات حق العدول وجب مراعاة ما إتفقا عليه ، فلا يجوز لأيهما العدول عن العقد . ويجرى على العقد المبرم ، حينئذ ، القواعد العامة التي تجرى على سائر العقود من جواز المطالبة بالتنفيذ العيني أو بالتعويض أو بالقسح . وإذا قسح العقد وترتب على القسح تعويض فليس من الضروري أن يقدر التعويض بقدر العريون فقد يكون أكثر أو أقل بحسب جسامة الضرر .

١٦٧ - مهلة الإلغاء أو تعديل الحجوزات الفندقية :

تختلف مهلة الإلغاء أو التعديل للحجز الفندقى عما إذا كان الحاجر (فرداً) أو (مجموعة لا يزيد عددها عن عشرة أفراد) أو (مجموعة يزيد عددها عن عشرة أفراد) .

فإذا أراد الحاجر الفرد إلغاء حجزه أو تعديله ف عليه إخطار الفندق بالإلغاء أو التعديل قبل (١٤) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز ^(١) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المجموعة التى لا يزيد عدد أفرادها عن عشرة .

ومهلة الإلغاء أو التعديل المتقدم ذكرها تسرى على المنشآت الفندقية الثابتة ، أما بالنسبة للفنادق العامة ^(٢) فتكون المهلة حيثنذ قبل (٢٨) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز .

أما بالنسبة للمجموعات التى يزيد عددها عن عشرة أفراد فيشترط الإخطار بالإلغاء أو التعديل :

١ - قبل ثلاثين يوماً بالنسبة لفنادق القاهرة والجيزة .

٢ - قبل خمسة وأربعين يوماً بالنسبة لفنادق باقى مدن الجمهورية والباخر السياحية المتحركة .

هذا ما لم يتفق الطرفان على ذلك

١٦٨ - إستبدال فوج سياحى بأخر . حظر خاص بالشركات السياحية المحلية :

تخضع المادة الخامسة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ بأنه فى حالة حجز إحدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية فإنه لا يجوز للشركة المحلية أن تستبدل الفوج الوارد إسمه وعدده بإخطار الحجز بفوج تابع لشركة أخرى غير المخطر عنها .

(١) المقصود بسريان الحجز فى اللغة الرابعة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ ، بده تنفيذه عقد الإقامة الفندقية وبعبارة أخرى بده شغل الغرفة أو الجناح المحجوز .

(٢) الباخر السياحية المنتهية من غيرها .

١٦٦ - إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الافواج السياحية

لديه :

تتمى المادة السادسة من قرار وزير السياحة المشار اليه بآته فى حالة حجز إحدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية وأخطرت الشركة الأخيرة بإلغاء رحلة هذا الفوج يجب على الشركة الحاضرة أن تخطر الفندق بهذا الإلغاء .

وتعرض الشركة المحلية الحاضرة على الفندق :

- ١ - إما إلغاء الحجز مع الإلتزام بما يترتب على الإلغاء من نتائج وأثار .
 - ٢ - أو إستئذان الفندق فى إحلال فوج لشركة أخرى أجنبية مكان الفوج الذى حضره .
 - ٣ - أو منحها أولوية شغل الأماكن التى كانت محجوزة للفوج الملقى أو بعضها خلال فترة يتفق عليها فى حالة عدم وجود من يشغل هذه الأماكن فى قائمة إنتظار الفندق .
- والفندق ، فى الحالة المماثلة ، مجموعة من البدائل ، يختار منها ما يراه مناسباً له ، هى كما يلى :-
- البديل الأول :** إعتبار الحجز لاغراً وتنفيذ نصوص إتفاق الحجز .
- البديل الثانى :** إعفاء الشركة الحاضرة من جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم فى الفترة التى توجب توقيع الجزاء ، وذلك فى حالة وجود من يشغل الأماكن التى خللت نتيجة الإلغاء فى قائمة الإنتظار ولم يترتب على الإلغاء خسارة للفندق .

البديل الثالث : موافقة الفندق كتابة على قبول تحويل الحجز بمعرفة الشركة الحاضرة إلى فوج شركة أجنبية أخرى تعمل مع نفس الشركة الحاضرة .

البديل الرابع : مطالبة الشركة الحاضرة بإداء جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم فى الفترة التى تستوجب ذلك وتحظر مله الفراغ .

ومع ذلك يجوز للفندق وفق تقديره وسابق معاملاته مع الشركة الحاضرة يعفيها من أداء الجزاء بالكامل أو بعضه .

١٧٠ - التعويض :

إذا تم إلغاء الحجز أو تعديله بعد مهلة الإلغاء أو لتعديل التي حددها المشرع في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ ، إلزام طالب الحجز أو الشركة الحاجزة ، وفقاً لنص المادة السابعة من ذات القرار ، بإداء التعويض للفندق أو الباخرة على النحو التالي :

١ - قيمة الخدمات المطلوبة بالكامل للإقامة ثلاث ليالٍ إذا كان الحجز سائراً خلال الموسم .

٢ - قيمة الخدمات المطلوب للإقامة ليلة واحدة في غير الموسم .

٣ - قيمة الخدمات المطلوبة للرحلة بالكامل في الباخرة المتحركة إذا تمزق شغل الأماكن التي أُلغِيَ حجزها قبل بدء الرحلة .

١٧١ - المجوزات الوهمية :

منح المشرع للمنشآت الفندقية حق رفض طلبات الحجز التي ترد إليها من الشركات السياحية التي يتكرر إلغاء طلبات الحجز المقدمة منها دون وجود أسباب جديّة تبرّر ذلك ^(١) ، وتخطر وزارة السياحة بأسماء هذه الشركات .

١٧٢ - الفترات الموسمية :

حددت المادة التاسعة من القرار الوزاري المشار إليه الفترات الموسمية على النحو التالي :-

أولاً : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ إبريل بالنسبة لفنادق المدن الواقعة على شاطئ البحر الأبيض .

ثانياً : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ إبريل بالنسبة لفنادق مدن محافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر .

ثالثاً : طوال السنة بالنسبة لفنادق محافظة القاهرة والجيزة والوادي الجديد والبحر الأحمر .

تم بحمد الله

(١) وهي ما يطلق عليها المجوزات الوهمية .

فهرس
المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

الصفحة	البند
٣	إهداء
٥	مقدمة
٧	الباب الأول ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون
٩	فصلٌ وحيد خصائص وأقسام القاعدة القانونية
	المبحث الأول خصائص القاعدة القانونية
١١	١- تعريف القانون
١٢	٢- القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك
١٢	٣- القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة
١٣	٤- القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

١٣	القاعدة القانونية والقواعد القانونية الأخرى	- ٥
	المبحث الثاني	
	أقسام القاعدة القانونية	
	المطلب الأول	
	تقسيم القانون من حيث موضوع العلاقات التي يحكمها	
١٤	التفرقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي	- ٦
١٥	أقسام القانون الوضعي ، ومعيار التفرقة بينها	- ٧
١٦	القانون العام وفروعه	- ٨
١٦	(١) القانون الدولي العام	
٢٣	(٢) القانون الدستوري	
٢٣	(٣) القانون الإداري	
٢٣	(٤) القانون المالي	
٢٤	(٥) القانون الجنائي	
٢٤	القانون الخاص وفروعه	- ٩
٢٤	(١) القانون المدني	
٢٥	(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية	
٢٥	(٣) القانون التجاري	

٢٦ (٤) القانون البحرى	
٢٧ (٥) القانون الجوى	
٣١ (٦) قانون العمل	
٣٢ (٧) القانون الدولى الخاص	
 التشريعات السياحية والفندقية وعلاقتها بفروع	١٠-
٣٣ القانون العام والقانون الخاص	
<p style="text-align: center;">المطلب الثانى</p> <p style="text-align: center;">تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها</p> <p style="text-align: center;">الإلزامية</p>		
٣٤ القواعد الأمرة	١١-
٣٥ القواعد المكلمة	١٢-
٣٦ النظام العام والآداب	١٣-
<p style="text-align: center;">المبحث الثالث</p> <p style="text-align: center;">مصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى</p>		
٣٧ تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية	١٤-

المطلب الأول	
التشريع	
٣٨	١٥- السلطة التي تملك سن التشريع
٣٩	١٦- أنواع التشريعات وتدرجها في القوة
٣٩	١٧- نفاذ التشريع
٤٠	١٨- إصدار التشريع
٤٠	١٩- نشر التشريع
٤١	٢٠- إلغاء التشريع
٤٢	٢١- الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر
	٢٢- تعليمات وزارة السياحة ومدى مشروعيتها . رأينا
٤٣	الخاص
المطلب الثاني	
العرف	
٤٤	٢٣- تعريفه
٤٥	٢٤- أركان العرف
٤٦	٢٥- مزايا العرف
٤٧	٢٦- عيوب العرف
٤٧	٢٧- التفرقة بين العرف والمادة الإتفاقية
٤٨	٢٨- أثر العرف في النشاط السياحي والفنقي .

المطلب الثالث

مبادئ الشريعة الإسلامية

- ٢٩- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً للقانون
المصرى فى مسائل الوقف والأحوال الشخصية . ٤٩
- ٣٠- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً إحتياطياً
للقانون المصرى فى غير مسائل الوقف والأحوال
الشخصية ٤٩

المطلب الرابع

مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة

- ٣١- مبادئ القانون الطبيعى . إحالة ٥٠
- ٣٢- قواعد العدالة ٥٠

المطلب الخامس

الفقه

- ٣٣- الفقه مصدر تفسيرى فى القانون المصرى ٥١

المطلب السادس

القضاء

- ٢٤- القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري ٥١
- ٢٥- وظيفة محكمة النقض ٥٢
- ٢٦- الدعوة إلى إنشاء نيابة و دائرة قضائية متخصصة
لشنون والمنازعات السياحية والفندقية ٥٣

الباب الثاني

- ٥٥- النشاط السياحي والفندقي في مصر

الفصل الأول

- ٥٧- الهيكل التنظيمي للنشاط السياحي والفندقي

المبحث الأول

الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

- ٢٧- المجلس الأعلى للسياحة ٥٩
- ٢٨- وزارة السياحة ٦١
- ٢٩- الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحي ٦٤
- ٤٠- الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة ٦٧

٧١	٤١- الهيئة العامة للتنمية السياحية
٧٦	٤٢- أكاديمية الدراسات السياحية
٧٨	٤٣- الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات
٨١	٤٤- الإتحاد المصري للغرف السياحية
٨٨	٤٥- الغرف السياحية
٩٨	٤٦- صندوق التنشيط السياحي
١٠٦	٤٧- نقابة المرشدين السياحيين
١٠٩	٤٨- مكاتب السياحة الداخلية
<p>المبحث الثاني</p> <p>تحديد المنشآت السياحية والفندقية</p>		
١١٣	٤٩- تمهيد
١١٥	٥٠- الحال العامة غير السياحية . إجماليات
١١٦	٥١- المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية
١١٩	٥٢- المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية
١٢٣	٥٣- الشركات السياحية غير الاستثمارية
١٢٣	٥٤- الشركات السياحية الإستثمارية

١٢٥	الفصل الثانى	
	أركان النشاط السياحى	
١٢٧	تمهيد	- ٥٥
	المبحث الأول	
	السائح	
١٢٩	تعريف السائح	- ٥٦
	المطلب الأول	
	مركز الأجانب فى القانون الدولى	
١٣٠	المقصود بالأجنبى	- ٥٧
١٣٢	الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب	- ٥٨
١٣٥	حق الأجنبى فى دخول إقليم الدولة	- ٥٩
	القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الأجنبى فى إقليمها	- ٦٠
١٣٧	الخروج الإختيارى والإجبارى من إقليم الدولة	- ٦١
	المطلب الثانى	
	مركز الأجانب فى التشريع المصرى	
١٤٣	الامتيازات الأجنبية فى مصر . إجماليات .	- ٦٢

١٤٤ حقوق الأجانب في التشريع المصري المعاصر	- ٦٣
١٤٦ تعريف الأجانب في القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل	- ٦٤
١٤٦ القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر	- ٦٥
١٤٨ تأشيرات الدخول الدبلوماسية	- ٦٦
١٥٠ تأشيرات الدخول العادية	- ٦٧
١٥١ التأشيرات السياحية الفردية	- ٦٨
١٥١ التأشيرات السياحية الجماعية	- ٦٩
١٥٢ رخصة السفن والطائرات . إلزام خاص	- ٧٠
١٥٣ تسجيل الأجانب	- ٧١
١٥٤ مديرو المنشآت الفندقية . إلزام خاص	- ٧٢
١٥٥ واجبات الأجانب خلال فترة إقامته في مصر	- ٧٣
١٥٦ أصحاب الأعمال . إلزام خاص	- ٧٤
 السلطات الممنوحة لمدير عام مصلحة الجوازات	- ٧٥
١٥٦ والجنسية والهجرة	- ٧٦
١٥٧ إقامة الأجانب في مصر	- ٧٦
١٥٧ الفئة الأولى . الأجانب ذوو الإقامة الخاصة	- ٧٧
١٥٩ الفئة الثانية . الأجانب ذوو الإقامة العادية	- ٧٨
١٥٩ الفئة الثالثة . الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة	- ٧٩
١٥٩ الإقامة الدائمة	- ٨٠
١٦٠ الإقامة المؤقتة لغير السياحة	- ٨١
١٦٢ الإقامة المؤقتة للسياحة	- ٨٢

١٦٢ إذن التقييد	- ٨٣
١٦٣ مخالفة الفرض من ترخيص الدخول أو الإقامة	- ٨٤
١٦٣ المستفدون بالإقامة الخاصة	- ٨٥
١٦٣ الإبعاد	- ٨٦
١٦٥ لجنة الإبعاد	- ٨٧
١٦٦ المعفون من أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل	- ٨٨
١٦٨ منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية	- ٨٩
١٦٩ تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب	- ٩٠
<p style="text-align: center;">المبحث الثانى شركات ووكالات السفر والسياحة</p>		
١٧٢ تمهيد	- ٩١
<p style="text-align: center;">المطلب الأول الشركات السياحية فى القانون المصرى</p>		
١٧٤ فكرة عامة	- ٩٢
١٧٥ تحديد الشركات السياحية فى القانون المصرى	- ٩٣
١٧٦ شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية	- ٩٤
 شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية فى	- ٩٥
١٧٧ إنشاء فروع لها فى مصر	- ٩٦

١٧٨	٩٦- شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالى الأجنبى
١٧٩	٩٧- الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية .
١٧٩	٩٨- فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها
١٨٠	٩٩- إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحى
١٨١	١٠٠- الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركات السياحية وفروعها المحلية
١٨٢	١٠١- الشروط الواجب توافرها فى المدير المسئول للشركة السياحية
١٨٣	١٠٢- التأمين المالى
١٨٣	١٠٣- الحد الأدنى لوسائل النقل لشركات النقل السياحى
١٨٥	١٠٤- التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسى للشركة
١٨٥	١٠٥- إلتزامات الشركات السياحية
١٨٨	١٠٦- سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٧- الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٨- لجنة فض المنازعات واختصاصاتها
	١٠٩- إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة

١٩٠ فض المنازعات وكيفية الفصل فيها	
١١٠ وقف نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة	
١٩١ والقضاء	
١٩٢ قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة	١١١
١٩٣ الجرائم الماسة بأمن الدولة	١١٢
١٩٥ الجرائم الماسة بالإقتصاد القومي	١١٣
١١٤ قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة	
١٩٧ الابتدائية	
١٩٩ إلغاء ترخيص الشركة السياحية	١١٥
١١٦ وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء	
١٩٩ الترخيص	
٢٠٠ العقوبات	١١٧
<p style="text-align: center;">المطلب الثاني</p> <p style="text-align: center;">التكليف القانوني للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وعمالها</p>		
٢٠٠ فكرة عامة	١١٨
٢٠١ المقعد تعريفاً	١١٩
٢٠٢ تفسير المقعد	١٢٠
٢٠٤ تكليف المقعد	١٢١

١٢٢-	تعميد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي والفنقي	٢٠٥
١٢٣-	تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي	٢٠٧
١٢٤-	الطبيعة القانونية للعقد السياحي	٢١٠
<p style="text-align: center;">المبحث الثالث المنشآت الفندقية</p>		
١٢٥-	إحالة وتقسيم	٢١٣
<p style="text-align: center;">المطلب الأول إلتزامات المنشآت الفندقية قبل النولة</p>		
١٢٦-	حدود ولاية وزارة السياحة . ولاية متسرة	٢١٥
١٢٧-	إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية	
١٢٨-	والسياحية	٢١٦
١٢٩-	الجهات الحكومية التي تخاطبها وزارة السياحة لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشآت الفندقية والسياحية	٢١٨
١٣٠-	التراخيص الأولى . ترخيص إقامة منشأة فندقية وسياحية	٢٢٠

١٣١-	الترخيص الثاني . ترخيص مزاولة ألعاب القمار	٢٢٠
١٣٢-	الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات	---
٢٢٢	روحية أو مخمرة	---
١٣٣-	الترخيص الرابع . ترخيص بعزف الموسيقى والرقص	---
٢٢٤	والفناء	---
١٣٤-	الترخيص الخامس . ترخيص الاستغلال	٢٢٥
١٣٥-	محظورات منح التراخيص السياحية	٢٢٦
١٣٦-	أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية	---
٢٢٧	على سريان التراخيص السياحية	---
١٣٧-	التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية	٢٢٧
١٣٨-	النساء اللاتي يصلن بالمنشآت الفندقية والسياحية	---
٢٢٨	حكم خاص	---
١٣٩-	حظر ارتكاب أعمال مخلة بالحياء أو مخالفة للنظام	---
٢٣٠	العام أو الآداب في المنشآت الفندقية والسياحية	---
١٤٠-	إلتزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً	---
٢٣١	لتصنيفها سياحياً	---
١٤١-	إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية	٢٣٢
١٤٢-	لجنة فحص الإعراضات على قرار التصنيف وتحديد	---
٢٣٣	الأسعار	---
١٤٣-	أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية	٢٣٣

المطلب الثاني		
إلتزامات المنشآت الفندقية قبل النزول		
٢٣٤	تقسيم	١٤٤-
الفرع الأول		
الإلتزامات الفندقية المهنية		
٢٣٥	عقد الإقامة الفندقية . عقد مُركَّب	١٤٥-
٢٣٧	صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدين	١٤٦-
٢٣٨	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة	١٤٧-
٢٣٩	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالملكوآت والمشروبات	١٤٨-
الفرع الثاني		
الوديعة الفندقية		
المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية		
٢٤٠	تعريف	١٤٩-
٢٤١	الوديعة الفندقية في القانون المدني	١٥٠-
	سريان نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المؤتم	١٥١-
٢٤٢	لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية	
٢٤٦	إثبات الإيذاء ، منياً ، تجارياً ، جنائياً	١٥٢-

٢٤٧ حدود التعويض	١٥٣
	مادة ٧٢٨ مدني - التقادم المسقط لحق النزول	١٥٤
٢٤٨ والمسافر مدته ستة أشهر .	
٢٤٩ الجزء الجنائي للوديعة الفندقية	١٥٥
	المطلب الثالث	
	إلتزامات النزول قبل المنشأة الفندقية	
٢٥٠ تقسيم	١٥٦
	الفرع الأول	
	جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو	
	الشراب	
٢٥١ المادة ٢٢٤ مكرراً عقوبات	١٥٧
٢٥١ الأفعال المؤتممة وفقاً لنص م ٢٢٤ مكرراً ح .	١٥٨
	الفرع الثاني	
٢٥١	إلتزامات النزول وإمتيازات المنشأة الفندقية	
 المادة العاشرة من قرار وزير السياحة	١٥٩

٢٥٤	رقم ٣٤٣ / ١٩٧٤
١٦٠	المادة ١١٤٤ مدنى - حق إمتيازات الفندق على أمتعة النزيل
٢٥٤	المادة ٥٨٩ مدنى - حق حبس منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة .
٢٥٦	المادة ٣١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة
٢٥٨	التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم مدته سنة .
<p style="text-align: center;">المبحث الرابع الحجوزات الفندقية</p>	
٢٦٠	إشارة موجزة
١٦٥	القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية والسياحية
٢٦١	الضمان المالى فى العقود السياحية وعقود الإقامة الفندقية
٢٦١	مهلة إلغاء أو تعديل الحجوزات الفندقية
٢٦٣	إستبدال فوج سياحى بآخر . حظر خاص بالشركات

٢٦٣	السياحية المحلية	
	إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الأنواع	١٦٩-
٢٦٤	السياحية لدية	
٢٦٥	التعويض	١٧٠-
٢٦٥	الحجوزات الوهمية	١٧١-
٢٦٥	الموسمية	١٧٢-
<div style="text-align: center;"> ★ ★ ★ </div>		

مؤلفات الدكتور عادل محمد خير

- ١ موسوعة قوانين السياحة. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٢ مقدمة في القانون المصري. باللغة الإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٣ الجرائم السياحية في التشريع المصري. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٤ مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٥ مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٠)
- ٦ التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٧ حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية. باللغتين العربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٨ الوجود في المنظمات الدولية والمنظمات السياحية الدولية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ٩ التنظيم القانوني للتعامل بالنقد الأجنبي في المنشآت السياحية والفندقية، جرائم النقد السياحي. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٠ التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١١ المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٢ حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١٣ الجرائم السياحية في التشريع المصري. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١٤ عقود البيع الدولي للبضائع من خلال إتفاقية فيينا وجهود لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي والغرفة التجارية الدولية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٤)
- ١٥ حجية ونفاذ أحكام المحكمين وإشكالاتها محلياً ودولياً. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٦ الأجانب في القانون الدولي المعاصر والتشريع المصري. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٧ مقدمة في قانون التحكيم المصري رقم ٢٧/ ١٩٩٤. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٨ حصانة المحكمين مقارنة بحصانة القضاة. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ١٩ مظاهر الإتفاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري المحلي والدولي (دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم في مصر - سلطنة عمان - تونس). (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢٠ مقالات في القانون والسياسة. (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢١ إهدار المبدء الإتفاقي للتحكيم في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/ ١٩٩٢ في منازعات المتعاملين في الأوراق المالية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢٢ القانون الإجرائي الدولي من خلال إجراءات محكمة الإستثمار العربية والإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار ICSID. (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)

